



الموضوع

المؤسسات الدولية ودورها في توجيه الاقتصاد الجزائري
دراسة حالة الجزائر (1988-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة) :

■ عمران كريمة

إعداد الطالب(ة) :

■ الكيحل رانيا

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ
الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ
وَإِنَّمَا الْعُلَمَاءُ لَمْ يُورَثُوا مَالاً وَإِنَّمَا وَرِثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ
بِحِظٍّ وَافِرٍ﴾

صدق رسول الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى من قال فيهما عز وجل {وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّ
أرحمهما كما ربياني صغيراً}

- * نهدي ثمرة جهدنا المتواضع إلى من علمتنا حروف المناجاة، إلى تلك الشموع التي خابته لأجل أن تضئ دروب الحياة، التي سهرت لأجلنا لتشرق علينا شمس الأمنيات " أمي العزيزة "
- * إلى الذي يكافح من أجل أن يضيء مسيرتنا " أبي الغالي "
- * إلى الذي كان سببا في هدايتي ونور لي طريقي بالآيمان " س يحيى الشيخ علي التابعي حفظه الله ورعاه "
- * إلى أستاذات الكرمات: رشيدة، بلالة، نسبية
- * إلى أخواتي العزيزات: نصيرة، آسيا، سامية، وحيدة، حميدة، نسرين، راشا.
- * إلى أخي العزيز كمال وزوجته المخلصة سارة. وابنهما " الياس "
- * إلى البراعم الذين أثاروا منزلنا بالفرح: أكرام، يوسف، يعقوب، حشاني، يزيد، مريم لوجين، خديجة، أسيل، زكريا

*الى عمي السعيد وزوجته فريجة والى ابنائهم: وردة ، حسية

، حفافة، ايمان، محمد وزوجته سمية

*الى صديقات العزيزات والبرات: امال، مفيدة، كريمة، رميسة، فطيمة،

*الى من ساعدوني في اتمام هذا البحث: سعاد وجزاها الله كل

الخير، وجارتي العزيزة العطرة.

*الى من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي أبدا.

رانينا

شكر و عرفان

بعد بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين وعلى سيدنا محمد خير الانام.

الحمد لله على نعمة المعرفة و الحمد لله حتى يرضى و الحمد لله بعد الرضا .

نحمده حمدا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه

حمدا لمن علم بالقلم فلو لا القلم لما وصل علم الاولين الى الاخرين.

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات .

اما بعد

اتقدم بالشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الامتنان الكثير الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع

و مد لي يد العون من قريب كان او من بعيد و اخص بالذكر:

الاستاذة المشرفة: **عمران كريمة** و التي لم تبخل علي بنصائحها الغالية و توجيهاتها التي انارت لي الطريق ، جزاها الله

عني احسن جزاء و رفعها بكل ما قدمته لي درجات في الجنة .

كما نشكر أسرة التعليم العالي و البحث العلمي و على راسهم كل اساتذة معهد العلوم الاقتصادية ، و علوم التسيير و

العلوم التجارية : **LMD** بجامعة محمد خيذر بسكرة

الى كل اساتذتي في الدرب الدراسي من الابتدائي الى الجامعي .

الى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد الدولي

دفعلة 2014-2015

الى كل من لم يبخل علي و لو بنصيحة .

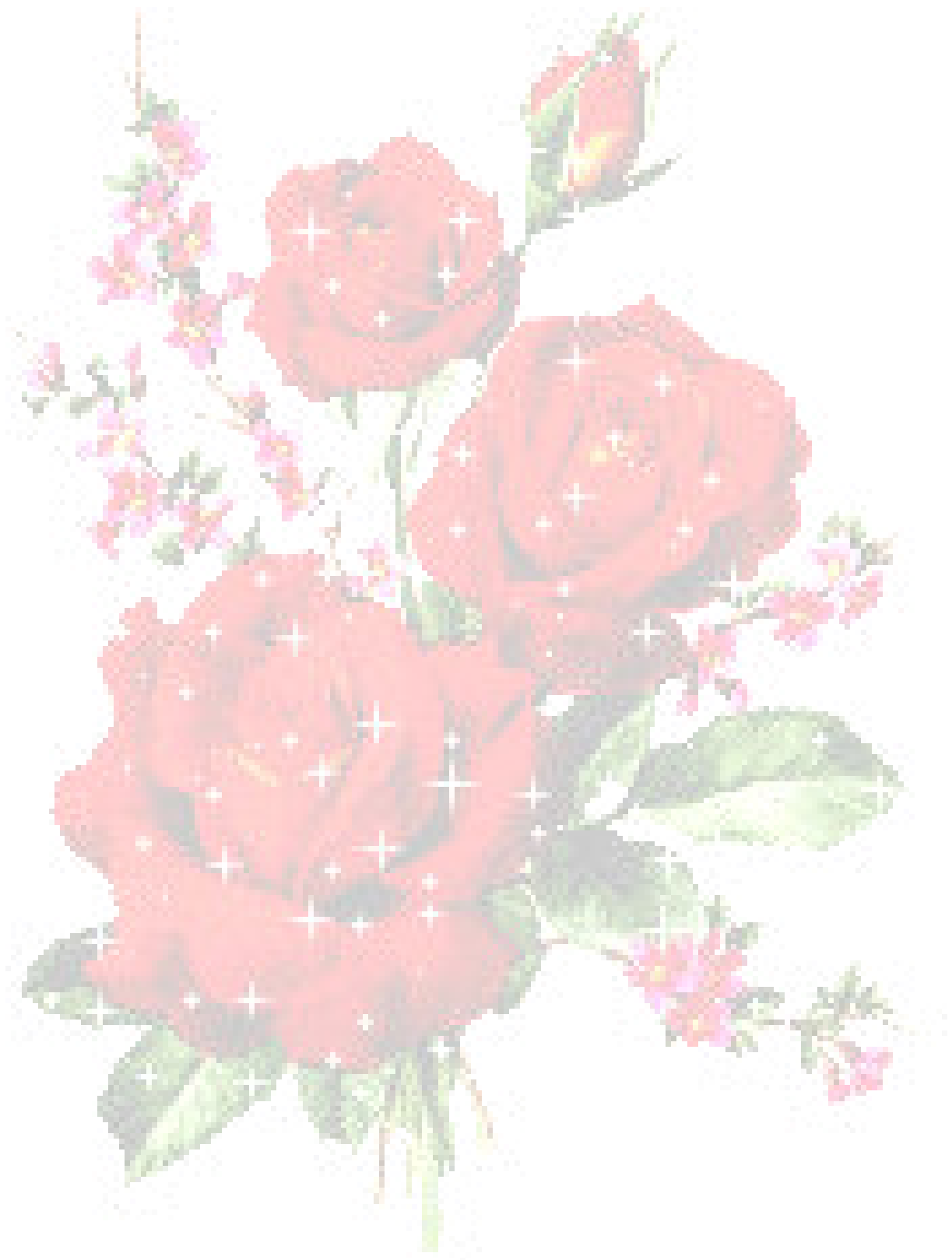
حكمة

﴿ من سلك طريقا يلج فيه علما سلكت الله له به طريق الجنة إن
الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، و إن العالم لا يستغفر
له من في السموات و الأرض و الحيتان في جوفه الماء إن فضل العالم على
العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، و إن العلماء ورثة
الأنبياء. و إن الأنبياء لم يورثوا دينارا و لا درهما و إنما ورثوا العلم
فمن أخذه أخذ بحض وافر ﴾

حديث رواه الترمذي و ابن حبان في صحيحه.

﴿ اللهم بنورك اهتدينا و بفضلك إستعنا ، و في كنفك أصبحنا و امسينا ،
انتم الأول و انتم الآخر ، فلا شيء بعدك ،
لك الشكر و حمد ﴾

﴿ ربي لا تدعني أصابه الغرور إذا نجحت و لا
أصابه اليأس إذا فشلته ، بل ذكرني دائما بأن الفضل
هو التجارب التي تسبق النجاح ﴾



شهد القرن العشرين أحداث سياسية و اقتصادية و اجتماعية كبرى غيرت ملامح النظام الاقتصادي العالمي و أصبحت هذه الأحداث ظواهر عالمية و موضوعية ميزت هذا القرن ، و من أهم هذه الأحداث ظهور المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية و هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة العالمية للتجارة و حصول عدد كبير من بلدان آسيا و أفريقيا و أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي و نضالها المستمر من اجل الحصول على التحرر الاقتصادي و استمرار الصراع و التناقض الموضوعي من البلدان الرأسمالية و البلدان النامية بهدف كمال و نيل تحررها الاقتصادي و الذي يشكل الحجر الرئيسي و الأساس للسيادة الوطنية للبلدان النامية .

و تعتبر الجزائر من الدول التي عانت وضعية اقتصادية صعبة أدى بها إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و ذلك بهدف تصحيح الاختلالات التي عانت منها على مستوى الكلي .

و نظرا لهذه الظروف سعت الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و لكن لطبيعة الخاصة للاقتصاد الجزائري و الضغوطات التي مرت بها الجزائر و بعض الملفات الحساسة التي صادفتها أثناء المفاوضات لم تصبح الجزائر عضوة في هذه المنظمة إلى حد الآن .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الدولية ، الاقتصاد الجزائري ، الإصلاحات الاقتصادية

Résumé

Vu les four vingt événements politiques et les grandes caractéristiques économiques et sociaux ont changé le système économique mondial, et ces événements sont devenus des phénomènes mondiaux et objectivement caractérisés l'ordre économique et du monde, et ces événements sont devenus des phénomènes mondiaux et objectivement caractérisent ce siècle et le plus important de ces événements, l'émergence d'institutions économiques et financières internationales et le Fonds monétaire international et la Banque mondiale et l'Organisation mondiale du commerce et pour un grand nombre de pays en Asie, en Afrique et en Amérique latine sur l'indépendance politique et la lutte continue pour l'accès à la libéralisation économique et la poursuite du conflit et les contradictions objectives des pays capitalistes et les pays en développement afin de Kamal Neil et l'émancipation économique, qui est la pierre principale et la fondation de la souveraineté nationale des pays en développement

Et l'Algérie est en provenance de pays qui ont souffert d'une situation économique difficile a amenée à la conclusion d'accords avec le Fonds monétaire international et avec le but de corriger les déséquilibres qui ont souffert au niveau macro.

En raison de ces circonstances, l'Algérie a cherché à adhérer à l'Organisation mondiale du commerce, mais la nature particulière de l'économie algérienne et les pressions vécues par l'Algérie et certains fichiers sensibles rencontrés lors des négociations n'a pas devenir membre de l'Algérie dans cette organisation à ce jour

Mots clés: institutions internationales, l'économie algérienne, les réformes économiques

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	البسمة
-	الاية والدعاء
-	شكر وعرفان
-	الإهداء
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول والاشكال
-	ملخص الدراسة
أ-٥	المقدمة
	الفصل الأول: عموميات على المؤسسات الدولية
02	تمهيد.
03	المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية.
03	المطلب الأول: نشأة المؤسسات المالية الدولية.
04	المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية.
05	المطلب الثالث: دور وأهداف المؤسسات المالية الدولية.
06	المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي
06	المطلب الأول: النشأة وتعريف الصندوق النقد الدولي.
08	المطلب الثاني: الأهداف والهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.
12	المطلب الثالث: موارد صندوق النقد الدولي.
16	المبحث الثالث: البنك الدولي للانشاء والتعمير.
16	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الدولي.
17	المطلب الثاني: أهداف والهيكل التنظيمي.
18	المطلب الثالث: موارد البنك الدولي.
20	المبحث الرابع: المنظمة العالمية للتجارة
20	المطلب الاول: نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة

فهرس المحتويات

21	المطلب الثاني:اهداف المنظمة العالمية للتجارة
23	المطلب الثالث:هيكل المنظمة العالمية للتجارة
26	خلاصة الفصل
الفصل الثاني:الاصلاحات الاقتصادية في الجزائرالفترة(1988-2014)	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية الاصلاحات الاقتصادية
29	المطلب الأول:مفهوم الاصلاحات الاقتصادية.
30	المطلب الثاني:أنواع البرامج الاقتصادية.
32	المطلب الثالث:أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي.
34	المبحث الثاني:الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1988-2000).
34	المطلب الأول:استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
36	المطلب الثاني:برنامج الاستقرار الاقتصادي أو الفترة المخصصة للاستقرار(1994-1995)
38	المطلب الثالث:برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998).
40	المبحث الثالث:الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة(2001-2014).
40	المطلب الأول:برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).
45	المطلب الثاني:برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
50	المطلب الثالث:برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).
56	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: اقتراحات وتوجيهات المؤسسات الدولية لتحسين الوضع المالي في الجزائر	
57	تمهيد
58	المبحث الأول:.. لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي
58	المطلب الأول: علاقة الجزائر بالصندوق النقد الدولي

فهرس المحتويات

59	المطلب الثاني : الوضع المالي للجزائر وأسباب لجوئها الى صندوق النقد الدولي
65	المطلب الثالث: دور صندوق النقد الدولي في ادرة المديونية
67	المطلب الرابع: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي
70	المبحث الثاني: لجوء الجزائر للبنك الدولي للانشاء والتعمير
70	المطلب الاول: علاقة الجزائر مع البنك الدولي
72	المطلب الثاني: شروط البنك الدولي
73	المطلب الثالث: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي
76	المبحث الثالث: سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
76	المطلب الأول: علاقة الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة
80	المطلب الثاني: مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
82	المطلب الثالث: لآثار المحتملة على الميزان المدفوعات الجزائري بعد انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة
83	المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة
86	خلاصة الفصل
88	الخاتمة العامة.
92	قائمة المراجع.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	التوزيع المبالغ المالية على البرنامج الانعاش	01
45	السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2001	02
47	التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم الاقتصادي	03
49	يبين تطور الاحتياطي النقدي	04
49	يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005- 2009)	05
50	تطورات هياكل الصحة العمومية	06
52	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	07
62	يوضح رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990- 1998	08
63	تطور اللجوء الى الديون الخارجية	09
64	تطور مؤشرات المديونية و الصادرات في الجزائر	10
74	القروض التي قدمها البنك الدولي للاثشاء و التعمير الى غاية 2003	11

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	حصص أكبر عشر دول اعضاء في صندوق النقد الدولي	01
14	اكبر 12 مقترضا من صندوق النقد الدولي 1947-2000	02
25	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	03
48	رسم بياني يبين تطور الدين الخارجي \$	04

مقدمة عامة

تمهيد

لقد بدأ التفكير في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في الفترة التي كان فيها العالم يعاني من عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات وتدهور شروط التجارة الدولية وتعثُر عمليات الدفع والتسوية الدولية وكذا مشكلة البطالة في الدول الرأسمالية ومشكلة التنمية الاقتصادية بالدول النامية أضف الى ذلك مشكلة التضخم والتي تحولت من ظاهرة محلية إلى سمة دولية ملازمة للأداء الاقتصادي العالمي .

ولهذه الأسباب مجتمعة وتفاديا للأوضاع السابقة الذكر فقد انبثقت فكرة إنشاء منظمات دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على نظام النقدي الدولي وتوسيع حجم التجارة الخارجية وهذا ما أدى بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة والذي عقد في بريتون وودز الأمريكية وهي مؤسسات تتعامل مع القضايا النقدية التمويلية والتي سيطرت على الفكر الاقتصادي الحديث نتيجة للتأثير المتبادل الذي أثبتته تجارب الدول في مجال تعاملها مع المشكلات الاقتصادية وترابط حلولها، وأقر ميثاق (هافانا) عام 1947 لمعالجة قضايا التجارة ونشأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولم يتحول الأمر الى منظمة دولية إلا عام 1995 مع ميلاد منظمة التجارة العالمية وهكذا تميز القرن العشرين باستثمار المنظمات الدولية التي يفضها ومنها أصبح العالم عبارة عن شبكة معقدة ومتداخلة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب تداخل وظائف هذه المنظمات مع بعضها البعض ،حيث ألزمت الدول على احترام مبادئها وساهمت في تطور الاقتصادي العالمي .

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية لانتهاجها النهج الاشتراكي سابقا وخاصة في منتصف الثمانينات نتج عنها جزء كبير من المديونية ،حيث قامت السلطات الجزائرية بعد إصلاحات لمسيرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفي إطار هذه الإصلاحات التي باشرتها لعدم قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي بمعزل عن العالم فقد قامت الجزائر بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حتى وصلت الى برنامج التعديل الهيكلي بمنصف التسعينات تم باشرت بعمليات الانضمام لمنظمة التجارة الدولية التي استمرت إلى غاية الان .

و على ضوء ما سبق ذكره تبرز الإشكالية الرئيسية لهذا البحث كالآتي:

- 1/ الإشكالية : هل لعبت المؤسسات الدولية الدور المنوط بها في توجيه الاقتصاد الجزائري؟
- 2/ الاسئلة الفرعية : ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية و هي كالآتي :

- 1- ما الدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه المؤسسات الدولية في الاقتصاد العالمي ؟
- 2- فيما تتمثل الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟
- 3- ما هي الأسباب التي دعت الجزائر للجوء الى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ؟
- 4- إلى إي مدى وصل مسار مفاوضات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة؟

3/ الفرضيات :

من خلال التساؤلات السابقة نقوم بافتراض ما يلي :

- 1- تلعب المؤسسات الدولية دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي و المحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية .
- 2- تعتبر الإصلاحات الاقتصادية كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المتطلبات الجديدة و منه الحرص على تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية .
- 3- لجأت الجزائر الى الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و ذلك لظهور العجز في ميزان المدفوعات .
- 4- ضرورة التزام الجزائر بأحكام و قواعد المنظمة العالمية للتجارة إذا كانت راغبة في قبول عضويتها في المنظمة .

4/ أسباب اختيار الموضوع :

- من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع هي الرغبة الشخصية في تناول مواضيع ذات السمة الاقتصادية .
- نوع التخصص العلمي الذي أدرس فيه .
- التعرف اكثر على وضعية الاقتصاد الجزائري منذ الإصلاحات و تطور المؤشرات الاقتصادية منذ تلك الفترة .

5/ اهمية الدراسة :

- تظهر أهمية الموضوع في كونه ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية عموما و الجزائرية منها و خاصة التعرف على أهم المؤسسات الدولية التي لها ميزات مهمة جدا سواء في الجانب المالي و النقدي او الاقتصادي و كذلك التعرف على علاقة الجزائر بهذه المؤسسات الدولية .

6/ أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية :

- توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية على الاقتصاد العالمي و الوطني .
- التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر .
- التعرف على العلاقة التي ربطت الجزائر بالمؤسسات الدولية .

7/ منهج الدراسة

من خلال دراستنا تم الاعتماد على المناهج التالية :

- 1- المنهج الوصفي : و ذلك من خلال ماهية المؤسسات المالية الدولية و دورها و أهدافها و التعرف على أشكالها و أيضا على ماهية الإصلاحات الاقتصادية و أنواعها و أهدافها .

2- و تم أيضا الاعتماد على المنهج التحليلي و ذلك من خلال الاصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، و الظروف المالية الصعبة التي عاشتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط في عقد الثمانيات و اضطرها الى الدخول في تجربة مريرة مع هذه المؤسسات من أجل الحصول على التمويل اللازم في اطار اصلاحات مشروطة .

3- المنهج التاريخي : و ذلك من خلال التطور التاريخي لهذه المؤسسات الدولية وذلك لمعرفة ظروف نشأة المؤسسات الدولية و مختلف التطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية من خلال فترة 1988-2014 .

8/ حدود الدراسة

لقد خصصنا ان تكون الدراسة في هذا البحث حول الجزائر اما في ما يخص الإطار الزمني تمتد من 1988-2014 و بذلك قسمت الى :

- 1- المرحلة الأولى (1988-1998) : و تمثل في الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني و لجوئه الى المؤسسات المالية الدولية و كذلك محاولته في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- 2- المرحلة الثانية : (2001-2014) : و تضم هذه المرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقت في الجزائر لتحسين أسعار المحروقات 2001-2004 وصولا الى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 اما الفترة المتبقية 2010-2014 فهي تضم بداية تنفيذ البرنامج الخماسي، و أيضا كما تابعنا في هذه الفترة الى محاولة الجزائر الى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

9/ الدراسات السابقة :

1-برياص الطاهر ، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2008/2009،توصل الى جملة من النتائج أهمها:لازالتم إدارة كل من البنك و الصندوق الدوليين تتأثر بنفوذ الدول الخمس الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، أسفرت تجارب التنمية في البلدان النامية التي مولتها مجموعة البنك العالمي عن نتائج سلبية ، أهمها ارتفاع في مديونيتها الخارجية .

2-بصديق محمد ، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008/2009 ، و وتوصل الى جملة من النتائج أهمها، ان مختلف الإجراءات المطبقة من سياسة برامج التصحيح الهيكلي كانت تهدف أساسا للحصول على وسائل تمويل كافية و خاصة وسائل التمويل الخارجية لمعالجة شكل الاختلال الخارجي و إنعاش الاقتصاد الوطني و الحد من عبء أزمة المديونية ، إلا أنها تسببت في ظهور عدة مشاكل مثل ارتفاع نسبة البطالة و تدهور القدرة الشرائية للمواطن .

3- محمدي نورة : دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء و مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر ، 2006 ، توصل الى جملة من المتائج أهمها:لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية بشكل كبير في رفع وتيرة الاستثمار الخاص في الجزائر حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار الخاص من 1255 مشروع قبل الإصلاح الى 5640 مشروع بعده ، و أدت كذلك إلى زيادة مناصب الشغل المنشأة من طرف القطاع الخاص .

10/ هيكل البحث :

اشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول قسم كل فصل كما يلي :

- **الفصل الأول :** تضمن الفصل الأول : عموميات على المؤسسات الدولية و الذي قسم إلى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول : مساهمة المؤسسات المالية الدولية و المبحث الثاني فتضمن الصندوق النقد الدولي و المبحث الثالث البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة
- **الفصل الثاني :** تضمن الفصل الثاني الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1988-2014) و الذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول ماهية الإصلاحات الاقتصادية و المبحث الثاني الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1988-2000) و أما فيما يخص المبحث الثالث الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)
- **الفصل الثالث :** تضمن الفصل الثالث اقتراحات و توجيهات المؤسسات الدولية لتحسين الوضع المالي في الجزائر حيث قسم الى ثلاث مباحث : المبحث الأول لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و أما المبحث الثاني : لجوء الجزائر إلى البنك الدولي للإنشاء و التعمير و فيما يخص المبحث الأخير : سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول:

عموميات على المؤسسات الدولية

تمهيد :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير في انشاء مؤسسات اقتصادية دولية بهدف ضبط الاقتصاد العالمي و السهر على استقرار النظام النقدي الدولي (SMI) و كذا تمويل العجز الذي عرفه ميزان الاداءات لبعض الدول و أيضا اعادة بناء الإقتصادات التي دمرتها الحرب بواسطة قروض لتمويل مشاريع التنمية. و هكذا تم انشاء صندوق النقد الدولي (FMI) و البنك العالمي (BM) في عامها 1944 على اثر اتفاق بروتين وودز ، الذي احتضنت مفاوضاته الولايات المتحدة الامريكية وحضرته 44 دولة في اطار الندوة النقدية و المالية للأمم المتحدة.

موازة مع ذلك ، نصب تفكير على تأسيس منظمة دولية للتجارة (OIC) لكن و امام رفض الكونغرس الأمريكي اجتمعت 23 دولة بهافانا عام 1947 و اعطت ميلاد الاتفاق العام للتعريف الجمركية و التجارة المعروف بالغات (GATT) .

و في افريل 1994 على اثر اتفاق مراكش تم انشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي دخلت حيز التطبيق مع بداية عام 1995 من أجل ضبط التجارة العالمية .

و من خلال هذا الفصل سنحاول تقسيمه الى اربعة مباحث :

- المبحث الاول : ماهية المؤسسات المالية الدولية
- المبحث الثاني : صندوق النقد الدولي
- المبحث الثالث : البنك الدولي للإنشاء و التعمير
- المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المالية الدولية

قد اصبح للمنظمات المالية الدولية دورا فاعلا على المسرح الاقتصادي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أهمها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و سرعان ما لحقت بهم الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة و التي تحوّلت إلى منظمة التجارة العالمية و من خلال هذا المبحث سنتعرف على ماهية المؤسسات المالية الدولية .

المطلب الاول : نشأة المؤسسات المالية الدولية

لقد شهد العالم خلال الفترة مابين الحربين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدلا من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف و قد عرفت هذه الفترة اتباع سياسات اقتصادية عرفت "بإفقار الجار" ، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى و قد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد في انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى الى تقلبات شديدة في اسعار الصرف.

كما عملت بعض الدول الصناعية آنذاك على الحد من حرية التجارة، مما أدى الى تقييدها على المستوى الدولي حتى انتهى الامر بظروف الكساد العظيم عام 1929 و الذي استمر حتى عام 1933، وقد تضمنت هذه الفترة مجموعة من الاحداث الهامة تمثلت في انهيار قاعدة الذهب و تحوّل البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب الى نظام النقد الورقي الالزامي و اتباع السياسات النقدية و المالية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها مما أدى الى ظهور ضغوط تضخمية شديدة.

في ظل هذه الفوضى السائدة و الصراعات و الاستقرار على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي قبيل الحرب العالمية الثانية و الذي كان سببه اقتصادي و هو عدم في سعر الصرف و الفهم الجيد للموضوع المتعلق بالنقد .نادت الدول ذات السيادة و على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية ، الى عقد اجتماع في مدينة برينتن وودز بولاية "نيوهامشير" الامريكية عام 1944 بهدف إنشاء نظام نقدي عالمي يعكس عدم الشعور بالرضا الكامل على اداء العمل بقاعدة الذهب و من ثم الاستغناء عنها و ايجاد صيغة جديدة لتكون أساسا للنظام النقدي الجديد و تأسيس اطار متين للتعاون الدولي يحول دون تكرار الازمات و المشاكل التي شهدتها أسواق العالم و اقتصادياته و التي نتجت عنها نتائج مأسوية كما حدثت اثناء فترة الكساد 1929.

و منه تتم التأكيد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية و الغاء الحواجز و الرقابة على الصرف و الابتعاد على سياسة حماية التجارة الخارجية و التقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل و العجز في ميزان المدفوعات¹.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مكتبة الاشعاع للنشر و الطباعة و التوزيع، الاسكندرية 2001، ص 407 .

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المالية الدولية :

تهدف المؤسسات المالية الدولية الى ادارة النظام النقدي و المالي الدوليين و ذلك من خلال ضبط و مراقبة السياسات النقدية و المالية الدولية و بذلك فهناك عدة تعاريف أعطيت لهذه المؤسسات و فيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف .

- تعرف المؤسسات المالية الدولية : « بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق اهداف الامم المتحدة من اجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة و محاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة و تقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية و الدول الفقيرة و كل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الاسمي للأمم المتحدة و هو الحفاظ على الامن و السلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول » .

- كما تعرف كذلك بأنها: « مؤسسات تقوم بضبط و مراقبة السياسات النقدية و المالية من شأنه ان يحقق الى مدى بعيد نوعا من الانسجام و النمطية في مختلف في القواعد و المعايير المستخدمة في مختلف دول العالم و بذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق و تأكيد عالمية الاقتصاد »¹.

و مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية و هي منظمات حكومية تسعى الى المحافظة على سلامة النظام النقدي و المالي العالمي و دفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على ازالة العوائق التي تحول دون دمجها في الاقتصاد العالمي وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومة و الخاصة و العمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي.

المطلب الثالث : دور و أهداف المؤسسات المالية الدولية:

تلعب المؤسسات المالية الدولية دورا هاما في توجيه الاقتصاد العالمي و المحافظة على التوازنات الاقتصادية العالمية فصندوق النقد الدولي يهتم بدعم الاستقرار المالي و استقرار الاقتصاد الكلي، أما البنك الدولي فيركز على مساعدة الدول الاعضاء في تخفيض اعداد الفقراء من خلال التركيز على البرامج الهيكلية و المؤسسية للتنمية و فيما بينها يلي ستعرض للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية و الاهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية للدور الذي تلعبه المؤسسات المالية و الاهداف التي تسعى لتحقيقها في الدول النامية.

أولاً: دور المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الى رفع قدرات الدول الاعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي و التنموي يمكن حصر ذلك من خلال :

- توفير التمويل وذلك م خلال تقديمها للقروض و بعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الاهداف المنفق عليها و ذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد بالإضافة الى أن هذا التمويل يكون مدعما باستثمارات محددة في البنية الاساسية و قد يكون برنامج مخصص لقطاع معين فالبنك الدولي مثلا يقوم بتقديم قروض تهدف الى تمويل مشاريع خاصة بالنقل او أو القطاع الزراعي او الطاقة الكهربائية و غيرها .

¹ ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر (1990-2012) ، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014 ، ص 27 .

- تشجيع المؤسسات المالية الدولية على وضع و انتهاج المعايير و القوانين المتعارف عليها دوليا و المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية و المالية ، و هذا الاجراء يطور المؤسسات المحلية و يساعد البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق و تشجيع التنمية المستدامة¹ .
 - تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي الى تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات و القطاع الخاص في الدول النامية و ذلك من خلال تبنيها البرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي:
 - توفير المؤسسات المالية الدولية التدريب في اطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه و يمكن ا يتم من خلال مناهج دراسية او ورشات عمل او حلقات تعقدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.
 - هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات و مؤسسات التدريب و البحوث الاقليمية مثل « مؤسسة بناء القدرات الافريقية » و اتحاد البحوث الاقتصادية الافريقية و ذلك لتسهيل نقل المعرفة و تدعيم البحوث الاقتصادية.²
- ثانيا: أهداف المؤسسات المالية الدولية :**

تسعى المؤسسات المالية الدولية الى تحقيق الاهداف و المتمثلة بصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية لهما أهداف مشتركة و مكتملة بعضها للبعض الاخر بالرغم من انها مؤسسات دولية متخصصة

ان من اهم الاهداف الرئيسية تتمثل في :

- 1- تشجيع و تنمية التعاون الدولي في المجالات النقدية و الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الدولي .
- 2- العمل على تحقيق استقرار اسعار الصرف
- 3- العمل على تطوير و توسيع التجارة الدولية ، و تحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة و الدخل و تنمية الموارد الانتاجية.
- 4- العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على الصعيد الدولي.
- 5- تقديم المساعدة الفنية و المشورة في شتى المجالات المالية و الاقتصادية
- 6- تقديم قروض قصيرة الاجل و متوسطة الاجل لإغراض متعددة و في مقدمتها معالجة الاختلال في الميزانية او في ميزان المدفوعات .
- 7- العمل على توفير الثقة للدول الاعضاء يجعل موارد صندوق النقد الدوليين متاحة لدول الاعضاء وفق شروط محددة.³

¹ حملاوي ايمان، مرجع سابق ص 07

² حملاوي ايمان ، مرجع سابق ص 07.

نجم الدليمي، دور سياسة المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية، العدد 4165 ، ص 03 من الموقع :

³ http:// www.alhewar.org ، تاريخ الزيارة 2014/12/21، 14:15

المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي:

تعود فكرة تأسيس الصندوق النقد الدولي الى ازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت العديد من الدول في عام 1930 ، و قد عملت هذه الدول على المحافظة على دخلها القومي في مواجهة انحسار الاسواق عن طريق تخفيض اسعار الصرف عملاتها لمواجهة القيود التجارية ، و التقلب في اسعار صرف العملات حيث بدأت على اثرها الفوضى في المعاملات التجارية.

المطلب الأول النشأة و تعريف الصندوق النقد الدولي :**اولا : نشأة الصندوق النقد الدولي**

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 اثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بروتون وودز بولاية «نيوهامبشير» الامريكية عندما اتفق ممثلو خمس و اربعين حكومة على اطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي اسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين.

فخلال هذا العقد و مع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات و لكن هذا الاجراء لم يؤد إلا الى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيه هبوط التجارة العالمية و الناتج و توظيف العمالة و من أجل المحافظة على الإحتياجات المتناقصة من الذهب و العملات الاجنبية لجأت بعض البلدان الى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج ، و قامت بلدان اخرى بتخفيض أسعار عملاتها ،بينما فرض البعض الاخر قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على ان هذه الحلول أدت الى نتائج عكسية و لم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة ،وقد أدت سياسات " افقار الجار " هذه الى تدمير الاقتصاد الدولي ، فتناقضت التجارة العالمية تناقضا حادا و مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ،بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام الى العلاقات النقدية الدولية ،وولد صندوق في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق اتفاقيه التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي و تعمل على الغاء قيود الصرف المرتبة بالتجارة في السلع و الخدمات و تحقيق استقرار اسعار الصرف.

وقد عرض خلال هذا المؤتمر اهم مقترحين وهما كل من الانجليزي "كينز" و الامريكي "هوايت" و ذلك من اجل تحقيق الاهداف التي عقد المؤتمر لأجلها و فيما يلي نستعرض اهم ما جاء به المقترحين.¹

1- مشروع كينز:

و قد ذهب كينز في مشروعه الى ان دولية ادارة و ضبط النظام العالمي الجديد تتطلب تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي. و يكون لكل دولة مشتركة بها حصة تحدد مسؤولياتها في ادارة شؤون هذه

¹شكري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، صص: 299-300.

- المؤسسة ،وقد قصد كينز بذلك انشاء اتحاد للمقاصة الدولية تكون مهمته البنك المركزي في النظام النقدي المالي المحلي مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يناسب و ظروفها ¹.
- كان الهدف من المشروع الذي جاء به الاقتصادي كينز هو تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي و الخارجي و زيادة التبادل التجاري و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و للوصول الى ذلك اقترح "كينز" مايلي:
- انشاء اتحاد دولي للمقاصة و هو بمثابة بنك للبنوك المركزية و سلطة نقدية فوق الدول ،يخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي.
 - كما اقترح "كينز" ان تكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات اطلق عليها اسم "بانكوار" و قد اعطى هذا النظام مرونة كبيرة من حيث زيادة السيولة في حال ارتفعت الاسعار العالمية.
 - تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي اساسا بحجم تجارتها الخارجية و كذلك بمقدار صادراتها من الذهب و هذا لتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضبط على الدول الدائنة و المدينة لتعديل ميزانها كما لا يسمح بتراكم ارصدة "البانكور" للبلاد الدائنة. ²

2- مشروع "هوايت":

- أما فيما يخص مشروع الامريكي و الذي اقترحه "هوايت" فتمثل في:
- التأكيد على ضرورة اشاء مؤسسات دولية و الغاء الحواجز و الرقابة على الصرف و الابتعاد على سياسة حماية التجارة الخارجية و التقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل و العجز في ميزان المدفوعات،
 - اقترح تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الاعضاء المشتركة فيه و ان تكون وحدة التعامل الدولي في "اليونيتاس" و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة الا بموافقة اربعة اخماس اصوات الدول الاعضاء في الصندوق .
 - تودع الدول الاعضاء حصصا تتكون جزئيا من الذهب و عملاتها المحلية و بعض اذون الحكومات كما اقترح "هوايت" ان يكون حجم الحصة لأي دولة على اساس دخلها القومي و ما في حوزتها من ذهب و عملات أجنبية و اقتراح كهذا يعبر عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الدولة الغنية الدائنة.
 - و يتفق "كينز" و "هوايت" على العمل على اقامة نظام دولي شامل يعتمد على اسعار صرف ثابتة و حرية تحويل العملات بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و تقديم القروض للدول المتضررة و الامتناع عن التسابق في تخفيض اسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف. ³

¹ كيندة زليخة ، دور صندوق النقد في حل مشكلة المديونية ، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، 2005 / 2006 ، ص3.

² ضياء مجيد ، اقتصاديات اسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية، 1990 ، ص 153.

³ زينب حسن عوض ، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999، ص 153

كانت غاية هويت ان تصبح عملات الدول الاعضاء قابلة للتحويل و ذات اسعار صرف ثابتة و ان تتخلى الدول الاعضاء عن أنظمة الرقابة على الصرف و عن تعدد اسعار الصرف و إلا تلجأ لتخفيض قيمة عملتها إنه يهدف الى احداث صندوق تثبيت دولي للمساعدات المتبادلة بين دول الاعضاء في ظل نظام قاعدة الصرف بالذهب الواقع قاعدة الصرف بالدولار.

يختل مخطط كينز عن مشروع هويت من حيث الهيكله فاقد كان كينز يقول بتحمل الجهود المتعلقة بها من طرف البلدان التي تتمتع بفوائض في موازين مدفوعاتها وذلك يجعل تلك البلدان ترفع من احجام وارداتها.¹

ثانيا : تعريف الصندوق الدولي:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على انه المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على ادارة النظام النقد الدولي و تطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار و علاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الاعضاء فيه.²

و هو عبارة عن مؤسسة تمثل الحكومات أنشأت بموجب معاهدة دولية (بروتون وودز) تولى وضع مواد ممثلون عن 45 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد في برلين وودز بولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الامريكية في فترة ما بين الاول و الثاني و العشرين من شهر تموز 1944 للاشراف على النظام العالمي الجديد.³

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة ، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا.⁴

ومما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل لصندوق النقد الدولي و يمكن القول:

يعتبر صندوق النقد الدولي منظمة دولية أنشئت بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و السعي الى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة الى انه يعمل على مساعدة الدول الاعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات او على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول و تبني سياسات و برامج خاصة بالتصحيح و التثبيت الهيكلي.⁵

¹ برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2008/2009، ص6.

² برباص الطاهر، مرجع نفسه، ص 3

³ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان ، 2003 ، ص :176.

⁴ شقيري نوري موسى و اخرون، مرجع سابق، ص 296.

⁵ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، 2006، ص 91.

المطلب الثاني : الاهداف والهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي اولا: أهداف صندوق النقد الدولي:

الهدف الاساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الاجنبي كي تستقر اسعار الصرف ، و بذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الاعضاء في المدفوعات فيما بينها. و قد اتفق على ان تلتزم كل دولة من الدول الاعضاء بسعر الصرف المحدد لعملتها و لا تسمح بتقلبات هذا السعر الا في حدود $\pm 1\%$ و سعر الصرف المحدد يكون على اساس الدولار الأمريكي و هو بالتالي مرتبط بالذهب وفقا لسعر معين و يحدد نظام الصندوق على انه يجب على كل دولة عضو فيه أن تأخذ اذن الصندوق قبل خفض او رفع قيمة عملتها ، كما يجب عليها ان يكون لها حصة في أموال الصندوق تتكون من 25% ذهب و 75% من عملة الدولة نفسها.

ويختص الصندوق بتقديم القروض الى الدول الاعضاء لمعالجة العجز المؤقت في الموازين مدفوعاتها و بذلك يعمل على استقرار اسعار الصرف ، و يرجع تحديد امكانية الاقتراض و حقوق التصويت الى حصة الدولة في اموال الصندوق. فأمريكا مثلا لها حصة تصويت بنسبة 23% و المجموعة الاقتصادية الاوروبية مجتمعة لها حصة تصويت بنسبة 19% و عندما تحصل الدولة على قرض يكون ذلك في مقابل تقديم قيمة معادلة من عملتها الخاصة ، و على الدولة أن تترد هذه العملة الخاصة بها في مدة تتراوح بين ثلاث و خمس سنوات.¹

و الدول التي تقترض من الصندوق يجب أن تستشيريه في الخطوات التي تتخذها لتحسين وضع ميزان مدفوعاتها. و مجموعة الدول العشرة التي تتكون من الولايات المتحدة وبريطانيا ألمانيا الاتحادية و فرنسا و بلجيكا و هولندا و ايطاليا و السويد و كندا و اليابان أظهرت استعدادها لتقديم الائتمان الى الصندوق عندما أصبحت هناك حاجة ماسة الى زيادة أمواله. و تجاوز حصة الولايات المتحدة الأمريكية 20% وتتحد هذه الحصة ليس مقدار القوة التصويتية فحسب، و انما مقدار ما يحصل عليه العضو من الموارد الصندوق بما في ذلك حقوق السحب الخاصة.²

وتتمثل أهم اهداف الصندوق النقد الدولي فيايلي :

- يعمل على زيادة التعاون النقدي بين الدول من خلال المؤسسات الفرعية و اللجان المنبثقة عن مجموعة البنك الدولي و التي تقوم المشورة و التعاون على حل المشاكل الدولية المالية
- المساعدة في زيادة النمو المتوازن في التجارة الدولية
- يساهم في زيادة الدخل الوطني للدول الاعضاء
- زيادة الموارد الانتاجية كهدف من الاهداف الرئيسية للسياسة التي يسير عليها الصندوق.³

¹ محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2012 ، ص ص: 307، 308.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان الاردن ، 2001 ص: 303 .

³ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني ، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية ، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2013 ، ص 106.

- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطار للتشاور و التفاوض فيما بينهما لحل المشكلات النقدية الدولية .
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الاعضاء و الحد من درجة اختلال هذا التوازن وللوصول الى هذا الهدف فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الاعضاء بالعملات الاجنبية كي تتغلب الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات ,
- العمل على تحقيق الاستقرار و المحافظة على ترتيبات صرف المنظمة بين البلدان الاعضاء و تجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.¹

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

نصت اتفاقية "بريتن وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم ،شريطة المساهمة برأس مال الصندوق و اتباع تعليماته ،وتقوم بإدارة صندوق النقد الدولي الاجهزة التالية :

أولا : مجلس المحافظين :

يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية ،وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ مناوب يمثلها في مجلس المحافظين و يحتل هذا المنصب عادة وزير المالية او محافظ البنك المركزي او أحد الشخصيات البارزة في البلاد و أهم مهام و صلاحيات مجلس المحافظين:

و يعتبر مجلس المحافظين الجمعية العامة للصندوق و يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل الدول الاعضاء ن هو صاحب السلطة العليا في ادارة صندوق النقد الدولي و هو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،يتم التصويت اثناء الاجتماع أو عند الضرورة بالمراسلة. وتقوم كل دولة عضوية بتعيين محافظ. عادة ما يكون هو وزير المالية او محافظ البنك المركزي في ذلك الدولة. ومحافظ مناوب ،ويختار المحافظ لمدة خمس سنوات يتم تغييره بعدها ،ويبيت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى.

ويكون لكل عضو عدد من الاصوات يماثل اهمية مساهمة الدولة في رأسمال الصندوق وبيادر هذا المجلس كل اختصاصات الصندوق ويجوز له ان يفرض المديرين التنفيذيين في ممارسة بعض الاختصاصات التي لا تشمل مسائل جوهرية مثل قبول اعضاء جدد ووقف عضوية عضو او تقرير تصفية الصندوق.

ويجري صندوق النقد الدولي مرتين سنويا في اطار لجنة في المحافظين يطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية المالية ،وهي التي كانت تعرف باسم اللجنة المؤقتة حتى سبتمبر 1999 ،اما لجنة مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهي تقدم المشورة الى المحافظين و ترفع اليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الاخرى التي تهم البلدان النامية.²

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم ،منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية 2008، ص 55

² السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت غزلان، مرجع السابق ، ص: 310-311 .

المجلس التنفيذي :

يتكون من 24 مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الاسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا ،ويمكن عقد اجتماعات اضافية اذا لزم الأمر ،وذلك في مقر الصندوق في واشنطن ،وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للدول المساهمة في الخمس الكبر تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين .

ويعاون مجلس المحافظين و المجلس التنفيذي هيئة موظفين دولتين يقودهم المدير العام و ثلاث نواب للمدير العام ،علما بان كل عضو في فريق الادارة يتم اختياره من منطقة مختلفة في العالم ،و تاتي الصلاحيات المفوضة للمجلس التنفيذي في تسير اعمال الصندوق من مجلس المحافظين ، صاحب السلطة الاشرافية العليا . ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الاساس لمداولات المجلس التنفيذي وهو يتم في بعض الاحيان بالتعاون مع البنك الدولي . و تقدم الوثائق الى المجلس بعد موافقة ادارة الصندوق عليها ،و ان كان هناك بعض الوثائق يقدمها المديرون التنفيذيون انفسهم و في السنوات الاخيرة ، وبدأت اتاحة نسبة متزايدة في وثائق المجلس التنفيذي للإطلاع العام من خلال النشر في موقع الصندوق على شبكة الانترنت . و على العكس بعض المنظمات الدولية الاخرى التي تعمل على اساس تمتع كل دولة بصوت واحد (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة) ،فان صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح فكلما زادت حصة دولة عضو في الصندوق ،و الحصة تحدد عموما على اساس حجم الدولة الاقتصادي . كان عدد اصواته اكبر غير انه يلاحظ ان المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي . ويقوم المجلس التنفيذي باختيار المدير العام ،الذي يتولى رئاسة المجلس الى جانب قيادته لخبراء و موظفي الصندوق و تسييره لأعماله بتوجيه من مجلس المحافظين.¹

لجنة التنمية :

و هي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي البنك الدولي و تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية و تعقد عادة اجتماعين في السنة مرافقة مع اجتماعي اللجنة المؤقتة ،و تقوم برفع التقارير الى مجلس المحافظين بكل ما يتعلق بقضايا التنمية و الطرق المواتية لنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية و تعتبر لجنة التنمية الهيئة المساعدة على تنسيق القرارات و التكامل البرامجي بين الصندوق و البنك الدولي في تعاملهما مع البلدان النامية كما توجد اجهزة اخرى خارج الصندوق يتم تشكيلها من طرف الدول الاعضاء و هي :

1- مجموعة الخمسة : و تضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمس

¹ طارق فاروق الحصري،الاقتصاد الدولي،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية ،2010،ص164.

2- مجموعة السبعة : و تضم مجموعة الخمسة مضافا اليها كندا و ايطاليا و هي الدول التي اصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الاكثر تصنيفا في العالم ثم بعد ذلك انضمت روسيا الى المجموعة و اصبحت تسمى المجموعة السبع زائد واحد.

3- مجموعة الاحدى عشر: وهي مشكلة من وزراء مالية اعضاء منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و هم الدول الغنية (الصناعية) الثمانية زائد وزراء مالية بلجيكا ، هولندا وسويسرا و التي انضمت عام 1992 وتحولت من عضو مراقب الى عضو كامل في صندوق النقد الدولي .

4- مجموعة "24" : و هي التي انشأتها مجموعة "77" . فهي ناطقة باسم الدول النامية تشكلت رسميا في 1952.

5- مجموعة الثلاثين : شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 و تضم قادة بنوك و شركات وموظفين دوليين ساميين و جامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي:

و كل هذه المنظمات دورها استشاري فقط و نلاحظ السيطرة واضحة على صندوق النقد الدولي من طرف الدول الغنية خاصة الدول (1+7) و التي تعمل وفقا لمصالحها فالصندوق لا يخدم الا مصالحها ، فهي توظف دورها سياسيا للضغط على الدول الغنية و هو ما بينه تكوين مجلس الادارة غير الموسع و مدير الصندوق و نائبه فهو لا يخدم الا المصالح الغربية من خلال السيطرة على القرارات المتخذة و الموجهة لصالحهم و تهميشهم لدول العالم الثالث.

المطلب الثالث : موارد صندوق النقد الدولي:

يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية أساسا من اكتتاب حصص الأعضاء فيه و يمكن إن يلجأ أيضا للاقتراض لحماية العملات الرئيسية او لتدعيم موارده و زيادة قدرته على منح التسهيلات التي منحها او بيع كمية من الذهب لتوفير السيولة للدول الأعضاء و تتمثل موارد صندوق النقد الدولي في¹ :

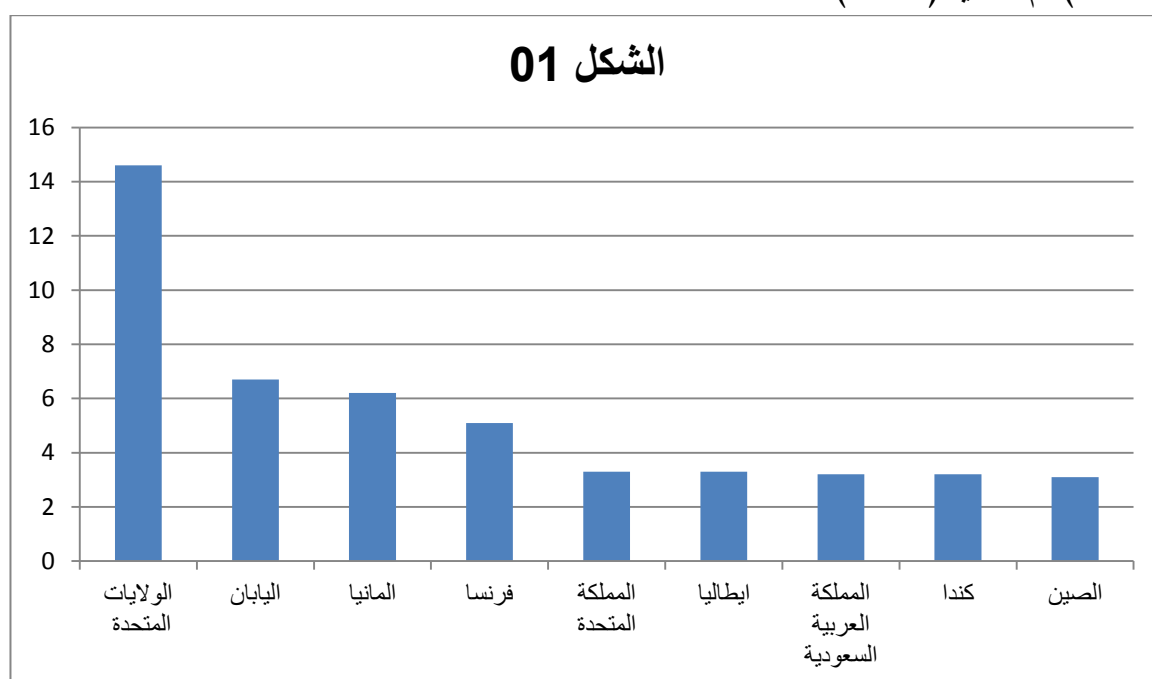
1- حصة الدول الأعضاء :

عند المشاركة في الصندوق يلتزم كل عضو بسداد 25% من حصة في صورة ذهب و الباقي بالعملة الوطنية. و عندما يطلب العضو الحصول على قرض من الصندوق فانه يحصل على هذا القرض في صورة عملات دولة على ان يشتريها بالعملة المحلية على ان تضاف الى حصة (75% الباقية) . معنى ذلك ان اقتراض العضو من الصندوق انما يظهر في صورة زيادة في رصيد الصندوق من حصة العضو من عملته المحلية. وعندما يقوم العضو بسداد القرض فانه في الحقيقة يقوم بإعادة شراء عملته الوطنية مرة أخرى. معنى ذلك ان ما يحصل عليه العضو من الصندوق ليس قرضا و إنما يعتبر حق لشراء العملات الدولية القابلة للتحويل باستخدام العملات الوطنية²

¹ عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2001/2002، ص 182.

² محمد سيد عابد، التجارة الدولية ، مكتبة و مطبعة الأشعاع الفنية، الاسكندرية ، 2001 ص 422

و الهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم الدولة العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد الدولة العضو من حيث الناتج و حجم تجارتها و تنوعها، ازدادت بالمثل حصتها في الصندوق والولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم ، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص، أما لليشيل اصغر اقتصاد في العالم فتسهم بحصة مقدارها 0.004 % و قد بدأ تنفيذ ماخضت اليه مراجعة الحصص الحادية عشر في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي لأول مرة منذ عام 1990 بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 312 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 390 بليون دولار امريكي ويوضح شكل (1) حصص أكبر عشرة دول في الصندوق و يلاحظ من خلال هذا الشكل ان الولايات المتحدة الأمريكية حصة (17.6%) يليها اليابان (6.5%) ثم ألمانيا (6.2%)



حصص أكبر عشر دول أعضاء في صندوق النقد الدولي

المصدر: من اعداد السيد : محمد احمد السريتي و محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، دار التصميم الجامعي الاسكندرية

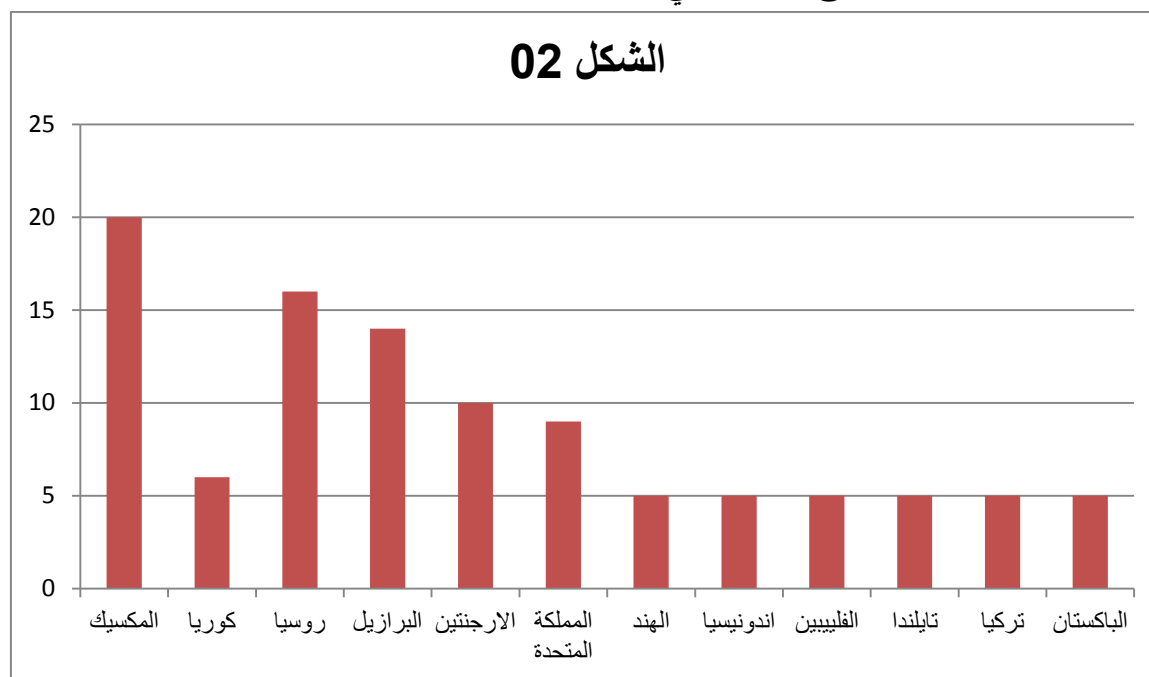
ثانيا: الاقتراض

يمكن للصندوق كمنظمة اقتصادية دولية فاعلة ان يقترض امولا من الاسواق المالية كي يعوض النقص الذي قد يحدث في راس ماله المكون من مساهمة الدول الاعضاء وبذلك تمكنه لاموال المقترضة في مساعدة الدول الاطراف التي تطلب منه ذلك.

ادوات الاقتراض في صندوق النقد الدولي :

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة في السياسات او التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الاعضاء و تختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب انواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات و الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني¹.

اكبر 12 مقترضا من صندوق النقد الدولي 1947-2000



المصدر: شقيري نوري موسى و الاخرون ، المؤسسات المالية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 314.

- ويقدم الصندوق معظم التمويل الى بلدان الاعضاء خلال ثلاثة انواع مختلفة من سياسات الاقتراض:
- اتفاقات الاستعداد الائتماني : وهي تشكل لب سياسات الاقتراض في صندوق و قد استخدمت لأول مرة في عام 1952 و هدفها الاساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الاجل.
 - الاتفاقات المهددة متوسطة الأجل : التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممددة فهي في لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة اطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي و تضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة الاصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد مثل الاصلاحات الضريبية ن اصلاحات القطاع المالي و خصخصة المؤسسات العامة و اجراءات تعزيز المرونة في اسواق العمل.²
 - تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) : قام الصندوق بتقديمه منذ أواخر السبعينات في صورة قروضا ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الاعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية ، و تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة ، و استحدث الصندوق تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة

¹ شقيري نوري موسى و آخرون، مرجع سابق، ص 314

² السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، مرجع سابق، ص 316

الفقدان المفاجئ لثقة الاسواق و في أواخر التسعينات سمي بتسهيل مساعدة البلدان في مواجهة المفاجئ لثقة الأسواق وكان الهدف منه منع عدوى الازمات المالية ، اي امتدادها الى دول اخرى ذات سياسات اقتصادية سليمة. ويقدم الصندوق قروضا ايضا لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها و الناتجة عن الكوارث الطبيعية و الاثار المترتبة على الصراعات العسكرية و النقص المؤقت في حصيللة الصادرات او الزيادة المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.¹

ثالثا: مبيعات الذهب :

يتضمن نموذج دخل الصندوق الذي تم اعتماده عام 2008 انشاء صندوق وقف في حساب الاستثمار يمول من ارباح عمليات بيع محدودة لحيازات الذهب لدى المؤسسة. و يهدف هذا الحساب الى استثمار هذه الموارد و توليد عوائد للمساهمة في دعم ميزانية الصندوق مع الحفاظ على القيمة الحقيقية للوقف في الاجل الطويل وقد وافق المجلس التنفيذي في يوليو 2009 على استخدام جانب من عائدات بيع الذهب لزيادة موارد الصندوق المتاحة للتمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل ، الى جانب استخدامه في تمويل الوقف وقد وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر 2009 على بيع 403.3 أطنان متريية من الذهب ، أي ما يعادل ثمن مجموع حيازات الصندوق من الذهب ، وقد بدأت عمليات بيع الذهب في اكتوبر 2009 و انتهت في ديسمبر 2010 و بلغ مجموع عائداتها 9.45 مليار وحدة حقوق سحب خاصة منها 2.69 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل القيمة الدفترية للذهب و 6،85 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تمثل الارباح.

و قد استندت جميع عمليات البيع على اساس الاسعار السوقية التي كانت أعلى من السعر المفترض البالغ 850 دولار امريكية للأوقية في عام 2008 عندما اعتمد المجلس نموذج الدخل المعدل ، وقد بلغ متوسط سعر بيع الذهب في ذلك الوقت 1144 دولارا امريكية للأوقية مما يترتب عليه تحقيق ارباح اضافية «استثنائية» من مبيعات الذهب و من ارباح مبيعات الذهب التي بلغت 6.85 مليار وحدة حقوق سحب خاصة قرر المجلس ان يودع مبلغا قدره 4.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في الاحتياطي الخاص للدوق و اودع المبلغ المتبقي و قدره 2.45 مليار وحدة حقوق للسحب خاصة ، و هو ما يمثل قيمة الارباح الاستثنائية في الاحتياطي العام للصندوق ، لحين الانتهاء في المناقشات حول كيفية استخدامه في نهاية المطاف.²

¹ تقرير صندوق النقد الدولي 2013، من اجل اقتصاد عالمي اكثر أمن و استقرار، ص 56.

² تقرير صندوق النقد الدولي ، نفس المرجع، ص 56

المبحث الثالث : البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

انبثقت المؤسسة للأخرى من خلال مؤتمر بريتون وودز، وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير حتى تكون هذا البنك مكملا في عمله عمل الصندوق النقد الدولي ، حيث أن الاختلافات في موازين المدفوعات وبالذات طويل الاجل منها ترتبط باختلافات في الهيكل الاقتصادي للدول التي تحصل فيها مثل هذه الاختلافات و هذا ما يجعل من مهمة الصندوق قاصرة عن معالجتها .

المطلب الاول : نشأة و تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تأسس هذا المصرف الدولي بتاريخ 27-12-1945 و ذلك بع التوقيع على اتفاقية بريتن وودز في نهاية المؤتمر الدولي الذي عقد في شهر يوليو 1945، و الخاص بأسعار الصرف و التبادل التجاري الدولي ، وبعد ان تم التوقيع على الاتفاقية المذكورة من قبل 28 دولة من اصل 44 دولة ، حضرت المؤتمر بدأ البنك أعماله بتاريخ 25-06-1946.

و نزولا عند رغبة الرئيس الامريكي (ترومان) تقرر أن يكون مركز البنك مدينة واشنطن العاصمة، وان يكون رئيسه امريكي الجنسية ايضا. و هذا ما يؤكد السيطرة الامريكية على ادارة البنك ، كما سيأتي شرحه فيما بعد. و من شروط العضوية لهذا البنك ان تكون الدولة سبق لها و ان قبلت كعضو في صندوق النقد الدولي (IMF).¹

و ينظر الى البنك الدولي على أنه : المؤسسة الاقتصادية التوأم للصندوق النقد الدولي و الذي انشئ في اطار تكوين النظام الاقتصادي ما بعد الحرب العالمية الثانية و نتيجة لاتفاقية بريتون وودز من منظور الحاجة الى مؤسسة اقتصادية تمنح قروض طويلة الاجل لتكمل عمل الصندوق و يضم مؤسستان هما : شركة التمويل الدولية (IFC) التي انشأت في عام 1956، و مؤسسة التنمية الدولية (IDA) التي انشأت في عام 1960.²

ثانيا : تعريف البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

توجد عدة تعاريف تخص البنك الدولي و فيما يلي سنتطرق لبعض هذه التعاريف:

- 1- يمكن تعريف البنك الدولي بأنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء.³
- 2- و في تعريف آخر يمكن القول بان البنك الدولي هو المؤسسة المتعددة الاطراف و الاهداف و اهم مصدر من مصادر التمويل الدولية في العالم ، و يعتبر مؤسسة من مؤسسات اتفاقية " بريتن وودز" التي وقعت عام 1945.⁴

¹ هيثم عجم، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ص 264.

² عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان 1999 ، ص 304.

³ مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ،ص 83

⁴ حملوي ايمان ، نفس المرجع ،ص 20.

3- يعتبر البنك الدولي اكبر مصدر تحويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية و الفنية لبلدان العالم الثالث فيجمع أنحاء العالم ، و ينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس و أشد بلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر، تأسس بتاريخ : 01 جويلية 1944 بقرار في مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز و هو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الاعضاء البالغ عددها 185 بلدا¹.

4- و هو أحد الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة التي تعني بالتنمية، و قد بدأ نشاطه بالمساعدة في اعمار اوربا بعد الحرب العالمية الثانية و هي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز بولاية نيوهامشير الامريكية، و بعد الاعمار في اعقاب الترععات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا الكوارث الطبيعية و الطوارئ الانسانية².

المطلب الثاني : اهداف و الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

أولا : أهداف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

يهدف البنك الدولي الى تمكين الدول الاعضاء التي خربتها الحرب من الحصول على رؤوس الاموال الضرورة لإعادة التعمير كما يسعى الى النهوض باقتصاديات الدول المتخلفة و يمكن تلخيص اهداف البنك الدولي فيما يلي:

- المساعدة على اعادة اعمار الاقتصاديات الغربية اليابان بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك باستثمار الاموال في اغراض انتاجية بحتة
- تقديم القروض و التسهيلات المالية ، و تسهل تدفق رؤوس الاموال الى الدول النامية يهدف تنمية اقتصادياتها و المناطق المختلفة منها
- تشجيع و تنمية الاستثمارات الاجنبية طويلة الامد في الدول النامية ، و تقسيم الضمانات او المشاركة في منح القروض و الاستثمارات الأخرى التي يقوم القطاع الخاص ، في حالة أن رأس المال غير كافي في انجاز المشروع³.
- اجراءات عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الاكثر نفعا من اجل اعطائها الاولوية في الانتفاع من القروض و التسهيلات الاستثمارية⁴.
- المساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية بالطرق السلمية⁵.
- تقديم التسهيلات المالية في موارد الخاصة ، او من مصادر اخرى بشروط مناسبة ، بغية تحقيق اهداف انتاجية حقيقية، و لابد من التأكد بان الاموال الممنوحة تستخدم بالشروط التالية:

¹ من الموقع الالكتروني: <http://montada.echoroukline.com/archive/>

² من الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84>

³بادي سعيدة ، دور المنظمات المالية الدولية في تجسيد العولمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، السنة الجامعية: 2013/2014، ص: 53، 52.

⁴ موسى سعيد مطر و اخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ص 169.

⁵ السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت غزلان، مرجع سابق ، ص 293.

- اغراض انتاجية طويلة الامد
- ضمان ميزان المدفوعات لخدمة الدين
- ضمان قيمة الاستثمارات عند انخفاض قيمة العملة المحلية ، او شروط التحويل الخارجي
- توسيع وتنظيم التبادل التجاري الدولي طويل الامد ، مع ضرورة المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وذلك بواسطة تنمية الموارد الانتاجية ، ورفع معدلات الانتاج و الانتاجية لتحقيق مستويات معاشية عالية للدول الاعضاء.¹
- تنمية الاستثمارات الدولية ، شريطة عدم التأثير على الاوضاع الاقتصادية للدول المجاورة الاعضاء في البنك الدولي.
- الهدف الرئيسي : هو حماية مصالح و اموال اعضائه الرئيسيين من الدول الصناعية الغنية ، ومن اجل ذلك فان القروض لا تمنح ، إلا لتلك الدول السائرة في ركابها ، و بغض النظر عن مدى نجاح الاستثمارات.²

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

يقدم الهيكل التنظيمي لأية مؤسسة تفسيراً واضحاً عن آلية اتخاذ القرارات و آلية تسيير الامور. و يتكون الهيكل التنظيمي للبنك مما يلي:

1- مجلس المحافظين:

تقوم كل دولة من الدول الاعضاء بتعيين و نائب له مدة 5 سنوات و ذلك لتمثيل الدولة العضو في اجتماعات مجلس المحافظين والذي يعقد اجتماعاً سنوياً خلال شهر سبتمبر من كل سنة في المقر الرئيسي بواشنطن، كما يقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك و له كل سلطات البنك الدولي المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك و مع ذلك بإمكان مجلس المديرين ان ينوب عنه في الشؤون التالية:

- قبول الاعضاء الجدد و تحديد شروط العضوية
- زيادة او تخفيض راس مال البنك
- وقف الاعضاء
- توزيع الدخل الصافي للبنك
- ابرام الاتفاقات مع المنظمات الدولية.³

2- **مجلس المديرين:** يعمل في البنك 24 مديراً تنفيذياً حيث مذكرة اتفاق البنك على ان يمثل خمسة من هؤلاء المديرين البلدان الاعضاء التي تملك اكبر عدد من الاسهم و هذه الدول هي: فرنسا و المانيا و اليابان و بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية اما المديرون التسعة عشر الاخرون ، فيمثلون دوائر انتخابية و يجري انتخاب كل عضو منها. من قبل بلد او مجموعة بلدان مرة كل سنتين ، ويتحمل المديرون التنفيذيون و رئيس

¹ هيثم عجام، مرجع سابق، ص 265.

² هيثم عجام، مرجع نفسه، ص 266.

³ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 423.

البنك - الذي يشغل ايضا منصب رئيس المجلس - مسؤولية العمليات العامة للبنك ويؤدون واجباتهم بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين ، و المديرين التنفيذيون هم الذين يعينون الرئيس او يعفونه من منصبه. و في الممارسة كان الرئيس دائما من مواطني الولايات المتحدة و لذا كان المديرين التنفيذيون يكتفون بالموافقة على مرشح يختاره رئيس الولايات المتحدة ، و لا يحق للرئيس صرف اي مبلغ الا بموافقة مجلس المديرين كما لا يحق للمجلس اتخاذ اي قرار إلا اذا طرحه رئيس البنك للاقتراع.

3- **الموظفون:** يعمل في البنك في واشنطن العاصمة ما يزيد على 8000 موظف و حوالي 2000 في العمل الميداني حسب احصائيات البنك في العام 2004.¹

المطلب الثالث: موارد البنك الدولي

ان البنك بصفته مؤسسة تعاونية لا يهدف الى تنظيم ارباحه و انما يسعى الى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية و استمرارية انشطته الانمائية و تتكون موارد البنك الدولي للإنشاء و التعمير من مصادر رئيسية هي :

- 1- رأس المال مدفوع و هو يمثل مساهمات الدول الاعضاء في رأسماله و تكون مساهمته العضو كالأتي:
 - تدفع للبنك 20% من الحصة مباشرة على شكل ذهب او دولارات امريكية و هذه تكون قابلة للإقراض:
 - تدفع 18% من الحصة على شكل عملات محلية لدولة العضو و هذه لا تكون قابلة للإقراض إلا بموافقة العضو.
 - المتبقى 80% من الحصة لا تكون قابلة للإقراض و انما تخصص لضمان التزامات البنك نفسه و ما يضمنه من قروض.²

2- **الإقتراض :** يقوم البنك اساسا بتحويل عملياته الإقتراضية عن طريق تدبير القروض من الاسواق المالية الدولية ، او حتى من الاشخاص الذين يستفيدون من ضمان الحكومات لهذه القروض ، او من فوائض الدول الغنية عن طريق اصدار سندات بالعملات القيادية في العالم (كالدولار الامريكي واليورو) او بالعملات الوطنية للدول التي تصدر و تباع فيها السندات على سبيل المثال اصدرت سندات مديونية بثلاث عشرة عملة بأجال استحقاق مختلفة ، و بعبارة اخرى ان البنك الدولي يعد مصرفا كالمصاريف التجارية الاعتيادية اذ يعتمد للقيام بعملياته المصرفية على الاموال التي يقترضها من الافراد و الشركات الخاصة اكثر مما يعتمد على موارده الاصلية ، و يرجع البنك في تعاملاته في التمويل على القروض باعتبارها وسطين احتياجات التمويل في الدول النامية و الاسواق المالية الدولية. ومن الجدير الذكر ان البنك الدولي للإنشاء و التعمير عبئ في السنة المالية

2005 نحو 13 مليار دولار بأجال استحقاق تراوحت بين المتوسطة و الطويلة من اسواق راس المال الدولية

3- **الارباح المحتجرة :** و هي تلك الارباح التي يقوم البنك بتوزيعها على اعضائه في نهاية السنة المالية ، وقد اعتاد البنك ان يحتفظ بإحتياطات سائلة كبيرة لدواعي الحرص ، وضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته حتى

¹ بشار محمود قبلان، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية ، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008، ص ص 19 ، 20.
² عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ، 2012 ، ص ص 137، 138.

تكون لدى في نهاية كل سنة مالية حافظة سائلة لا تقل عن 45% في احتياجات اقراضه للأعوام الثلاثة القادمة و بلغ حجم هذه الاصول السائلة نحو 26.4 مليار دولار حتى 30 حزيران 2005 و هو بذلك يمثل اكبر احتياطي عالمي بين المؤسسات الدولية

4- **المنح** التي يتلقاها البنك الدولي من المساهمين التي بلغت في السنة المالية 2005 ما مجموعه 4.8 مليار دولار شكلت مساهمات اعلى عشرة مانحين ما نسبته 78 % من المجموع¹.

المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة

سنتناول في هذا المبحث مجموعة من المطالب التي تكون فيما بينها باقة تعريفية عن المنظمة العالمية للتجارة ، هذه المنظمة التي بزغت الى الوجود و الحياة التجارية العالمية في العشرية الاخيرة لكن جذورها ممتدة لخمسين سنة قبلها ، و التي كانت الجات اثناءها بديلها المؤقت .

المطلب الاول : النشأة و التعريف المنظمة التجارة العالمية

أولاً : نشأة منظمة التجارة العالمية :

ظهرت فكرة انشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة في عام 1945 قبل قيا الجات حيث أقرت الحكومة الامريكية انذاك مشروعاً لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ولكن الكونغرس في بداية الخمسينيات رفض المصادقة على هذا المشروع خوفاً من تحرير التجارة الدولية و الحاق الضرر بالصناعات الوطنية الامريكية التي تحتاج الى الحماية و لكن بعد مرور وقت طويل و حدوث تطور هائل في العلاقات الدولية الاقتصادية ، ظهرت بعض الاصوات في الثمانينيات من القرن الماضي و خاصة في دولة الاورغواي تطالب بالانشاء منظمة للتجارة العالمية لتحل محل امانة الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة (الجات) اعتباراً في الاول من كانون الثاني عام 1995 و تم التصديق على ذلك من قبل الولايات المتحدة الامريكية و اليابان و العديد من الدول المتقدمة و النامية ، إن منظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة ماليا و اداريا و هي على مستوى كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي الا انها ليست تابعة الى الامم المتحدة و من الاسباب التي برزت قيام منظمة التجارة العالمية ما يلي :

- رغم اهمية الدول الذي يقوم به صندوق النقد الدولي و البنك الدولي منذ نشأتها و ذلك بتوفير الاستقرار النسبي للنظامين النقدي و المالي على مستوى العالم و تمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية للدول النامية ، و بالرغم من التطور الهائل الذي طرأ على هاتين المؤسستين إلا ان دورها بقي مقتصرًا في معالجة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالشؤون المالية و النقدية مما أظهر الحاجة الى انشاء منظمة التجارة العالمية تساهم في سد النقص الموجود في مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي مما يضمن تكاملاً للمسائل المتداخلة و المتعلقة بالنقد و التمويل و التجارة و التنمية.²

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص 138 ، 139

² علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)،دار النشر المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص468.

- لم تكن الجات منظمة دولية. لأنه من المعروف انها كانت تفتقر الى الاجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية ، و تمثل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة قبل جولة الاورغواي العمود الفقري للجات حيث كانت الجات مزودة بجهاز اشراف صغير يشرف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية و كانت توجد بعض اللجان الحكومية المعاونة التي يسند اليها بعض المهام و تنتهي هذه اللجان بانتهاء المهمة المسندة اليها وقد ادركت جولة الاورغواي هذا العيب و قامت بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات وتجد في المنظمة الجديدة الاجهزة التي كانت غائبة عن الجات مثل المجلس الوزاري و المجلس العام

- إن الاتفاقية الامة التي وضعت عند انشاء الجات عام 1947 واضحة ليس فيها من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها و من ثم لم تكن ممكنا ادخال المواضيع الجديدة من الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار في اطار الاتفاقية العامة للجات و المواضيع الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية و تتعرض للقوانين الداخلية للبلد ، و هذا الامر لا ينسجم مع الاتفاقية الاصلية للجات لذلك كان لا بد من انشاء منظمة تعالج الخدمات كما تعالج السلع و تتعرض لإحكام القوانين الدولية كما تتعرض للقيود الضريبية و غير الضريبية ، و من هنا جاءت فكرة تحويل الجات الى منظمة التجارة العالمية.

ثانيا : تعريف منظمة التجارة العالمية :

1- تعد منظمة التجارة العالمية في الاساس القانوني و المؤسسي للنظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف. وهي توفر الالتزامات التعاقدية الاساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة و تطبيق قوانين و تعليمات التجارة و كذلك اوفر المنظمة المنتدى الذي من خلاله تتطور العلاقات التجارية بين الدول من خلال الحوار.¹

2- و تعرف ايضا بأنها هي منظمة اقتصادية عالية النشاط ذات طابع قانوني مستقلة تعمل ضمن منظمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهي تقف على قدم المساواة مع الصندوق النقد الدولي و البند الدولي في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الاطراف المختلفة في العالم ، و ذلك بهدف الوصول الى ادارة كفاء للنظام الاقتصادي العالمي.²

3- و تعرف OMC: هي النظام الدولي الوحيد الذي ينشغل بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان في قلب هذا النظام نجد اتفاقية OMC التي تتفاوض عليها البلدان الاقوى عالميا في التجارة هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الاساسية للتجارة الدولية ، و القيود التي أسسها ستبنى الدول سياستها التجارية داخل الحدود المنقو عليها ، بهدف مساعدة المنتجين للسلع و الخدمات ، المصدريين و المستوردين في ممارسة نشاطاتهم.³

المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية الى المساعدة في سريان و تدفق التجارة بسهولة و ايجاد منتدى للتشاور بين الدول الاعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية و آليات لفض المنازعات التي تنشأ

¹ طارق فاروق الحصري ، نفس المرجع ، ص 191

² <http://cubouina.3oloum.org/t22-topic>

³ بداوي مصطفى ، المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية و المصرفية، دراسة حالة الجزائر، من مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، نوفمبر 2004، ص 22.

بينهم كما تقوم المنظمة بتنفيذ اتفاقية اورجواي ، اضافة الى تقديم بعض المساعدات الفنية و المالية للدول الاعضاء بها ، و تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية التي يزيد عدد اعضائها في المنظمة عن 75% من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة ، و تمنحها مساعدات تقنية و التزامات اقل تشدد من غيرها.

ووفقا لوثائق منظمة التجارة العالمية فان اهدافها تتحدد فيما يلي :

1- ايجاد منتدى للمفاوضات التجارية :

تهدف منظمة التجارة العالمية الى جمع الدول في شبه منتدى أونات يتباحث الاعضاء فيه شتى الامور التجارية و يتفاوضون ضمن جولات متعددة الاطراف ضمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الاعضاء و تتيح المجال امامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة و من جهة ثانية فان منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الاعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الاطراف من الجات ، و تهدف كذلك الى تحقيق مستوى اعلى من التحرير و دخول الاسواق في القطاعات المعنية.¹

2- تحقيق التنمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول خاصة النامية ، و تلك التي تمر بمرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق ، و تمنح المنظمة للدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح اطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة ، و تمنحها مساعدات تقنية و التزامات اقل تشدد من غيرها ، و تعفى الدول الاقل نموا من بعض احكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

3- تنفيذ اتفاقية اورجواي :

انيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية اورجواي ، و التي تحتاج من اجل تحسين سير اعمالها الى اطار مؤسستي سليم و فقال من الناحية القانونية على خلاف الجات

4- حل المنازعات بين الدول الاعضاء :

لم تكن الية الجات كافية لفض المنازعات بين الاعضاء التي قد تنشأ بسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية ، لذلك كان من الضروري انشاء الية فعالة و ذات قوة رادعة تمثلت هذه الالية في منظمة التجارة العالمية.

5- ايجاد الية تواصل بين الدول الاعضاء:

تلعب اتفاقية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات و تنوع القطاعات التجارية ، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء اخطار

¹ محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، اسكندرية، 2008، صص: 71، 70.

غيرها بالتشريعات التجارية و غيرها من الانظمة و الاحكام ذات العلاقة التاثير على شؤون التجارة الدولية ، كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء للإطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى و مناقشة جميع جوانبه و ابراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

المطلب الثالث : هيكل المنظمة العالمية التجارية:

يتكون هيكل منظمة التجارة العالمية من عدد المستويات هي:

المستوى الأول : المؤتمر الوزاري

يعتبر المؤتمر الوزاري الهيئة العليا في منظمة التجارة العالمية حيث يحتل الصدارة في الهيكل التنظيمي للمنظمة و قد نصت على انشائه المادة 1/4 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و حددت العضوية فيه ونطاق سلطاته حيث نصت على ان ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلي جميع الدول الاعضاء و يجتمع مرة كل سنتين و يضطلع المؤتمر بمهام المنظمة و يتخذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض ، وتكون للمؤتمر الوزاري سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها اي من الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف اذ طلب احد الأعضاء وفقا للمقتضيات الخاصة بصنع القرارات المشار اليها في هذه الاتفاقية للتجارة متعددة الاطراف ذي الصلة.

• تشكيل المؤتمر الوزاري:

وفق للنص السابق فان العضوية في المؤتمر الوزاري مكفولة لجميع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ، بحيث يقوم المؤتمر الوزاري بزواله مهامه و اختصاصاته بمشاركة جميع الاعضاء مما يفرز من انقياده الى الحرص على المصلحة الجماعية للدول الاعضاء في المنظمة في اطار الاهداف و القواعد التي اتفقوا عليها سلفا بمقتضى اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و الاتفاقات التجارية متعددة الاطراف الملحقة باتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية و مما تجدر الاشارة اليه ان العضوية في المؤتمر الوزاري مقصورة على الدول الاعضاء و ذلك كما هو واضح في النص السابق و الذي نص تحديدا على ان ينشأ مؤتمر وزاري يتألف من ممثلي جميع الاعضاء و هذا النص يغلق الباب على الدول غير الاعضاء و كذلك المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، في الانتساب الى عضوية المؤتمر الوزاري و هذا لا يمنع من حضور هذه الاطراف بصفة مراقبين.¹

ولم تحدد اتفاقية انشاء منظمة التجارة عدد الممثلين الذي يحق لأي دولة عضو ان تنتدبهم ليمثلون امام المؤتمر الوزاري كما انها ، اي اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية ، لم اضع شروطا تقيد الدول في اختيار ممثليها في المؤتمر الوزاري كما سكتت الاتفاقية عن تحديد مكان انعقاد المؤتمر الوزاري و لم تحدد ايضا اجتماعات المؤتمر الوزاري بصورة منتظمة و انما جعلت لذلك حد ادنى هو ان يجتمع المؤتمر الوزاري كل سنتين على الاقل هذا فيما يتعلق بالدورة العامة او العادية اما الدورات الاستثنائية فلم تذكرها الاتفاقية و لم

¹ عبد الملك عبد الرحمان مطهر، منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر 2009، ص ص 295، 296.

تتطرق اليها و يبدو وان المجلس العام الذي سيأتي ذكره سيد الفراغ فيما بين ادوار انعقاد المؤتمر الوزاري. ويبدو ان اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية قد تركت امر تحديد المدفوعات السابقة للائحة الداخلية للمؤتمر الوزاري.¹

المستوى الثاني: المجلس العام:

و يتكون المجلس العام من ثلاثة مجالس هي:

المجلس العام ، مجلس فض المنازعات مجلس سياسات التجارة و هذه المجالس الثلاثة متماثلين في المستوى التنظيمي و الاتفاقية التي قات منظمة التجارة العالمية قد تمت من قبل المجلس العام و كل من هذه المجالس الثلاثة من اعضاء منظمة التجارة العالمية و يقدمون تقاريرهم الى المؤتمر الوزاري و المجلس الثلاثة العام يعمل بالنيابة على المؤتمر الوزاري في جميع شؤون منظمة التجارة العالمية و هم يعملوا فض النزاعات بين الاعضاء ووضع وتحليل السياسات التجارية للدول الاعضاء.²

المستوى الثالث: الامانة العامة

ويتألف من ممثلين عن جميع الدول الاعضاء و يعتبر الجهاز المحوري لمنظمة العالمية ، حيث يجتمع كل 9 مرات في السنة على الاقل و هو يقوم مقام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، حيث يتولى مهام فض المنازعات التجارية.³

و مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء و تتفرع منه المجالس و اللجان الفرعية

المستوى الرابع : اللجان الفرعية

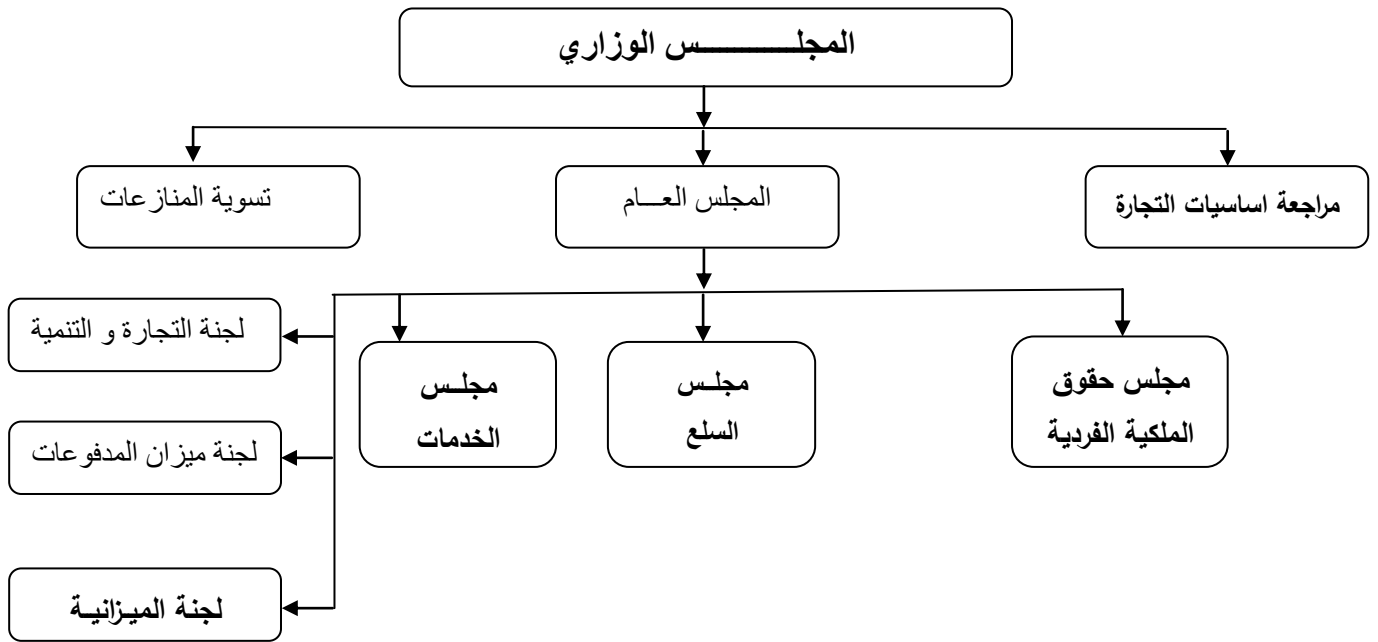
ينشأ المؤتمر الوزاري لجنة التجارة و التنمية و اخرى لقيود ميزان المدفوعات و لجنة كذلك للميزانية و المالية الادارة كما ينشأ لجان اخرى دعت الحاجة لذلك و تقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة اليها بموجب الاتفاقات متعددة الاطراف و بما يعهد اليها المجلس العام من مهمات اضافية ، و تكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الاعضاء.

¹ عبد الملك عبد الرحمان مظهر، مرجع سابق، ص 297.

² محمد ناجي حسن خليفة ، اتفاقية منظمة العالمية للتجارة و أثرها على الدول النامية، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الادارة و الاقتصاد، ص 4

³ مولحان آيات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003، 2004، ص 93

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية



المصدر: علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)، دار النشر المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 474.

خلاصة الفصل :

شهد التعامل النقدي الدولي خلال الفترة ما بين الحربية العالميتين (1917-1939) كثيرا من العراقيل و الصعوبات نتيجة لقيام التكتلات النقدية ، و الهيئات الدولية كالصندوق النقد الدولي سنة 1944 هذا النظام النقدي الدولي الجديد الذي اتى بموجب اتفاقيات "بريتون وودز" بهدف اضعاف الاستقرار على اسعار الصرف في العملات و على العلاقات النقدية الدولية بشكل عام ، وزيادة التعاون الدولي ايضا البنك الدولي و ظهور كذلك التكتلات مثل المنظمة العالمية للتجارة OMC أن الدول الاعضاء في هذه الهيئات استفادت من اموالها في رفع المستوى المعيشي الاقتصادي و الاجتماعي و اصبح ضرورة حتمية على الدول النامية التعامل مع هذه الهيئات خاصة مع ظهور العولمة و التفتح على العالم ، حيث قدمت هذه المؤسسات المالية الدولية سياسات و برامج حتمية على الدول النامية منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي ، حيث تبقى الهيمنة و السيطرة و التبعية لهذه المؤسسات المالية الدولية.

الفصل الثاني

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الفترة (1988-2014)

تمهيد:

تخبطت الجزائر في عدة مشاكل و أزمات في مختلف المجالات جراء تراكم و تعقد عدة مشاكل عندما كانت تعتمد نهد الاقتصاد المركزي حتى نهاية الثمانيات، منها المديونية و سوء استعمال الجهاز الانتاجي الوطني بالشكل العادي و هو ما دفع بها الى الاتجاه نحو اقتصاد السوق مجبرة لمعالجة هذه المشاكل عن طريق اجراء اصلاحات اقتصادية جذرية.

باعتبار ان هذا الاصلاح يعمل على ارجاع التوازنات الكبرى التي من شأنها ان تحقق انعاشا اقتصاديا ، و من ثم نلتمس وجهتين للإصلاح ، وجهة تطوعية نابعة من مجهودات ذاتية محلية وأخرى الزامية مفروضة من قبل الهيئات الدولية المالية و المتمثلة في الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي.

و على هذا الاساس سوف نتعرف في هذا الفصل حالة الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية:

المبحث الاول : ماهية الاصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (1988-2000)

المبحث الثالث : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2001-2014)

المبحث الأول : ماهية الاصلاحات الاقتصادية

تمثل الاصلاحات الاقتصادية التي مست الجزائر منذ التسعينات مرحلة تحضيرية للدخول في اقتصاد السوق عن طريق مراحل التثبيت و التصحيح الهيكليين و تعتبر الاصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي اصلاحات تهدف الى توسيع النظام الدولي الجديد و تستلزم هذه الاصلاحات تغييرات جذرية في الاقتصاد بهدف ارجاع الاستقرار للاقتصاد.

المطلب الاول : مفهوم الاصلاح الاقتصادي

ان تعريف الاصلاح الاقتصادي يرتبط بالهدف الاساسي له و المرتكز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ما تبعه من زيادة في الانتاج الوطني الاجمالي. و هذا بالاعتماد على التوازنات الاقتصادية الداخلية و الخارجية الشيء الذي يعتبر في حد ذاته وسيلة لخلق المناخ الملائم للاستثمار القادر على تحرير القدرات التنافسية في السوق الوطنية و العالمية.

1- يقصد بالإصلاح الاقتصادي مجمل الاجراءات الهادفة الى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه الى حال افضل يتميز بالأداء الجيد و الفعالية ، في التسيير و طريقة الانتاج الخبرات المادية و الخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان ، و مع التحولات الاقتصادية التي جرت خاصة بعد انهيار الاديولوجية الاشتراكية و تطبيقاتها الميدانية و توجه الكثير من البلدان نحو تبني نموذج اقتصادي يتميز بالمبادرة الحرة في ظل اقتصاد السوق و ظهور حاجة العديد من البلدان الى المساعدات المالية و التقنية من المؤسسات المالية الدولية لإعادة بعث الأنشطة الاقتصادية بها بدأ يظهر مفهوم أوسع للإصلاح الاقتصادي يرتبط خاصة بالمؤسسات النقدية الدولية ، و في هذا الاطار فإن سياسة الاصلاح الاقتصادي هي مختلف الاجراءات التي من شأنها أن تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على اساس اليات السوق الحر و هي تحنوي تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ، بحيث تشمل هذه السياسة على الديمقراطية سياسية و حرية اقتصادية تؤدي الى تغيير سلوك الافراد و وحدات الانتاج و الخدمات و تتبنى هذا النوع من الاصلاح الاقتصادي الذي أصبح يصيب في اطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية المؤسسات النقدية الدولية.¹

2- الاصلاح الاقتصادي كمصطلح ليس له معنى ثابت و محدد ، ذلك لان مفهوم الاصلاح الاقتصادي اليوم لم يعد هو نفس المعنى الذي كان سائدا بالامس ، فعلى سبيل المثال الاصلاحات الاقتصادية التي تمت في العديد من الدول الاشتراكية خلال فترة الستينات من القرن الماضي تختلف اختلافا جذريا من الاصلاحات التي تقوم بها تلك الدول في وقتنا الحاضر.

¹ حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة الجامعية 2006/2007 ، ص 36

إلا أنه و بالرغم من تعدد وجهات النظر حول مفهوم الاصلاح الاقتصادي يوجد تعريف مقبول و محايد للإصلاح الاقتصادي ينص على أنه « عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض أو ازالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار»

و هذه الاصلاحات هي التي يتم تبنيها و دعمها من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هي التي تهتمنا ،وتعرف الاصلاحات الاقتصادية التي يدعمها ويتبناها الصندوق و البنك على أنها « مجموعة الاجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية انقاص أو الغاء الاختلالات الاقتصادية و المالية الداخلية و الخارجية ،و انشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق »¹

المطلب الثاني : انواع برامج الاصلاح الاقتصادي

ان الصندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الاصلاح الاقتصادي في فلسفة المرجعية الى اراء و افكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية و تسعى هذه الاجراءات الى سيادة التوازن الاقتصادي العام في اطار استحداث و تسريع معدلات النمو الاقتصادي. و توزعت متضمنات الاصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد الدولي و البنك الدوليان في اطار المهام الوظيفية لكل منها

1- اثببت الاقتصادي :

مازال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الاصلاحية يمكن تنفيذها أولا التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت و على الرغم من منطقية الخيارات المختلفة على وفق الفروض التي اعتمد عليها كل منهم ،إلا ان اكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية ،يكون التثبيت الاقتصادي اولاً و بعد ان تأخذ هذه الاجراءات بعدا زمنيا مناسباً في اطار المدى القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية تليها في الترتيب المرحلي للإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي ، و يستند هذا التسلسل الى الفروض التي تشير الى صعوبة حركة رأس المال باتجاه الاستثمار و يقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق اسعار الصرف الحقيقية مع اكبر قدر من التأكد و الرضى لدى الاستثمار ،ويقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق اسعار الصرف الحقيقية مع اكبر قدر من التأكد و الرضا لدى الاستثمار الاجنبي و عدم الخوف من التغييرات الصرف للعملة المحلية ، كما يعد برنامج للتثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي ،وقد ساهم العديد من الاقتصاديين و في مقدمتهم و ذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون و مشكلاتها و الاجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات و هي اجراءات تعتمد على المدى القصير كما يعتمد

¹ محمد علي المقبل ، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية ، 2012، ص ص : 54-55

الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات و تعتمد في جزء منها على نموذج جاك ج بولاك ،الذي يشير الى العلاقة بالنسبة لخلق النقاط من جراء التسهيلات الائتمائية من جانب عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات من جانب اخر ، ايمانا من ان حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي و صافي الاصول الاجنبية و صافي تدفقات رأس المال.

• ان سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف الى :

- اعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام او عامين
- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق و بين صندوق النقد الدولي و هذه السياسات تمثل مشروطة الصندوق التي تتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.¹

2- برامج التكيف الهيكلي

نظرا لاقتران اهتمام برامج التثبيت التي ينتابها صندوق النقد الدولي على الجوانب المتعلقة بالطلب و تركيز هذه البرامج على استعادة التوازن الداخلي و الخارجي و عدم اهتمامها بالجوانب المتعلقة بالعرض و النمو الاقتصادي ،قام الصندوق و البنك باستحداث برامج التكيف الهيكلي تهتم بهذه الجوانب و تكون مكملة لبرامج التكيف الاقتصادي و تعرف ببرامج التكيف الهيكلي على انها «مجموعة من السياسات التي تطبق في المدى المتوسط و الطويل و تهدف الى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة و على وجه الخصوص النقد الاجنبي و الطاقة و الراس المال و مواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى مناسب » تتضمن برامج التكيف الهيكلي سياسات عادة ما يطلق عليها سياسات جانب العرض التي تهدف الى زيادة الناتج المحلي من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج و كفاءة توزيعها بين الاستخدامات المختلفة كما تهدف ايضا الى زيادة معدلات نمو الطاقة الانتاجية في المدى الطويل و الفرق بين السياسات جانب الطلب و سياسات جانب العرض فان الاولى تتركز على تحفيز النمو الاقتصادي و الثانية تتركز على ضبط الطلب الكلي و تحسين ميزان المدفوعات ،ونشير الى ان مسؤولية تصميم و متابعة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي يقع بالدرجة الاولى على عاتق البنك الدولي ،وقد تم البدء بتطبيقها في العديد من الدول النامية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي في اطار تسهيل التكيف الهيكلي الذي استحدثه صندوق النقد الدولي عام 1986 .

أما سياسة التكيف او التعديل فتعمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية و اللازمة للتكيف مع الاوضاع و المعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية او خارجية ،وتهدف الى توزيع و تخصيص افضل للموارد لما يضمن رفع كفاءة الاداء الاقتصادي و تنتج سياسة التكيف الى اصلاح الاطراف الخاصة بالسياسة الاقتصادية اي اصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط و الطويل .

¹ مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008 ص ص 37 - 38

و لقد تم اللجوء الى مثل هذه السياسات بعد ان ادركت المنظمات الدولية أن سياسة التثبيت قد لا تتلاءم و الاوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث حيث الاختلالات العميقة و آلية السوق لا تعمل بشكل سليم و في هذا السياق تم اعتماد سياسات التكيف حيث عن طريقها تتم العودة الى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية او التنظيمية التي تضمن الممارسة السلمية لآلية السوق وتهدف الى القضاء على عراقيل النمو .

ورغم هذا التوضيح فان هناك تداخل بين ادوات السياستين يعبر عن حجم الترابط و التكامل بينهما ،وذلك ان سياسة التثبيت تترك في العادة اثرا ايجابيا على سياسات التكيف .¹

اذا ان مساهمتها في تراجع معدلات التضخم و نسبة العجز الموازي تمكن من تبني رؤية واضحة ودقيقة لتحديد الاهداف المتبقية و المطلوبة من عملية التكيف ،كما يكون لسياسة التكيف في حال نجاحها أثر ايجابي على سياسة التثبيت بما يمكن تخفيف الابعاء عنها ،فالأداء الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو مرتفعة يساعد على التغلب في ميزان المدفوعات والعجز الموازي حتى و ان كانت التدابير التثبيتية محتشمة إلا انه في بعض الاحيان يكون التوافق صعب بين نوعين من السياسات الخاصة في المدى القصير ،فمثلا للعودة الى التوازن الموازي اثر انكماشى على الاقتصاد فتخفيض الانفاق العام او رفع الإيرادات العامة يحمل في طياته مخاطر تراجع النشاط الاقتصادي و الاستثمار في القطاع الخاص و في المقابل يخفض التحرير الواسع للاقتصاد الحقوق الجمركية او الضرائب على الصادرات و هو ما يمكن ان يؤدي الى زيادة العجز الموازي بشكل محسوس. و من هنا يكون من المفيد المزج او التوفيق بين تدابير سياسات التثبيت و التدابير الاخرى (التكيف) الهادفة الى انعاش النمو الاقتصادي في الاقتصاد التي يمكن فيها تحقيق النمو بشكل سليم.²

¹ علاء الدين بن سميحة، واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (1990-2012) ،مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص نقود ومالية 2013-2014 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، ص ص : 47-48.

² علاء بن سميحة، نفس المرجع ،ص :49

المطلب الثالث : اهداف برامج الاصلاح الاقتصادي

ان الاصلاح الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية او غايات معينة من مجتمع الى اخر ومنه سنتناول في هذا المطلب هذه الاهداف :

- تحقيق النمو الاقتصادي . « استعادة النمو الاقتصادي»
- تخفيض التضخم
- الوصول الى توازن ميزان المدفوعات
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية
- انقاص البنوك الدائنة للدول النامية
- تشجيع القطاع الاقتصادي¹.
- التقليل من الكتلة النقدية و هذا شرط اساسي للتطور السليم و الصحيح
- الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد

بالإضافة الى :

- وضع نظام تسيير اقتصادي يضمن:
- الاستقرار المالي و دعم مستوى معيشة الفئات المحرومة
- اعادة بقاء القدرة التنافسية للنظام الانتاجي باستمرار عملية هيكلية المؤسسات العمومية
- تقليص الضغوط التضخمية ،الاسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائد محليا و تلك المسجلة في البلدان الصناعية
- تدابير الهيكلية : يهدف البرنامج للحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و فتح المجال امام القطاع الخاص كما يهدف الى التشديد على تساوي معدل تراكم راس المال م معدل نمو الناتج المحلي الخام مع تشجيع الاستثمارات الانتاجية المباشرة خارج قطاع المحروقات².

¹ ملاوي لخضر عبد الرزاق ،متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، بجامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009-2010 ، ص 156

² ملاوي لخضر عبدالرزاق، نفس المرجع ،ص ص 50-51.

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (1988-2000)

لقد تركزت الجزائر على ترقية الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال من خلال ميثاق الوطني منتصف السبعينات . لكن بعد أكثر من ربع قرن من الاستقلال تعرض الاقتصاد الوطني الى جملة من الاختلافات والتناقضات ، أدت الى ظهور عدة محاولات للإصلاح نتطرق اليها فيما يأتي :

المطلب الاول : استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية

في بداية الثمانينات ظهرت فكرة اعادة الهيكلة العضوية و المالية نظرا لعدم قدرة المدراء على تسيير المؤسسات ، وذلك لضخامتها و كثرة نشاطاتها ووظائفها ، فنقرر اللجوء الى التجزئة و تقسيم المؤسسات و توزيعها جهويا بالإضافة الى التطهير المالي للحد من العمل بأساليب الماضي المضرّة .

و كان هذا الرأي وفق الرؤية و التفسير المقدم من طرف المسؤولين آنذاك ، وتبريرات الإصلاحات المطبقة ، إذ نجد عدة تفسيرات ووجهات نظر و آراء اخرى في الموضوع مقدمة من عدة كتاب ، سواء في ذلك الوقت او فيما بعد .

وكما أشرنا ، فان الاسس و التبريرات التي جاءت عليها الاستقلالية لم تكن مقبولة في مجموعها كما ان ما تم انجازه في الموضوع لم يجد الاهتمام و الفعالية الضرورية لإتمامه في اطاره و اهدافه المحددة وكل هذا نتائجه بعيدة الاهداف المرغوبة وكان للانهيار المفاجئ لأسعار النفط لسنة 1986 من حوالي 30 دولار الى اقل من 10 دولارات ، تأثيرات على عائدات الجزائر من العملة الصعبة ، و عليه تأكدت حقيقة اساسية و هي انه اصبح من غير المقبول أن تستمر الدولة في تمويل عجز المؤسسات في كل مرة .

كل هذا ادى الى ظهور تصور جديد لتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية حيث برزت فكرة الاستقلالية و ذلك من خلال المصادقة على قانون رقم :08-01 الصادر سنة 1988 الذي وضع اسس استقلالية المؤسسات العمومية ، و في هذا الاطار تم اعادة هيكلة ما يقارب 400 مؤسسة بمنح الاستقلالية المالية لها .¹

فالاستقلالية لا تعني أن تصبح المؤسسة العمومية الخاصة بعد ما كانت عمومية ، و انما في عملية تحررها من القيود و الضغوط و ممارسات السلطة الوصية في تسييرها ، بهدف القضاء تحررها من القيود و الضغوط وممارسات السلطة الوصية في تسييرها ، بهدف القضاء على مركزية التسيير و ترك المبادرة للمسيرين في اتخاذ القرارات ، وتعيين الاطارات ودراسة المقدرّة على الانتاج وفق متغيرات السوق من خلال المخطط متوسط الاجل للمؤسسة .

¹ ناصر داداي عدون و آخرون ، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائر ، دار المحمدية العامة ، 2004 ، ص ص : 90-91.

وأصبحت المؤسسة العمومية بذلك مستقلة يطبق عليها القانون التجاري ، وتعامل على اساس القوانين الاقتصادية و المالية ، أي أنها معرفة للتصفية و الافلاس في حالة عجزها الا ان هذا لم يأت بكل ماكان ينتظر منه . ورغم ذلك فيمكن ان ندرج اهم النتائج الايجابية و السلبية التي تم التوصل اليها من خلال الاستقلالية

1- النتائج الايجابية : تتمثل في :

- التخلي التدريجي للدولة عن التسيير المباشر للمؤسسات العمومية
- تحرير المؤسسة من عبء الحماية الى حد ما
- وضع رقابة في المؤسسات العمومية للمحافظة على ممتلكاتها بفرض تطبيق التدقيق المحاسبي و المالي في المؤسسة وعلاقته بالجوانب القانونية و مصداقية الحسابات ... الخ
- تحضير المؤسسة للدخول الى اقتصاد السوق (تعمل هذه الاخيرة حسب قواعد التجارة)

2- النتائج السلبية : تتمثل في :

- بقيت المؤسسة تسجل نفس النقائص ،مديونية اكثر و نتائج سلبية من سنة الى اخرى و عجز الخزينة ...الخ و هذا ما دفع المؤسسات الى حالة الافلاس
- لم يتم تصفية المؤسسات العمومية التي تعاني من العجز المالي الا في سنة 1993 مع اصدار مرسوم تشريعي 08-1993 الصادر في افريل 1993
- بقاء التبعية الاقتصادية تجاه الخارج
- الاطار القضائي الذي يصحب اصلاحات 1998 غير كامل لانه لم يأت باصلاحات اجتماعية .
- ان الفشل في الاستقلالية رغم عمليات التطهير المالي التي اتبعتها دفعت السلطات العمومية منذ سنة 1994 ان تعيد هيكلة الاقتصاد الوطني كليا.

• أسباب و شروط المرور الى الاستقلالية:

- 1- الاسباب : ونقسم هذه الاسباب الى :
 - أ- الاسباب الاقتصادية : وهي كثيرة نذكر منها :
 - المشاكل الناجمة عن الاخفاق في تطبيق اعادة الهيكلة
 - سوء توزيع الموارد
 - التدخل الكبير للدولة في جميع الامور الخاصة بالمؤسسة بتقييد المؤسسة الاقتصادية من خلال احتكار عملية اتخاذ القرارات
 - سوء الاستخدام الامثل للموارد المالية و البشرية .¹
 - ب- الاسباب السياسية القانونية : ونذكر منها:

¹الطبيب داودي،ماني عبد الحق ،تقييم اعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ،مجلة الفكر،العدد الثالث ،قسم الحقوق ،جامعة محمد بسكرة الجزائر،144.

أحداث اكتوبر 1988 والتي تعبر عن حالة أزمة سياسة تمثلت في انفجار شعبي بشعارات تندد ببيروقراطية الادارة و سلوكات بعض المسؤولين ذوي النفوذ وكذلك نقص الطلب على اليد العاملة وارتفاع البطالة ، وهذه الاحداث ادت الى تسارع كبير في الاصلاحات الاقتصادية بعدما كانت بطيئة السير لوجود معارضة داخلية ترفض التغيير للحفاظ على مصالحها اللاشرعية المحصل عليها في النظام السابق و كان جوهر هذا الاصلاح يتمثل في :

- التغيير الجذري في هيكل الحكم عن طريق توزيع جديد لوظائف الاجهزة التنفيذية و المراقبة في التسيير الجديد

ج- الاسباب الاجتماعية : منها مشكل نقشي البطالة وسط الشباب القادرين على العمل و العجز المتفاقم للسكن الاجتماعي بالمدن في تمويل السوق بالمواد حتى الضرورية و اللقدرة الشرائية المنخفضة للأفراد و المجتمع... الخ

كما أن بروز طبقة الاغنياء المؤثرة على مراكز القرار جعل نوع من الغموض يحوم حول المسؤوليات الملقاة على عاتق الاقتصادية التي لم تصبح قادرة على تحمل عبء الاقتصاد. وبذلك اصبح من غير المنطقي المواصلة في ضخ الاموال لتغطية عجزها بنفس الهياكل و المسيرين.

• شروط مرور الى الاستقلالية:

في اطار القوانين (88-01 الى 88-06) لسنة 1988 التي تحدد مقاييس المرور الى الاستقلالية ،حيث تم تصنيف المؤسسة على اساس رأس المال العامل والحالة الصافية فهناك 04 اصناف للمؤسسات .فالمؤسسات التي لها حالة صافية موجبة تمر مباشرة (تنتقل الى الاستقلالية) . أما الحاليتين الاخرتين (ر.م عامل موجب وحالة غير صافية ،ر.م عامل سالب وحالة غير صافية) فتحتاجان الى اجراءات تصهيرية لتحسين وضعيتها تحضيراً لدخولها في هذا الاصلاح.

المطلب الثاني : برنامج الاستقرار الاقتصادي أو الفترة المخصصة للاستقرار (1994/04-1995/03)

بدأت هذه الدفعة الاصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 ،وقد أطلق عليها (برنامج الاستقرار الاقتصادي) و كانت بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط 1993 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في سنة 1993 الى 14,19 دولار في 1994 و مع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية تظهر و برزت معها عدة ضغوط مالية و أخرى خارجية.

1- الضغوطات على المصادر المالية الداخلية : ونجد من بينها

- العجز الاجمالي للمالية العمومية

- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3% وارتفاع معدل التضخم الى حوالي 30% سنة 1993

- ركود النشاط الاقتصادي و انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط

2- الضغوطات المالية الخارجية :

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86% و هو ما دفع السلطات العمومية الى اعادة جدولة ديونها.

- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91-93)

- التقليل الكبير في الواردات خلال الفترة (62-93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي

كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري و هو ما انعكس على تمويل الجهاز الانتاجي ،وانخفاض

الانتاج الاجمالي بالقيم الحقيقية ب -2.5% سنة 1995

- انخفاض في الاستهلاك الفردي ب -6.4% بسبب أزمة السكن و البطالة.¹

و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) للبعد أن عقدت اتفاق سابقان ، الاول و هو اتفاق الاستيعاد ألاتمائي الاول سنة 1989 ، والاتفاق ألاستعدادي الثاني في 1991.²

3- الامكانيات المستعملة لتحقيق اهداف البرنامج :

لتحقيق الاهداف المسطرة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي قامت السلطات الجزائرية باجراءات تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية .

أ- ضمن اجل تقليص عجز الميزانية العامة اعتمدت على :

¹ حياة بن سماعيل ،تمويل الاقتصادي في ظل الاصلاحات المالية والمصرفية حالي الجزائر (1980-2009) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2010-2011 ، ص ص : 350 ، 351.

² خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ،2004.2003 ص 114.

- ضبط نفقات التجهيز .
- تثبيت الاجور الخاصة بالتوظيف العمومي
- الغاء دعم الاسعار لبعض المنتجات وتخفيضه للمنتجات اخرى .
- العمل على زيادة ايرادات الخزينة بتحسين الايراد الضريبي¹
- ب- اما بالنسبة لمراقبة السياسة النقدية فقط اتبعت السلطات مراجعة سعر الصرف بتخفيض الدينار ، ورفع سعر الفائدة لتخزينها من المستوى الحقيقي
- تأطير القرض المصرفية الموجهة الى المؤسسات العمومية غير المستقلة
- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا
- الاسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية
- خفض تكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي
- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة في احتياطات النقد الاجنبي².

المطلب الثالث: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

يأتي تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الجاري في اغلب البلدان السائرة في طريق النمو كنتيجة مباشرة لازمة المديونية ، ويهدف هذا البرنامج الى استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي الى جانب اجراء اصلاحات على الهياكل الاقتصادية .

وانتهجت الجزائر سياسة التعديل الهيكلي كخطوة هامة في مسار اصلاحاتها التنموية حيث وبعد مرور سنة من تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي (الاستعداد الائتماني) واحترام معايير النجاعة المحددة من طرف صندوق النقد الدولي بكل صرامة ، تفاوضت الجزائر معه لإبرام اتفاق تسهيلات التمويل الواسع وهذا يعتبر شهادة ضمان اتجاه دائني الجزائر خاصة ويمتد هذا الاتفاق الى ثلاث سنوات ، ويرى البعض انه اختيار جيد يسمح للجزائر بالعودة الى الاسواق المالية ويمثل دعما هاما للمرور الى اقتصاد السوق .

بدأت المفاوضات في فيفري 1995 لتنتهي في افريل من نفس السنة و ارسلت الجزائر رسالة نصية التي عبرت عن البرنامج الذي تنوي اتباعه خلال الثلاث السنوات القادمة ونظرا لان صندوق النقد الدولي كان جد مقتنع بفعالية الاجراءات المتخذة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني استفادت الجزائر من قرض بـ 1.7 مليار

¹ عديسة شهرة ، أثر الجانب المالي للشراكة الاوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2007/2008 ، ص ص : 18 - 19

² حياة بن سماعيل ، مرجع سابق ، ص 351.

دولار من اجل دعم الاصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط ،ويتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الاعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة.¹

• محتوى البرنامج :

بعد ارسال خطاب النوايا الذي تضمن محتوى و الذي يهدف الى استعادة الاستقرار الاقتصادي الوطني من جهة و تخطي مرحلة التحول الى اقتصاد حر من جهة ثانية ،واقف صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في اطار الاتفاقات الموسعة للقرض في 22 ماي 1995 الى غاية 21 ماي 1998 و قد بلغ المبلغ 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

وقد تم تحديد اهداف البرنامج تبعا للأفاق المستقبلية التي تطمح لها السلطات الجزائرية و تمثلت اهداف البرنامج في النقاط التالية :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بهدف استيعاب اكبر للقوة العاملة و تخفض معدلات البطالة المرتفعة .²
- تخفض معدلات التضخم و تقريبها الى المعدلات السائدة في البلدان المتطورة
- خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج خاصة على الجانب الاجتماعي
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات و مستوى الاحتياطات الدولية

اجراءات تحقيق اهداف برنامج التعديل الهيكلي :

يمكن التمييز بين نوعين من الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لتحقيق اهداف برنامج التعديل الهيكلي المقرر في المدى المتوسط و الطويل (1998/1994)

أ- اجراءات السياسة النقدية و المالية : ان الاصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال النقدية و المالية لبلوغ اهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع اتسمت بسياسة ميزانية صارمة ورفع القيود على تقديم الإئتمان لتمويل الاقتصاد.

وعليه فان السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على اتباع سياسة نقدية صارمة حيث لجأت منذ سنة 1994 الى استعمال ادوات السياسة النقدية غير مباشرة للحد من التوسع في النمو الكتلة النقدية (M2) و من ثم العمل على تخفيض معدل التضخم الى المستوى الذي يسمح باستقرار الاسعار وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة ،والغاء السقوف على الفوائد المدينة و السقوف على الفائدة في السوق النقدية ،فيما بين البنوك كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية و في نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5% أما السياسة المتبعة من خلال

¹ محمدي نورة ،دراسة تحليلية لآثر الاصلاحات الاقتصادية على أداة ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر، 2006 ، ص 91 - 92 .

² عديسة شهرة ، مرجع سابق ، ص 21

طرق السلطات في مجال اصلاح النظام المالي كانت تهدف الى تنمية الوساطة المالية ،بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي في 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني لأجل تنمية امكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق اعادة الخصم البنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانة كأداة من أدوات السياسة النقدية كما تم ادخال اداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل متزايد القروض العمل على تسهيل ادخال عليات السوق المفتوحة في 1994 . 1

أما اجراءات اصلاح الجهاز المصرفي جاءت لتشجيع انشاء المصارف والمؤسسات المالية خاصة و اعادة رسملة البنوك الوطنية لتمسح بتحقيق سبة ملائمة بـ 8% في نهاية 1995 و ذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي و نمو فعالية و كذا العمل على تحرير المتزايد لتكوين اسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع بحيث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل اصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية لرفع نسبة تعبئة الادخار و انتقاء أكفاً المشروعات الاستثمارية والرفع من انتاجية رأس المال وضرورة زيادة فعالية الاستثمار الاجنبي.

ب- الاجراءات العامة : اتخذت الحكومات المتعاقبة مجموعة من القرارات تدخل ضمن تعزيز اجراءات تحقيق اهداف البرنامج الموسع مع مؤسسات النقد الدولية ،الامر الذي سمح لها من جهته الاستفادة من اعادة جدولة حوالي 50% من الديون الخارجية (حوالي 17 مليار \$) خلال الاربع سنوات من البرنامج ومن جهة اخرى الحصول على مساعدات استثنائية تقدر بـ 5.5 مليار \$ منها قرض قيمته 1.8 مليار \$ يدخل في اطار اصلاحات الجيل الاول خلال ثلاثة سنوات 1995 - 1998 . 2

و تتلخص اهداف برنامج التعديل الهيكلي مايلي :

- تحقيق نمو متوسط 5% من اجمالي الانتاج الخام (DIB) خارج المحروقات
- تخفيض نسبة التضخم الى 10.3 %
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ، وتحرير الاسعار و الغاء التدعيم للسلع
- الشروع في الخصخصة من خلال 3 اشهر من الواردات . 3

¹ بلعزوز بن علي ،كتوش عاشور ،دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على سياسة النقدية ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر 2004 ، ص 12 .

² بلعزوز بن علي ،كتوش عاشور ، نفس المرجع ، ص 13

³ كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحويلات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،العدد الثامن ، 2005 ، ص 12

المبحث الثالث : الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة (2001-2014)

تتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الانعاش للاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005 - 2009 اضافة الى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014 .

المطلب الاول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)**تعريف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي :**

هي برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001 - 2004 بميزانية اولية تجاوزت 7 مليار دولار وتم الاعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال خطاب الذي القاها رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الامة يوم 26 افريل 2001 يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الانشطة الانتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري ،النقل ،البنية التحتية ،تحسين الاطار المعيشي لحياة السكان ،التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية .

التوزيع السنوي لمبالغ برنامج الانعاش الاقتصادي

رصدت السلطات مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الانعاش الاقتصادي و يمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2001 - 2004 في الجدول الاتي :

الجدول رقم (01):

سنوات البرنامج	المبالغ المالية (مليار دينار)	نسبة المبالغ %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر: باشوش حميد ،المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق،غرب ،مذكرة تتضمن شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2010/2011 ، ص 60.

يتبين من الجدول تركيز السلطات العمومية على السنتين الاوليين لفترة تنفيذ البرنامج و هذا من اجل اعطاء دفعة قوية لعملية الانعاش الاقتصادي في جميع المجالات والرغبة في تحسين المواطنين بالنتائج

الملموسة في أقصر وقت ممكن و خلق مناخ ملائم لازدهار الانشطة الاقتصادية ،كما ان تدهور الاوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينيات كانت سببا في التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الانعاش الاقتصادي.¹

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز

- اعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية

- مستوى نضج المشاريع

- توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولا سيما امنها الوطنية

1- دعم النشاطات الانتاجية :

أ- الفلاحة : يندرج هذا البرنامج في اطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الانتاج الفلاحي شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية .

- اعادة تحويل انظمة الانتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في اطار اجراء خاص

- حماية الاحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب شغل الريفي

- مكافحة الفقر و التهميش لا سيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية و معالجة ديون الفلاحين

، و قد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج

ب-الصيد والموارد المائية : بالرغم من طاقته فان هذا القطاع لا يحض بالعناية المستحقة له ،نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول ان الصيد مصدر ثروة لم يستغل.²

ان البرنامج يتضمن اساسا في اول وهلة (البناء ،تصليح وصيانة البحرية ...الخ و اخر التكيف ،التقييم

، التبريد و النقل ...) للأنشطة الانتاجية

ان انجاز هذا البرنامج يتطلب اجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل نهاية في اطار قانون

المالية 2001 و بواسطة آليات مناسبة .

يتعلق الامر هنا على وجه الخصوص ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (FNAPAA) الوسيلة

المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج

¹ باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق،غرب ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2010/2011، ص 60.

² زرنوح ياسمين ، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر 2005 / 2006 ، ص :180.

- انشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات يفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف من مشاريع . FIDA و CEE (0.2 مليار دج) المبلغ الاجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9.5 مليار دج
- 2- التنمية المحلية والبشرية :
- أ- التنمية المحلية : ان البرنامج المقترح و المقدر بـ 113 مليار دج يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين .
- ان البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة اغليبتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الانشطة على التراب الوطني
- المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية وبلدية) الماء (AEP تطهير) و المحيط و كذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية للاتصال تشجيع كلها على استقرار ورجوع السكان ولا سيما منها المناطق التي مسها الارهاب
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية الى تنمية المستدامة على صعيد المجموعات الاقليمية¹.

ب - التشغيل و الحماية الاجتماعية :

- ان البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.
- فهو يخصص برنامج الاشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP-HUMO) و المتعلقة بالولايات المحرومة ان هذه البرامج من شأنها ان تسمح بعرض اضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة الى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج اما عن النشاط الاجتماعي ليعتقد الاسر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الاكثر ضعفا (3 ملايين دج) اعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج) و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحروقة (0.7 ملايين دج) و اخيرا 3 ملايين يرحب ترمي الى تأطير سوق العمل².

¹ زرنوح ياسمينية : مرجع سابق ، ص 181

² زرنوح ياسمينية، نفس المرجع، ص 182

3- تعزيز الخدمات العامة وتحسين اطار المعيشي :

في اطار الاشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ 210.5 مليار دج هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب : التجهيزات الهيكلية للعمران باعادة احياء الفضاءات الريفية في الجبال الهضاب العليا و الواحات والسكن والعمران.

أ- **التجهيزات الهيكلية للعمران** : تهدف الى تحسين اطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى

حيث يتمركز الفقر و العزلة تم تقدير هذا البرنامج بـ 142.9 مليار دج يتوزع على الشكل التالي :

- البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج

- البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج

- الاشغال العمومية..... 45.6 مليار دج

تأمين الموانئ و المطارات والطرق : يهدف هذا البرنامج الى تعزيز الامن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات و الطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل انواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج.¹

الاتصالات : مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله و تكلفة هذا المشروع تقدر بـ 10 ملايين دج

ب - **احياء الفضاءات الريفية بالجبال** ، الهضاب العليا و الواحات : ان هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على ستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب واعطاء نفس جديد للاحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة الساكن المعنيين سيكون السبب خلق مناصب الشغل هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي :

المحيط 6.1..... مليار دج

الطاقة 16.8.....مليار دج

الفلاحة لحماية الاحواض 3.1..... مليار دج

السكن 35.6.....مليار دج

3- تنمية الموارد البشرية :

¹ زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابق جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة ، ص 202

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90.3 مليار دج ،تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان و كذلك لتقييم الامكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة و التربية) كما احتفظ ايضا البرامج التي تقدر الامكانيات العلمية و التقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي . يتوزع هذا البرنامج على شكل التالي :

التربية الوطنية 27 مليار دج ، التكوين المهني 9.5 مليار دج ، التعليم العالي 18.9 مليار دج ، البحث العلمي 12.38 مليار دج ،الصحة والسكان 14.7 مليار دج ،شباب ورياضة 04 ملايين دج ،الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج . الشؤون الدينية 1.5 مليار دج

ان تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنب وارد هامة ،واجل انجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية ،وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة و في هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير والأحكام المالية و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

جدول (02) : السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة ادارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	/	/	0.005	0.03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.55	6.33	المجموع

المصدر : زمران كريم ،التنمية المستدامة من خلال برنامج الاقتصادي 2001-2009 أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع جوان 2010 . المركز الجامعي خنشلة ،ص 2004

يتبين لنا من الجدول اعلاه من اجل الوصول الى الاهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغييرات ووجب التطرق اليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي ،من اجل ذلك قامت الحكومة لتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي اي تخصيص موارد مالية التي ترمي الى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في اجراءات الشراكة و فتح رأس المال الاضافة الى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الاوربي .

المطلب الثاني : برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

1- مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي . (Pc.Sc) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 افريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009 في اطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبرى للاتفاق العمومي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 و ذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة.¹

وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج اي ما يقارب 55 مليار دولار ، وزعت على خمسة ابواب و تتمثل في :

أولا : تحسين ظروف معيشة السكان ، وخصص لهذا المحور 1908,5 مليار دج

ثانيا : تطوير المنشآت الاساسية ، وخصص له قيمة 1703,5 مليار دج

ثالثا : دعم التنمية الاقتصادية و خصص لهذا المحور 337.6 مليار دج

رابعا : تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ، وخصص لهذا المحور 203,9 مليار دج

خامسا : تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال ، وخصص له حوالي 50 مليار دج

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الاهداف :

- استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتسم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص او الاجنبي
- مواصلة تكييف الاداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الامر بتأهيل اداة الانتاج او بالإصلاح المالي او المصرفي .
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخصخصة .²

¹ زرمان كريم، مرجع سابق ، ص 58

² حظطاش عبد الحليم ، زيتوني هند ، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، ابحاث مؤتمر الدولي حول مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2004 ، جامعة سطيف الجزائر ، 12/11 مارس 2013 ، ص 6

جدول (03) : التوزيع القطاعي البرنامج التكميلي لدعم الاقتصادي

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من اجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	%45.5
- السكن	555	
- التربية التعليم العالي ،التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	20	
- تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبي	250	
- تزويد السكان بالماء الكهرباء ،الغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	
- قطاع الاشغال العمومية و النقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	% 4.8
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال	50	% 1.2

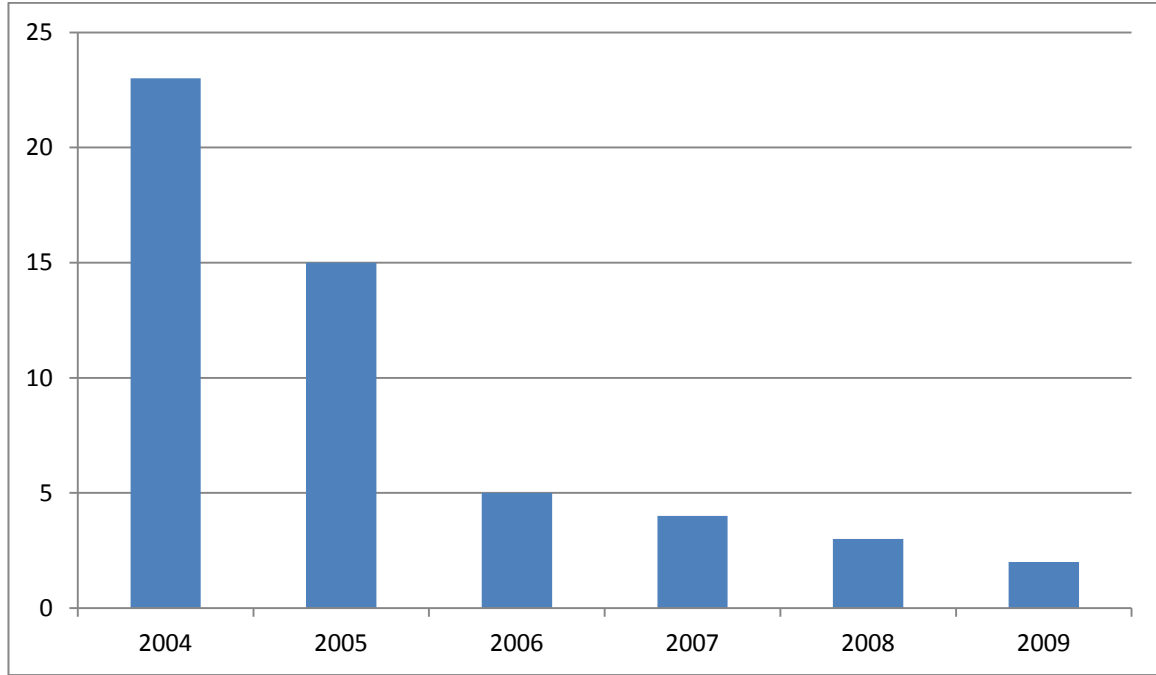
المصدر : نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000/2010
ابحاث اقتصادية وادارية ،العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ،جامعة الشلف الجزائر ، ص 254 .

3- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

أ - الخروج من شبح المديونية

من اهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما بينه الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (04) : رسم بياني يبين تطور الدين الخارجي \$



المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 87 أما الديون قصيرة الاجل فقد بلغت 1.5 مليار دولار مع نهاية 2009

ب- **الاحتياط النقدي :** الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية و النقدية لها أثر ايجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوى اسعار السوق الدولي للطاقة من جهة وكذا ما لم تكن تغييرات هامة ي تعادل العملات التي تشكلها احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة اخرى.¹

و في ما يلي جدول يبين تطور الاحتياطي النقدي

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 87.

جدول رقم (04): يبين تطور الاحتياطي النقدي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
البيان	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91
الاحتياطات الاجمالية بدون ذهب					

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر ص 78.¹

ج- المؤشرات الاجتماعية

1- مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة : لقد شهدت الفترة (2005-2009) تطورا هاما استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء المتوقع بالنظر الى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على اكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة و فيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة

جدول رقم (05) : يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الادارات العمومية اوالمؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر : ملحق بيان السياسة العامة ،مصالح الوزير الاول اكتوبر 2010 ، ص 93 .²

2- حصة السكن :

تشير احصائيات بيان السياسة العامة على ان فترة برنامج حجم النمو قد سمحت بانجاز 1045269 سكن و ذلك من خلال نخلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات .

اذا كان هذا الكم من الانجاز قد لبي الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الاولى لم ينه الازمة بعد و بالتالي فإن التحدي مستمر ، كما ان البناء مستمر على مدار البرنامج القديم ، و على هذا الاساس فقد

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 ، التطور الاقتصادي و النقدي بالجزائر ، ص 78

² ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الاول، اكتوبر 2010 ، ص 83

انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79 سنة 1998 الى 4.98 مع نهاية 2009 بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية .

3- الصحة العمومية : شهدت الصحة العمومية هي الاخرى توسعا هاما في مختلف المجالات سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية أم ممارسة الاستقطبات او الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الاخر اليات عمل جديدة كما ان تطوير الانتاج المحلي للأدوية ، بات واقعا ملموسا ، و هذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات و فيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية .¹

الجدول رقم (07) : يبين تطورات هياكل الصحة العمومية

الانجازات المادية	الفترة: 2004-1999	الفترة: 2009-2005	مجموع الفترة: 2009-1999
المستشفيات	13	23	133
العيادات متعددة الاختصاصات	50	83	36

المصدر : ملحق الساسة العامة ،مصالح الوزير الاول ،اكتوبر 2010 ،ص 91

المطلب الثالث : برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014)

استكمالا للبرامج المنهجية منذ سنة 2001 لإنعاش النمو الاقتصادي أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014) بقيمة 21214 مليار دج و هو ما يعادل 286 مليار دولار و يشمل شقين :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بقيمة 130 مليار دولار
- اطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار

و يخصص هذا البرنامج حوالي 40% من موارده لتنمية الموارد البشرية من خلال :

- 1- انشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و اكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين
- 2- استحداث اكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية ،بالإضافة الى اكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين
- 3- توفير مليوني مسكن ،منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على ان يتم الشروع في اشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014

¹ سيلام حمزة، ولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر، 2001/2000، مذكرة من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،نخصص :اقتصاديات المالية و البنوك ،جامعة اكلي محند اولحاج البويرة ،السنة الجامعية ،2013/2014 ،ص ص :98-99

4- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء

5- انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه ،وانهاء الاضغال بجميع محطات تحلية مياه البحر

الجاري انجازها

كما يخصص هذا البرنامج حوالي 40% من ميزانيته لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمات العمومية ،وذلك بتخصيص اكثر من 3100 مليار دج لقطاع الاشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ و اكثر من 2800 مليار دج لقطاع النقل

كما خصص هذا البرنامج نحو 1800 مليار دج لتنمية الانشطة الاقتصادية خاصة دعم التنمية الفلاحية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسير القروض البنكية التي قد تصل الى 300 مليار دج لنفس القرض.

و يستهدف هذا البرنامج استحداث ثلاثة مليون منصب شغل في غضون سنة 2014 منها 1.500.000 منصب في اطار البرامج العمومية لدعم التشغيل ،مما يسمح بتقليص نسبة البطالة الى اقل من 10% في غضون سنة 2014 انطلاقا من توقع متوسط نمو سنوي خارج المحروقات بـ 6% خلال الفترة 2010-2014 و يتوقع ايضا ان يستمر دفع النمو من قطاعات الخدمات ،كما ينتظر من قطاع الفلاحة و الصناعة ان تلعب دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات بالنظر الى حجم الاغلفة المالية الموجودة لها و التي تفوق 1000 مليار دج بالنسبة للفلاحة و 200 مليار دج لقطاع الصناعة في شكل قروض بنكية مدعمة من الدولة لصالح الصناعة

وتؤكد هذه الاغلفة المالية الضخمة عزم الدولة على الاقلاع ، كما تؤكد جاهزيتها في المساهمة في تحريك عجلة التنمية عن طريق استثمارات عمومية ضخمة ، كما تعتبر هذه النفقات تامين مفيد لمستقبل البلاد بإسهامها في تنمية القدرات الانتاجية وتعبئة مشاركة الشركات الاجنبية في تحديث مؤسساتنا العمومية والخاصة ، وبالرغم من ذلك فستتوقف نجاعة هذا البرنامج بالتأكيد على التخصيص الامثل للموارد المالية المتاحة والتي تتطلب الشفافية والكفاءة في ادارتها اضافة الى المتابعة الدورية لمدى تنفيذ وسلامة المشاريع العمومية حيث تبقى مشكلة الفساد من اكثر المشاكل التي تؤرق الاقتصاد الوطني ،وفي هذا الاطار يشير تقرير المنظمة الدولية للشفافية حول الفساد في العالم فيما يتعلق بالجزائر الى انه من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد ان 6% من رقم الاعمال هذه المؤسسات وجه العمولات والرشاوي ،ووصفت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر من بين دول اغريقيا الشمالية والشرق الاوسط الاكثر تعرضا لظاهرة الفساد وبغية مكافحة هذه الظاهرة اتخذت السلطات العمومية اجراءات قانونية ومؤسساتية فعلى الصعيد القانوني اتخذت التدابير اللازمة للمصادقة على اهم الاتفاقات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وتبييض الأموال وبتاريخ 24 جويلية 2003 تم اصدار مرسوم رئاسي يتضمن الاجراءات التنظيمية التي تسير الصفقات العمومية ويخص

- تقييم و تحسين الرقابة على الاموال العامة بتوسيع حقل تطبيق قانون الصفقات العمومية التي يتم تمويلها كليا او جزئيا من ميزانية الدولة وتكريس المبادئ التي تحكم الصفقات العمومية (حرية الوصول الى الصفقات العامة ،المساواة في معاملة المترشحين وشفافية الاجراءات)
- ادخال اجراءات جديدة بغية ادماج شروط العمل الكفيلة باحترام قانون العمل تطبيقا للاتفاقية الدولية للعمل التي وقعتها الجزائر .
- ادخال اجراءات جديدة تسهل لمختلف المتدخلين في تنفيذ برامج التنمية لا سيما على المستوى المحلي .
- محتوى البرنامج و المبالغ المخصصة لكل قطاع¹

يظهر محتوى البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع و الهدف منها من خلال الجدول التالي:

الجدول (08) : محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	582 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية و 1000 متوسطة و 850 ثانوية ،اقامة مرفق بين الاقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم و تكوين 136 الف معلم عن بع و 78 الف معلم في الطور الاكمامي	تقليص نسبة ثقل الاقسام وتقريب المدارس اكثر فاكثر و من تلاميذ الوسط الريفي
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و 161500 سرير و 22 مطعما مركزيا و مشاريع طور الانجاز اي مجموع طاقة استقبال تقدر بـ 600000 مقعد بيداغوجي و 360000 سرير و 44 مطعما مركزيا و رفع تعداد الاساتذة الجامعيين الى 50%	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب و تحسين الظروف الاجتماعية للاساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	• 34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام تقييم مشاريع البحث عبر شبكة الانترنت و انشاء 200 مخبر بحث • انشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الاستاذ
الصحة	619 مليار	• انجاز 172 مستشفى ،45 مركب	الولايات من خلال ضمان

¹دلال بن سميعة ،تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية ،دراسة حثاة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2012/2013 ، ص ص 302 ، 303

العلاج المتخصص عن طريق انجاز مؤسسات استشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة	متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة التكوين الشبه طبي و اكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين • تعزيز الاطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام و ازيد من 7000 طبيب متخصص	دج	
خلق مناصب شغل في مختلف الولايات	انجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية و انجاز فضاءات رياضية اخرى	1130 مليار دج	الشباب و الرياضة
تحسين التجهيزات الاذاعية و التلفزيونية و تطويرها	• انجاز مساجد ومراكز ثقافية اسلامية و مدارس قرآنية	366 مليار دج	الثقافة الشؤون الدينية
تكيف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية و التنافس و النجاعة	انجاز 1600000 منصب تكوين لـ 221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و 104 مراكز مهنية للتكوين و التمهين	200 مليار دج	التكوين و التعليم المهني

المصدر : حاجي فطيمة، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل برامج التنمية للجزائر للفترة 2001-2005 اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة محد خيضر بسكرة، الجزائر 2013-2014 ص 163-164

و على العموم يهدف هذا البرامج الى تحقيق مايلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج (مايعادل 130 مليار دولار)
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار)

- كما خصص برنامج 2010-2014 من 40% من موارد لتحسين التنمية البشرية والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر و تحقيق الهدف الانتمائي لسنة 2015.¹

¹ حاجي فطيمة اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2013-2014 ص 165.

خلاصة الفصل :

ان الاصلاحات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر منذ 1988 كانت قصد تكريس الحرية الاقتصادية و التصرف و بالتالي السماح لآليات السوق ان تلعب دورها بفعالية وفق قانون العرض و الطلب و انعكست هذه الاصلاحات على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة و توصلنا الى النتائج التالية :

↔ عرفت الجزائر تطورات و تغييرات هامة خلال مرحلة لانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بحيث تميز هذه الفترة بعدة اصلاحات اقتصادية

↔ أدى برنامج التعديل الهيكلي الى تدهور الاوضاع الاجتماعية بشكل كبير حيث تفاقمت معدلات البطالة و ازدادت معدلات الفقر وتدهور مستوى معيشة الافراد .

↔ عملت هذه الاصلاحات على توفير محيط اقتصادي مشجع لقطاع الخاص اذ تم في اطارها اتخاذ جملة من الاجراءات و التدابير التي تعبر عن ارادة الدولة في الانفتاح على القطاع الخاص و التي تصب في خدمة هذا الاخير حيث عملت على توفير الشروط اللازمة لممارسة نشاطه

↔ بفرض تكييف مسار الاصلاحات ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثروة قامت الدولة بالبرامج التالية :

- برنامج الانعاش الاقتصادي يمتد على الفترة (2001-2004) و قد سمح هذا البرنامج بإعادة بحث مسار النمو الاقتصادي الذي عرف تحسنا مقارنة بالنواة السابقة .

- برنامج دعم النمو الاقتصادي يمتد على الفترة (2005-2009) و التي تم في هذه الفترة تنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية والتي اوجدت العديد من فرص العمل الى تحسين ظروف معيشة الاسرة الجزائرية

- والفترة (2010-2014) خصص له غلاف مالي كبير يستهدف تنمية الموارد البشرية و تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمات العمومية.

الفصل الثالث

القرارات وتوجيهات المؤسسات الدولية لتحسين الوضع المالي في الجزائر

تمهيد

شهد الاقتصاد الوطني في الثمانينات عدة تغيرات عميقة اتصفت بالضعف الكبير في تنوع جهاز الانتاجي رغم امكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية و الزراعية وكانت الاختيارات السياسية و الاقتصادية المعتمدة سببا اساسيا في احدى اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية و الجزئية

وخلال عقد التسعينات بدا التفكير الجاد للخروج من المتاعب الاقتصادية و الاجتماعية الامر الذي استلزم اعتماد سياسة التحرر الاقتصادي تقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تبني نماذج و اصلاحات على المنظومة الاقتصادية بمساعدة كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومن اجل هذا فان الجزائر تسعى جاهدة في الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و قد عرفت مفاوضات و تغيرات في اداء الاقتصاد الجزائري

وهذا ما نوضحه في هذا الفصل و قد قسمناه الى ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : لجوء الجزائر الى الصندوق النقد الدولي
- المبحث الثاني : لجوء الجزائر الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- المبحث الثالث : سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الاول : لجوء الجزائر الى الصندوق النقد الدولي

ان لجوء لصندوق النقد الدولي لم يكن وليد الاختيار بل كان محل نزاع و اخذ ورد بين مختلف متخذي القرارات في الجزائر، وعلى اثر هذا الوضع مرت به الجزائر الا بامكانها تلجأ الى احدى المؤسسات الدولية للتمويل الخارجي من خلال الافتراض ، وفي هذا المبحث سنحاول اعطاء بعض المعلومات على كيفية لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي

المطلب الاول : علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي سنة 1963 و هي عضو مجلس المحافظين بلجنة 24 (تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق) ، وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات لحقوق السحب الخاصة و في سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي للصندوق نتيجة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا ، كما استعملت الاقساط الكبيرة ايضا وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيئة الصندوق النقد الدولي سواء في اطار سياسي الاستقرار و التعديل الهيكلي.¹

ان لجوء الجزائر الى هيئة الصندوق الدولي و الرضوخ الى شروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من اثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو ، تعطيل الإنتاج زيادة البطالة ، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية ...). الا ان هذه الاتفاقيات لن تأت بثمارها المرجوة خاصة في جانب الاستقرار الاقتصادي ، فمع بداية سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من اجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية التي شكلت 5% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 92-93 مما ادى بالجزائر الى زيادة الاصدار النقدي لتغطية العجز في ميزانية الدولة وانه تغيير مقدار التضخم . وحدث ذلك تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% . كما ان نسبت البطالة وصلت الى 23.2% و قد ساهم الانخفاض الحاج لاسعار المحروقات في احداث اثار على ميزان المدفوعات حيث زاد اعباء الديون الخارجية و خدمة الدين الذي بلغ 8% سنة 1993 بعد ان كان 76% في سنة 1992 ، كل هذه المشاكل ادت بالجزائر الى الاستئجاب بصندوق النقد الدولي و الرضوخ مرة اخرى لشروطه و امضاء على اتفاقين : الاتفاق الاول مدته الزمنية سنة ويدخل في اطار الاتفاق الثالث للاستقرار الاقتصادي او ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي. الاتفاق الثاني : تكون مدته اطول في اطار سياسة التعديل الهيكلي، حيث وضعت الجزائر في اطار اتفاق التثبيت الاقتصادي و استراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية برفع النمو للناتج الدالي الخام بين 3% و 6% خلال سنة 94 - 95 اعادة توازن الاسعار و مراجعتها و رفع الدعم عنها ، ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي و المحلي مع تعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني ، تجديد

¹ عليلوش امين عبد القادر ، اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص 81.

دور الدولة واعداد هيكله مؤسساتها ، اعطاء اولوية لبعض القطاعات و الاسراع في الاصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

وعليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الاستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة ، وتخصيص اكثر من 1.7 مليار من اجل دعم الاصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط يتم تسديدها على مدى 10 سنوات مع اعفاء لمدة 5 سنوات من معدل الفائدة ، وتم ابرام عقد اتفاقيات من اجل اعادة جدول الديون الجزائرية حسب الجدول الزمني يبدأ في سبتمبر 1994 و ينتهي في مارس 1995.¹

المطلب الثاني: الوضع المالي للجزائر و اسباب لجوئها الى صندوق النقد الدولي

يعاني الاقتصاد في الجزائري من عجز في الميزانية العامة للدولة حيث ادى هذا العجز الى تزايد التضخم بمعدلات مرتفعة في السنوات الماضية و زاد معدل البطالة و انخفضت قيمة الدينار من منطلق هذه الصعوبات و الضغوطات الاجتماعية أدت الى اعادة النظر في توازن الاقتصاد الوطني و لم تجد الجزائر حلا سوى اللجوء الى لب المساعدة من الصندوق النقد الدولي

أولاً: الوضع المالي للجزائر داخليا

1- عجز الموازنة العامة للدولة :

يعتبر عجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة و هو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها او النامية ، وقد يكون العجز نتيجة ارادة عمومية تهدف الى زيادة الاتفاق العمومي او تفيض الايرادات العمومية و قد يكون غير مقصود و انا قصور الدولة في تحصيلها للايرادات هو السبب في ذلك و قد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدا التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الايرادات و النفقات وهو امر صعب الحصول و هو يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي ، وهناك مفكرون لم يستوعبوا فكرة (ضرورة التوازن الميزانية) على الاقل في اطار سنة واحدة و حاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية و منه ضمان التوازن على المدى الطويل

أ- أنواع العجز الموازني : يمكن التمييز بين عدة انواع من العجز الموازني اهمها

1- العجز الجاري : و يعبر عنه صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد و الذي يجب تمويله بالافتراض و يقاس بالفرق الاجمالي بين مجموع انواع الانفاق و الايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا

¹ راتول محمد ، تحولات الاقتصاد الجزائري سياسة التعديل الهيكلي و مدى انعكاسها على المعاملات الخارجية مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد 23 ، مصر ، 2001 ، ص 49 .

منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة لسنوات سابقة و هناك من يرى انه الفرق بين الانفاق الجاري و الايرادات الجارية حيث يعبر الانفاق الجاري عن مجموع الانفاق من دون الانفاق الاستثماري

2- **العجز الاساسي** : يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الاول فوائد الديون الا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي ، مما يعني ان الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية و ليست جالية و يعمل العجز الاساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من اعطاء صورة من السياسات الكالية الحالية العجز الاساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا .

3- **العجز التشغيلي** : يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم من ربط الديون و فوائدها بالاسعار الجارية لتلاقي اثار التضخم حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الاسعار ومثل هذا الربط يعمل لى رفع القيمة النقدية للفوائد و اقساط القروض المستحقة و منه يرتفع حجم العجز

4- **العجز الشامل** : يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية و حكومات الولايات و الاقاليم و المشروعات المملوكة للدولة و من هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية و المجموعات المحلية و مؤسسات القطاع العام .

5- **العجز الهيكلي** : ويعبر عن العجز الشامل مصححا بازالة العوامل الظرفية و المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (ايرادات و انفاقات) دون ان تعكس حقيقة في المدى الطويل و بالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمرار ، مالم تتخذ الحكومة اجراءات للتغلب عليه
العجز الهيكلي = العجز الشامل - العجز الظرفي

ب - اسباب عجز الميزانية : ويمكن تقسيم اسباب عجز الميزانية الى اسباب داخلية و اسباب خارجية وهي متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية

1- **الاسباب الداخلية** : زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي و هذا راجع لمتطلبات و احتياجات جديدة للمواطنين

- تزامن تأثير الافكار الكنزوية والتي تؤكد على وجوب تدخل الدولة لتحريك الاقتصاد و الوصول به الى حالة التشغيل الكامل

- ضعف النمو الاقتصادي و ارتفاع البطالة¹.

2- **الاسباب الخارجية** : تتمثل في

- تقلبات الاسعار العالمية للصادرات و تمارس التقلبات في اسعار الصادرات تأثيرا ملموسا على عجز الموازنة سواء بأسلوب مباشر من خلال تأثيرها على ارباح مصدري او بشكل غير مباشر بتأثيرها على حصيلة الضرائب الخاصة و الصادرات و مدى تبني الدولة المعينة تحرير التجارة الخارجية و معدل النمو. ويلاحظ ان

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص201.

تأثير التغيرات في اسعار الصادرات يكون اكثر حدة في الدول التي تكون فيها الدولة مسيطرة على الانشطة الاقتصادية وخاصة الموجهة للتصدير.

- تقلبات الاسعار العالمية للواردات و يتحدد تأثيرها في عجز الموازنة العامة في الدول من خلال اثارها المباشرة على مختلف بنود الاتفاق العام الجاري والاستثماري اذ يؤدي ارتفاع اسعار الواردات الى زيادة قيمة مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات الاستهلاكية المستوردة و كذلك زيادة النفقات المخصصة للواردات على السلع الاستثمارية الوسيطة خاصة في الدول التي تعتمد على العالم الخارجي في القيام المشروعات العامة ، علاوة على زيادة مخصصات الدعم الاستهلاكي في صورة ارتفاع المصروفات المقدمة لدعم اسعار الواردات من السلع الاستهلاكية المختلفة.¹

2/ الوضعية التضخمية

عرفت الجزائر خلال 1992 ، 1993 ، 1994 معدلات تضخم قدرت على التوالي 32% ، 20.5% ، 29% ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الجزائر من خلال وجود اختلالات هيكلية تعد بمثابة مقومات اساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية ، وتتمثل في تنامي (نمو متواصل متزايد الطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الانتاجي) . ويعود الطلب نمو الطلب الكلي الى :

1- تزايد نمو الكتلة النقدية فالسياسة النقدية تقسم بكونها توسعية خلال 1992-1993 إذ تهدف الى تمويل عجز الميزانية التضخم و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة وبهذا كانت زيادة حجم النقد بالمفهوم الواسع بين 1992-1993 بنسبة 22% مقابل نو اجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة بحوالي 11%.²

عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الامنية انذاك ، مما ادى الى زياد متوسط الاجور الحكومية بما يزيد 10 نقاط مئوية من اجمالي الناتج المحلي في شكل زيادات الاجور و العلاوات الجديدة للعمال م ذوي المهارات الخاصة وخلال الفترة 1991-1993 زاد اجمالي الاجور الحكومية بحوالي 30% من اجمالي الناتج المحلي وكان نمو الطلب الكلي غير متلائم مع معطيات الانتاج سواء القطاع العام او حتى الخاص ، وعدم مرونة جهاز العرض يعود لأسباب هيكلية : اي تتعلق بهيكل المؤسسات والهدف الحقيقي من تاسيسها ما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل للأسعار . سياسة الانتاج حرية البيع والمنافسة

¹ عبد المجيد قدي ، المرجع السابق ، ص 202

² موسى رحمانى ، عاشور فلة ، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع و التزاوت الحكومة الدولية -FMI- ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،، جامعة ورقلة الجزائر 08-09-2005 ص 69.

ثانيا : الاختلالات المالية الخارجية

1- عجز الهيكل في ميزان المدفوعات

يعد عجز ميزان المدفوعات من اهم مظاهر الاختلالات الخارجية بالدول المتخلفة عموما والجزائر خصوصا ويعكس الاختلال بين حجم الطلب الكلي و حجم الجهاز ، كما يعكس من جانب اخر التغيرات التي تطرأ على مركز المديونية و الدائنة فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي 18.4 بليون دولار

الجدول رقم 08 : يوضح رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-1998

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الرصيد	84	529	67	302	3999-	5550-	19	1480-	1700-

الوحدة : مليون دولار امريكي

المصدر : داروسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 398.

في بداية التسعينات الى غاية سنة 1998 كان يحقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا ، ان هذه النتائج تحققت بفضل التحسن الجيد لاسعار البترول ومن الملاحظ ان هذا التحسن المسجل في ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1998 يرجع ذلك لسعر برمبل النفط الذي شكل احد العناصر الاساسية التي تلعب دورا هاما في بناء الداخلية والخارجية و تفرز المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في ان واحد بفضل ارتفاع المتوسط السعر السنوي¹.

اما بالنسبة لسنة 1994 الى غاية 1998 يشكل العجز الام في ميزان المدفوعات مصدرا للقلق و ان هذه النتائج السلبية يعد عاملا يساهم في هشاشة تديم الوضع الخارجي للجزائر.²

2- مشكل المديونية الخارجية:

تمكنت الجزائر حسب المعطيات ان البنك المركزي الجزائري مع نهاية مدة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من تحقيق الاستقرار في الوضع المالي وتنفيذ كل التزاماتها امام دائنتها لكن الخروج من المازق المالي ، ساهمت فيه ايضا الظروف المواتية للسوق العالمية للنفط في فترة 1994-1996 اضافة الى المساعدات

¹ داروسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 398

² رحمانى موسى ، عاشور فلة ، مرجع سابق ، ص 69

الاجنبية و نتيجة لانتعاش اسعار النفط في هذه الفترة ، تحصلت الجزائر على فائض مالي بمقدار 6 مليارات دولار فوق المداخيل التي كانت متوقعة حسب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي

نسير هنا الى استفحال الازمة الامنية في الجزائر في هذه الفترة ، ترتب عنها استنزاف جزء من الوارد المالية على النفقات العسكرية التي ارتفعت من 1.4 الى 1.9 مليار دولار خارج النفقات الجارية على الاجهزة الامنية المختلفة .

وترتب عن انخفاض اسعار النفط من 18 دولار الى 11.5 دولار في السنوات اللاحقة و خاصة في سنة 1998، عنه خسائر مالية كبيرة (3 مليارات دولار في 1998) لكن احتياطي الصرف في تلك الفترة كان قد وصل الى 8 مليارات دولار و هو ما مكن الجزائر من تسديد مستحقات الديون خلال السنتين اللاحقتين.¹

جدول رقم 10 : تطور اللجوء الى الديون الخارجية

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
28.14	30.261	31.060	33.194	31.317	31.317	25.024	25.885	26.886	26.588	دين متوسط و طول اجل
0.175	0.212	0.162	0.421	0.256	0.636	0.700	0.792	1.239	1.791	دين قصير
28.315	30.473	31.222	33.615	31.573	29.486	25.724	26.678	27.875	28.379	مجموع

الوحدة : مليار دولار

المصدر : صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني نحو الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة بشار ، 20-21 افريل 2004 ، ص 11

للجوء الى الدين المتوسط و الطويل الاجل ارتفع من 1993 الى 1996 وانخفض في سنة 1997 بسبب اعادة الجدولة ، و كذلك في سنة 1997 اللجوء على القرض المتوسط و الطويل الاجل انخفض بـ

¹ علي مكيد ، الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و آفاق التحول نحو اقتصاد السوق ،ن مجلة المستقبل ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ، لا توجد سنة ، ص 103

2.170 مليار دولار ، بينما هناك زيادة بـ 1.913 مليار دولار قد سجلت في 1996 و ارتفع اللجوء الى الدين القصير الاجل 1996 لينخفض باقل بنسبة في اللجوء الاجمالي للدين في نهاية 1997.¹

الجدول رقم 10: تطور مؤشرات المديونية و الصادرات في الجزائر

المؤشرات	قيمة الدين الخارجي 10 ⁹	قيمة الصادرات 10 ⁹	قيمة خدمة الدين 10 ⁹	نسبة الدين/قيمة الصادرات %	السنة
	26.6	12.5	4.3	31	1990
	28.5	12.4	8	64	1991
	26.5	10.8	9.2	74	1992
	26	9	8.2	76	1993
	31	8.7	8.4	94	1994
	32.5	10.5	4.4	51	1995
	33.2	12.8	4.3	44	1996
	31.6	13.6	4.24	33.6	1997
	30.7	9.2	3.6	31.2	1998
	28.3	12.9	5.1	39	1999
	35.3	21.9	4.5	40	2000
	22.5	20.1	1.5	20.5	2001
	23.5	30.3	4.1	22.3	2002
	23.35	24.47	4.3	20.1	2003
	21.82	32.22	4	17.7	2004
	17.2	46.33	5.5	12.6	2005
	5.61	45.74	2.67	12	2006
	5.6	60.6	1.68	4.8	2007
	5.58	78.6	1.1	2.7	2008

¹ صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني نحو الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة بشار ، 20-21 افريل 2004 ، ص 11

2009	5.41	45.18	0.85	1.4
2010	5.45	58.09	0.57	1.9

المصدر: على مكيد ، الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر وفاق التحول نحو اقتصاد اسواق ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدينة الجزائر ، لا توجد سنة ، ص 104

تم تقليص الدين الخارجي في سنة 2000 مقارنة بسنة 1999 في حدود 3 مليارات دولار حيث انتقلت قيمته من 28.31 الى 25,26 مليار دولار و شكل هذا ادنى مستوى المديونية الخارجية حتى نهاية العشرية الماضية ، و اذ ارتفع الدين الخارجي للجزائر في الفترة 1990-1996 من 26.59 الى 32,23 مليار دولار فانه بدأ من 1997 اخذ في الانخفاض التدريجي ليصل في سنة 2002 الى 23.5 مليار دولار و انخفضت نتيجة ذلك قيمة خدمات الدين من 5.1 مليار دولار في سنة 1999 الى 4.1 مليار دولار في سنة 2002 الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة خدمة الدين في الفترة نفسها من 40% الى 20.1% من قيمة مداخيل الصادرات ، تتماشى هذه النسبة تماما مع مستوى الامن المالي او ما يسميه خبراء الامم المتحدة «مستوى القابلية على الاقتراض» المحددة ب 25% كحد اقصى من قيمة الصادرات نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة الدين الخارجي لازمة نحو الخمسة مليارات دولار من سنة 2006 الى 2010 حيث عرفت نسبة القابلية على الاقتراض خلال هذه الفترة احسن مستوياتها الدنيا لتستقر عند 1% سنة 2010.¹

المطلب الثالث : دور الصندوق النقد الدولي في ادارة ازمة المديونية :

لقد تطور دور صندوق النقد الدولي في ادارة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتمدة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة او من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتحددة الدولية و الجهوية الحكومية و الخاصة ، او من حيث مساهمتها القوية في اعادة هيكلة اقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضه و يشرف على تنفيذه ويتابع نتائجه كشرط اساسي من شروط اتفاقيات اعادة الجدولة

• الجزائر وصندوق النقد الدولي

تميزت السنوات الاليرة من عقد الثمانينات بتفاقم ازمة المديونية في الجزائر فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت اكثر من 34 مليار \$ كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي اصبحت تلتهم اكثر من 80% من حصيللة الصادرات و تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار \$ سنة 1970 الى 5 ملايين \$ سنة 1987 الى 7 ملايين \$ 1989 الى اكثر من 9 ملايين \$ سنة 1992 و اكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993 مع اللم انها انخفضت الى اقل من ذلك بموجب اتفاق اعادة الجدولة ، فبلغت 4.250 مليار دولار سنة

¹ على مكيد ، الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر وفاق التحول نحو اقتصاد اسواق ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم

التسيير ، جامعة المدينة الجزائر ، لا توجد سنة ، ص 104

1994 و بلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995 و انخفض الى 33% بسبب التأجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعملية اعادة الجدولة فاصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية و الوسيطة و المعدلات الراسمالية و بالتالي اصبحت عجزا عن تسديد مستحقات خدمة دينها

• اعادة الجدولة : تعني اعادة ترتيب الدين الخارجي وعادة ما تكون بتأجيل مواعيد دفع ذلك الدين و بذلك تكون اعادة الجدولة احد الطرق التي تلجأ اليها الدول التي تعاني من ضائقة مالية و عجز في دفع ديونها الرئيسية و الفوائد المترتبة عنها و التي يكون من اهم اسبابها :

- المغالاة في الاقتراض من الخارج بشكل يتجاوز قدرة الدولة على الوفاء بديونها
- انتهاج سياسة اقتصادية كلية غير واقعية تؤدي الى احداث عجز في ميزان المدفوعات
- اتباع طرق الاقتراض غير مناسبة في المغالاة في تضخيم الديون قصيرة الاجل او التقييم الخاطئ لمواعيد الدفع بشكل يؤدي الى تراحم تلك المواعيد.¹

اما الاسباب التي دفعت بالجزائر لإعادة جدولتها الخارجية فنوردها بإيجاز في ما يلي :

- 1- ظهور العجز في ميزان المدفوعات عام 1992 نتيجة زيادة الانفاق من اجل تنشيط الاقتصاد و ذلك بزيادة الاستثمار من جهة و تمويل اعادة تاهيل الشركات و المؤسسات من جهة اخرى
- 2- ضرورة توفير ما يقارب 7,6 مليار دولار و هو ما يحتاج اليه الاقتصاد الجزائري اذك لاستمرار دور الانتاج ، خاصة ان امكانية الحصول على قروض جديدة اصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية و تهميش الطاقات ذات الخبرة
- 3- التراجع المسجل في اسعار النفط و هو من اهم الاسباب حيث تراجعت ايرادات تصدير النفط و الغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الاسعار حيث انخفض سعر برميل النفط من 21 دولار عام 1991 الى 15 دولار للبرميل عا 1994 فبعد ان كانت ايرادات الجزائر من النفط والغاز تقدر بـ 10 مليار دولار تراجعت و اصبحت تقدر بـ 8 مليار دولار في حين قدرت خدمة الدين 9.3 مليار دولار و هذا ما يجعل ميزان المدفوعات عاجز بقيمة 1.3 مليار دولار
- 4- ارتفاع حاد في التضخم بالاضافة الى عمل عدد كبير من المصانع بنحو 50% من طاقتها بسبب العجز في استيراد قطاع الغيار و الالات الصناعية و هروب الكفاءات

• شروط اعادة الجدولة :

- 1- يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على اقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات اعادة الجدولة و تكون اسعار فوائد التأخير اكبر من اسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها

¹ مخلوفي عبد السلام ، أزمة المديونية و لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي ، ملتقى بالمركز الجامعي بشار ، جامعة بشار ، الجزائر ، 2005 ،

2- تعهد البلد المدين باجراء سلسلة من التغييرات الاقتصادية الراسمالية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيها كيفيات التغيير و مدته و يترجم البلد المدين هذا الاتفاق على شكل رسالة النية.

المطلب الرابع : اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي :

أ- الاتفاقية الاولى : 30 ماي 1989

ابرمت الجزائر اول اتفاق (STA ND-By1) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 و التزمت بتحقيق الشروط التالية :

- اتباع سياسة نقدية حذرة و اكثر تقييدا
- تقليص العجز في الميزانية العامة
- متابعة خفض سعر الصرف (تخفيض الدينار مقابل الدولار)
- العمل على بداية تحرير الاسعار

و على ضوء هذه الاتفاقية ولاحقاتها تدعم طرح صندوق النقد الدولي في اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري

فبدأت خلال عام 1989 اول خطوات تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات بالغاء التخصيص المركزي للنقد الاجنبي و انتهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و كما بدأت خطوات الاعتماد على اليات العرض و الطلب في تحديد اسعار الفائدة و اسعار الصرف و اسعار السلع و الخدمات الاخرى حيث تم تقليص تشكيلية السلع التي تحدد الدولة اسعارها

ب-الاتفاقية الثانية (03 جوان 1991)

نظرا لعد تحسن الوظعية الاقتصادية و المالية من خلال تطبيق الاتفاق الاول اتجهت الجزائر من جديد الى الصندوق النقد الدولي لانقاذها من الازمة و الاستعانة بوصفته و هذا بابرام اتفاق ثاني معه في جوان 1991

و الذي بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا بمقدار 400 مليون دولار يتم استهلاكه على اربعة دفعات و ابرمت نفس الوقن اتفاقا مع البنك العالمي تحصل الجزائر بموجبه على قرض بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية.¹

و يتم الاتفاق الثاني تحت الشروط التالية :

- تحرير التجارة الخارجية

¹ كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد ، ملتقى في مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر ، ص 8

- اصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبقة و استقلالية من الخزينة تدريجيا
- تخفيض قيمة العملة الوطنية و اخضاعها للسوق الحرة
- تحرير الاسعار بصورة كبيرة
- اصلاح النظام الضريبي و الجمركي
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الاجور و خفض النفقات تدريجيا

و لتحقيق الشروط السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات اهمها :

- 1- اصدار مرسوم في فيفري 1991 لتسهيل تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة الدينار في 6 افريل 1991
- 2- اصدار قانون النقد و القرض في افريل 1990 من اجل استقلالية البنك المركزي عن الخزينة العمومية و تحرير سعر الفائدة
- 3- البدء بالعمل بنظام الاسعار الحرة و الذي مس الكثير من السلع

ج- الاتفاقية الثالثة : افريل 1994

- لجأت الجزائر مرة اخرى الى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري و التي يمكن اعتبارها قيودا تعرقل ادارة توازن الداخلي و الخارجي و التي تحصرها فيما يلي:
- الاعتماد نسبة الكلي على قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة تفوق 95% من حصيله الصادرات لسنة 1994 ، رغم عجز الانخفاض الشديد لاسعار المحروقات 1993
 - الاختلالات المالية الداخلية (العجز المستمر للميزانية)
 - عبء خدمة المديونية التي بلغت 86% سنة 1993 اين كانت تقدر ب 76% سنة 1992 و قد اثر هذا على صادرات الجزائر¹.

و لقد تمحورت لهداف هذا الاتفاق فيما يلي :

- بعث ونبيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة و الفلاحة
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة

و على هذا الاساس تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار اي ما يعادل 731.5 حقوق سحب خاصة ، وزع هذا القرض الى قسطين الاول قدره 389 حقوق سحب خاصة و تم تسليمه مباشرة بعد الاتفاق ، و الثاني يسلم خلال السنة في شكل دفعات

¹ كمال عايشي ، مرجع سابق ، ص 9

و لقد لجأت الجزائر الى اتخاذ عدة الاجراءات عملية لتحقيق اهداف الاتفاق المشار اليه سابقا و منها مايلي :

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار 36 دج اي بتخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%
- يهدف دعم ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية
- تخفيض عجز الميزانية الى 3.3 % من الناتج الداخلي للخام
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% الى 14% و في نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض الى 23.5
- و من اهم النتائج المتوصل اليها بعد تطبيق هذه الاجراءات نذكر منها :
- بلغت الاسعار المحررة 85% في حين تم رفع اسعار النقل و اسعار البريد بنسبة تتراوح من 20% الى 30%
- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%
- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 من الناتج الداخلي الخام
- ارتفاع مخزون العملات الاجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994 و بالتالي وصل المخزون الكلي الى 2.6 مليار دولار .

تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دينار مقابل دولار واحد الى 35.1 دينار مقابل دولار واحد لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي باعطاء مؤشر ايجابي للدائنين حيث تم الاتفاق على اعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 و حددت مدة التسديد ب 16 سنة في اطار نادي باريس . مما مكن الجزائر بعد ذلك بابرام 17 اتفاقية ثنائية اولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 و الاخيرة كانت مع بريطانيا في فيفري 1995.¹

¹ بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص ص : 91-92.

المبحث الثاني : لجوء الجزائر للبنك الدولي للإنشاء و التعمير

لقد تطور دور البنك العالمي في ادارة ازمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في النمو الممنوح للبلدان النامية او من حيث الاثير الكبير على التمويل المناسب مع المصادر المعتمدة الدولية و الجمهورية و الحكومية و الخاصة ز الذي صنفها البنك العالمي ضمن مجموعة الشرق الاوسط وشمال افريقيا فقد تحصلت على 81 قرضا موجه لكافة القطاعات و هذا منذ تأسيسه الى سنة 2003 من السداسي الاول وقد اهتم البنك الدولي بمساعدة الجزائر نظرا لعدة مشاكل مالية و مشاكل اخرى نتطرق اليها لاحقا.

المطلب الاول : علاقة الجزائر مع البنك الدولي :

اولا : الاتصالات الجزائرية مع البنك الدولي

تتميز السنوات الاخيرة من العقد الثمانيات بتفاقم كما استمر التزايد الخطير بمعدلات خدمة الديون اصبحت تلتهم اكثر من 80% من حصيلة الصادرات و تطورات جعلت الحكومات غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية ، و الوسطية و المعدات الرأسمالية و اصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة و بتفاقم ازمة المديونية و تنامي تاثيراتها السلبية ، اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة الى الحلول المستوردة و بدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار ان الحلول الذاتية الاصلية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري ، وثقة شعبية و هو ما تفقدته تلك الحكومات فاجري وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن اللازمة و لاتحلها بدات الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من اجل كسب تأييدها و دعمها من النواحي التالية :

- من ناحية الاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتمكين الأزمات المتنامية .
- الحلول منها على شهادة حسن السير كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجي

في حالة تفكير الجزائر من الحصول على قرض من البنك الدولي عليها وضع طلب للبنك الدولي بدوره يتيح الفرصة لصندوق النقد الدولي على منح القرض ، ففي حالة رفضه منح القرض فان البنك يوافق بحيث نستنتج ان علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك العالمي شبيهة بمكتب الدراسات الاقتصادية تهدف الى الاصلاحات الليبرالية و هذا ما حدث فعلا في الجزائر حيث اصبح اقتصاد الجزائر يسير بتسيير موجه وفق برامج التعديل الهيكلي و تاخذ على سبيل المثال التدخل في الميزانية الدولة مثل قطاع وزارة الدفاع الوطني الذي قلص من ميزانيته و الذي بدوره قلص في عدة احتياجات و فرض عدة خطوات مثل تقليص عدد الجيوش و العفو عن بعض الدغعات اداء الخدمة الوطنية هذه الاجراءات كلها من تدابير البنك العالمي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني

ثانيا : اسباب اللجوء الى المديونية

على غرار كل الدول النامية فقد لجأت الجزائر في العديد من الكرات الى طلب قروض من اجل تحسين المستوى المعيشي للافراد و قد كانت فكرة اللجوء الى طلب القروض خاصة من البنك الدولي مركزة على اسباب منها :

1 - الاسباب السياسية :

لقد لعبت السياسة دورا مميزا في الحياة الاقتصادية الجزائرية في مرحلة التسعينات و هذا من حيث عدم استقرارها و تعاقب الحكومات وهذا نتيجة التحول من النظام الاشتراكي الى الرأسمالي و هذا بعدم مراعاة التحول الاقتصادي بين النظامين و الذي احدث اختلالات كبيرة .

2 - الاسباب الاجتماعية :

لعل اهم سبب اجتماعي في زيادة المديونية الجزائرية هو عامل النمو الديمغرافي الذي تطور الى ان وصل عدد السكان الى يومنا هذا حوالي 31 مليون نسمة

3 - عوامل ضعف الاقتصاد الجزائري :

لعل من اهم عامل هشاشة الاقتصاد الجزائري هو التبعية بالعوامل كل الخارجية و الذي بدوره صفة مميزة للبنية الاقتصادية منذ الاستقلال حيث ان اقتصاد الجزائر يعتمد اساسا على قطاع المحروقات و هذا ما جعله يستجيب للصادرات الخارجية نتيجة الى ان اسعار البترول تتحدد في السوق الدولية و هذا ما جعلها تتخبط في ازمات مالية دائما في حالة اتصال مع البنك الدولي من اجل الحصول على القروض

ثالثا : تعاملات الجزائر مع البنك الدولي :

لقد تعددت مهام البنك الدولي بالجزائر فبالإضافة الى منح القروض يقدم ملاحظات و استشارات اقتصادية تساعد هلى تحسين التسيير نأخذ على سبيل المثال البحث المنجز في شهر اوت 2003 حول امكانيات الاستثمار بالجزائر و كيفية استخدام المقومات الاساسية في القيام بالصناعة الحقيقية و كذلك تدخل في قضية بنك الخليفة حيث ارسل بعثة لدراسة ازمة الاختلاس و محاولة انقاذ بنك الخليفة

اضافة الى كل هذا تأسيس البنك الى يومنا هذا قد منح حوالي 81 قرضا للجزائر و هذا من اجل تدعيم القطاعات السياسية¹.

¹ www.albankadowali.org/ar/country/algeria

المطلب الثاني : شروط البنك الدولي

تشتمل برامج التكيف الهيكلي التي يعقدها البنك على عدة عناصر و التي ينظر اليها على انها تشكل مجموعة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة و التي تسمح للدول المدينة ان تتكيف اقتصادياتها مع التغييرات العالمية المتطورة و ذلك على النحو الذي يمكن هذه البلاد من خدمة ديونها الخارجية و تتطلب هذه التغييرات تبني مجموعة من السياسات القطاعية المتعلقة بالطاقة و الصناعة و الزراعة والسياسات الخاصة بالاستثمار الحكومي و مؤسسات القطاع الخاص و تكيف قطاع المشروعات العامة و السياسات الخاصة بتعبئة الموارد لتخفيض عجز الميزانية و تحرير اسعار الفائدة بالإضافة الى سياسة ادارة الدين الخارجي و مما سبق فيمكن القول ان القروض التكيف الهيكلي التي يقدمها للبنك الدولي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي :

1- التصريح بالأهداف الكلية

بيان الاهداف الكلية لبرامج الاصلاح و التي من المفروض تحقيقها في خلال فترة تتراوح تقريبا ما بين خمس الى عشر سنوات تتمثل هذه الاهداف في تطوير الصادرات غير التقليدية بنسبة مئوية معينة و القليل من الاستهلاك للطاقة ، سواء فيلك الطاقة المحلية او المستوردة و بكميات محددة زيادة المنتجات الزراعية و الصناعية بكميات محددة تخفيض الواردات من المواد الغذائية وفقا للبرنامج المعتمد مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بناء على ما يقتضيه خطاب النوايا من سياسات التعديل و التكيف الهيكلي

2- تحديد الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف :

بيان الاجراءات التي سوف يتم اتخاذها على مدى فترة خمس سنوات تقريبا و ذلك بتحقيق الاهداف الكلية و تشمل هذه الاجراءات على تعديل اساليب الحماية الصناعية بغرض تخفيض التخليير ضد الصادرات و لزيادة فعالية وكفاءة الصناعة الوطنية من خلال اخضاعها لمنافسة خارجي و عادلة ، و زيادة اسعار الطاقة وفقا للأسعار العالمية وبما ينطوي على عدم تبذير استهلاك الطاقة وزيادة العرض الداخلي وتعديل شروط التجارة الداخلية للقطاع الزراعي حتى لا يتعارض مع القطاعات الأخرى للاقتصاد و تحديد دور القطاع الخاص والعام

3- وضع برنامج زمني للحكم على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها :

يوضح برنامج للرقابة والحكم على مدى مصداقية الدولة في الالتزام بالشروط المتفق عليها مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وذلك قبل الموافقة على تقديم القروض التكيف الهيكلي او اثناء فترة التوزيع وذلك خلال فترة السنة الاولى تقريبا لتوزيع قروض برنامج التكيف حيث يقسم الى شرائح من أجل ضمان ان برنامج التكيف المتفق عليه يسير سيرا طبيعيا وان الاجراءات المحددة بالبرنامج يتم تنفيذها بدقة ففي قطاع الصناعة يجب تحديد التصرفات الأولية او التالية لتعديل الأسعار ،تحديد خطط حوافز الصادرات تحديد القيود

الكمية على الواردات والصادرات، وضع خطط حوافز الاستثمارات الصناعية وفي قطاع الزراعة والطاقة يتم تحديد الترتيبات المتعلقة بالأسعار والترتيبات المؤسسية اللازمة للتخلص من وحدات القطاع العام وفقا للبرنامج الزمني المعتمد للإصلاح الاقتصادي.¹

المطلب الثالث : المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تتمثل القطاعات التي ولها البنك الدولي للإنشاء و التعمير الى غاية 2001 في

أ- **القطاع الزراعي** : يعتبر القطاع الزراعي احد الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية كما يعد ذو كثافة في استخدام اليد العاملة لذلك يحظى هذا القطاع بأولية كبيرة في العمليات الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير و لقد مول هذا الاخير (ثلاثة عشر) مشروعا في القطاع الزراعي بمبلغ اجمالي قدره 647 مليون دولار امريكي و كان اول مشروع موله البنك في هذا القطاع هو مشروع المساعدة التقنية الريفية ، و الذي صودق عليه في 26 جوان 1975 بقرض بلغه 8 مليون دولار اما الاخر مشروع فصودق عليه بتاريخ 25 مارس 1997

اذ خصص له قرضا قدره 89 مليون دولار ووجه هذا القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي

ب- **القطاع الصناعي** : يعد القطاع الصناعي بدوره ذو اهمية بالغة و اساس كل تنمية اقتصادية و تطور اقتصادي و لم يحظ هذا القطاع بتمويلات كبيرة اذا ما قورنت بتلك التي خصصت للقطاع الزراعي بحيث لم يمول البنك في القطاع الصناعي سوى ثلاثة مشاريع هي

- مشروع لإنتاج الغاز المميع صودق عليه بتاريخ 14 ماي 1964 و قدر مبلغ القرض بـ 20.50 مليون دولار

- مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء صودق عليه بتاريخ 31 ماي 1990 بقرض قدره 99.50 مليون دولار

ج- **قطاع النقل** : حظي قطاع النقل بدوره اهمية كبيرة في البرامج الافتراضية للبنك للإنشاء و التعمير بحيث قدم ذا الاخير قروضا عديدة لقطاع النقل بفروعه المنخفضة لانجاز الطرقات ،السكك الحديدية ،الموانئ ... الخ

ان اغلب القروض التي قدمها بنك التمويل قطاع النقل استخدمت لتمويل مشاريع انجاز الطرقات بحيث مول البنك ستة مشاريع لانجاز الطرقات بمبلغ اجمالي قدره 546 مليار دولار كما مول البنك ثلاث مشاريع لانجاز الموانئ وهي :

¹بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،2005-2006،ص ص 111-112 .

- مشروع انجاز ميناء "بطيوة" صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974 و بلغت قيمة القرض 70 مليون دولار امريكي
 - مشروع انجاز ميناء جيجل صودق عليه في 19 ماي 1977 و خصص لهذا المشروع قرض بقيمة 80 مليون دولار امريكي
 - المشروع الثالث لانجاز ميناء صودق عليه في 29 جوان 1989 خصص لهذا المشروع قرض بقيمة 63 مليون دولار امريكي
 - و في مجال السكك الحديدية مول البنك مشروعين :
 - المشروع الاول صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974 بقرض قدره 49 مليون دولار
 - المشروع الثاني صودق عليه في 24 جوان 1988 و خصص له مبلغ 143 مليون دولار
- اما اخر مشروع موله البنك لإنشاء و التعمير في قطاع النقل ،فهو خاص بتقديم المساعدة التقنية للقطاع ،وصادق مجلس ادارة البنك على هذا المشروع في 23 اوت 2001 وحدد مبلغ القرض بـ 8.78 مليون دولار .

وبالإضافة الى هذه القطاعات التي استفادت من النسبة الكبيرة من قروض البنك الدولي للانشاء و التعمير ،هناك قطاعات اخرى اقل اهمية مثل قطاع المناجم ،المواصلات السلكية واللا سلكية ، التنمية الحضارية...الخ كل ما سبق يبينه الجدول التالي:¹

الجدول رقم 11: القروض التي قدمها البنك الدولي للانشاء و التعمير الى غاية

الرقم المشروع	اسم المشروع	مبلغ القرض	القطاع	تاريخ المصادقة على المشروع
01	المشروع الوطني الثاني للتزويد بالمياه والصرف الصحي	20.00	امدادات المياه و الصرف الصحي	1988-01-28
02	مشروع خاص بالسكك الحديدية	143.00	النقل	1988-06-24
03	مشروع خاص بالتكوين المهني	54.00	التربية	1988-06-24
04	مشروع القرض الفلاحي	110.00	الفلاحة	1988-12-13
05	مشروع لمكافحة الجراد في الصحراء	58.00	الزراعة	1989-01-31
06	مشروع لدعم الاصلاحات الاقتصادية	300	قطاعات متعددة	1989-06-31
07	مشروع للمساعدة التقنية	26.00	ادارة القطاع العام	1990-03-06

¹ برباص الطاهر ، اثر تدخل المؤسسات النقدية المالية و الدولية في الاقتصاد ،دراسة حالة الجزائر مذكرة مدممة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص :نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2008-2009 ،ص 166؟

1990-05-31	الصناعة	99.50	مشروع لاعادة هيكلة القطاع الصناعي	08
1990-11-06	التعليم العالي	65.00	مشروع لتطوير جامعة العلوم والتكنولوجيا	09
1991-07-30	الصحة	16.00	مشروع قطاع الصحة العمومية	10
1992-06-11	التنمية الحضرية	33.00	مشروع مسح الاراضي	11
1993-03-16	التربية و التعليم	40.00	مشروع لدعم التعليم الاساسي والثانوي	12
1993-12-23	الزراعة	30.00	مشروع التنمية المناطق الصحراوية	13
1994-06-02	امدادات المياه والصرف الصحي	110.00	مشروع للتموين بالمياه والصرف الصحي	14
1995-01-31	النقل	130.00	مشروع لانجاز الطريق الوطني	15
1996-04-25	الحماية الاجتماعية	50.00	مشروع لاصلاح نظم الضمان الاجتماعي	16
1997-03-25	الزراعة	89.00	مشروع تمويل برامج التشغيل في الريف	17
1998-06-25	التنمية الحضرية	150.00	مشروع الاسكان محدودي الدخل	18
2000-06-22	قطاعات متعددة	83.46	مشروع استعجالي لاعادة بناء ماخره زلزال " عين تيموشنت "	19
2000-06-26	قطاع الخاص	5.00	مشروع لدعم مسار الحوصصة	20
2000-06-27	البريد و المواصلات	9.00	مشروع لاصلاح قطاع البريد و المواصلات	21
2001-02-06	ادارة القطاع العام	23.70	مشروع لعصرنة انظمة الميزانية	22
2001-07-26	المالية	16.50	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة ،النظام المالي	23
2001-08-23	النقل	8.72	مشروع المساعدة القنية في قطاع النقل	24
2002-08-08	قطاعات متعددة	89	مشروع الوقاية من الكوارث الطبيعية	25
2003-04-29	الزراعة	95	خلق فرص العمل في المناطق الريفية	26

المصدر : برياص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم ثلثقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008-2009 ، ص ص 167،168

المبحث الثالث : سعي الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

تتجه الجزائر بشكل اكثر حماسا الى منظمة التجارة العالمية و هي عملية و ان قد نراها نتيجة طبيعية ،فإنها ذات اسباب و اهداف وإجراءات ليست سهلة التحقيق لعدة اسباب ، منها يعود الى طبيعة المنظمة و اهداف وجودها او الى الظروف الاقتصادية العامة ،وفي هذا المبحث سوف نحاول التطرق الى كيفية محاولة انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

ان الجزائر لم تقدم طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة الا بعد ان تأكدت من انه لا جدوى من تادي الانضمام اليها وبقائها على الهامش خاصة بعد انتقالها الى نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على مبدأ تحرير التجارة الدولية و هو ما يتوافق و الهدف الاساسي للمنظمة.

1- طلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :

لقد بدأت الجزائر نيتها في الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات و تجارة الجات منذ 1987 بعدها تم قبول طلب الجزائر للانضمام من طرف مجلس ممثلي اعضاء الجات في 17-06-1987 و تنصيب فوج عمل خاص بالجزائر و في الفاتح جوان 1995 تم تحويل جميع افواج العمل الانضمام للجات الى افواج مكلفة بالانضمام الى المنظمة التجارة العالمية

حيث اتبعت الجزائر الاجراءات المعمول بها للانضمام والمتمثلة في :

- تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية
- الدراسة المعمقة لنظام التجارة الخارجية من طرف فوج العمل على اساس الاجابة على الاسئلة المطروحة من قبل الاعضاء
- تقديم عروض اولية حول التعريف و حول الخدمات
- التحولات القانونية بغرض توافقها مع قوانين المنظمة
- موافقة المجلس العام.¹

و لكنها قوبلت بالرفض لاسباب عدة اهمها محتوى المادة 120 من الدستور الجزائري والتي تقدم القانون الداخلي على الاتفاقيات و المعاهدات

¹ ناصر دادي عون ، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،الاهداف و الرافيل ،مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2005 ، ص ص : 70-71.

و في افريل 1994 ، تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ و هذا اثناء انعقاد مؤتمر مراكش ثم تحصلت الجزائر على صفة المراقب سنة 1995 و ذلك في اعقاب اعلان مراكش ، و في سنة 1996 تم بتقديم مذكرة الانضمام بصفة رسمية و بالتالي كان الاتصال الفعلي للجزائر مع منظمة التجارة العالمية سنة 1996 بدأت المفاوضات على 5 مراحل متعددة خلال الفترة 1999-2004 و التي تزامنت معها توقيع اتفاق الشراكة في 19-04-2002 وصرح وزير التجارة السيد بوكروح ي 22 ديسمبر 2004 أن الجزائر قد قطعت كل المفاوضات بنجاح ، و ان انضمامها الى منظمة التجارة العالمية سيكون لا محالة خلال سنة 2005 ، لكن و بعد 7 سنوات و لغاية اليوم ، لم تنظم الجزائر للمنظمة مما يدل على وجود عوائق ،والتي كانت السبب في تأخير الانضمام و ذكر اهمها كما يلي :

- عدم وجود خطة واضحة والتي تسيير وفقها التفاوض ، واتباعها لاسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي .
- تطبيق الخناق على المفاوضات الجزائري و تقليص صلاحياته بحيث يغلب في مفاوضاتها الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي ، الشئ الذي طرح على طاولة المفاوضات مع الاتحاد الاوروبي ، فيما يخص اتفاقية الشراكة ، هذا يؤدي بالتأكيد الى تنازلات و تضحيات كبيرة ، و عليه يمكن تحقيق نتائج ايجابية في المجالات السياسية و لا يمكن ضمان نفس النتائج في المجال الاقتصادي .
- المشاكل السياسية و الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة في العشرية الاخيرة والتي ادت الى التغيير المستمر للحكومات و القوانين ، و اختلاف المعطيات المقدمة الى المنظمة و كذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة

كل هذا ادى الى تأخير انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .¹

2- دوافع و اهداف انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل اهداف ودوافع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في :

- انعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع و زيادة قيمة المبادلات التجارية
- تحفيز و تشجيع الاستثمارات و هذا مرتبط بنجاح الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على الاقتصاد التي انطلقت في اواخر اللثمانينات
- مسايرة التجارة الدولية و ذلك بسبب ان لجوء الجزائر تلى الاسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج اطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه المنظمة .

¹ حدو علي ، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تاهيل المنظومة المصرفية الجزائرية ،ذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية ، 2011 . 2012 ، ص ص : 73 - 74

- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الاعضاء بالمنظمة كحماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير.¹

3- الصعوبات و العراقيل المواجهة لانضمام الجزائري الى المنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام اليها ، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع اعضائها وفقا للمادة "12" وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على اساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة ، دون ان تكون هناك قواعد موضوعية يتم استقاؤها اذ ان الدول التي تنظم حاليا الى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة ، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاورغواي.

حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة ، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة و بالتالي فان الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة لا تملك اية وسيلة ضغط اثناء مفاوضاتها و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الاطراف المتفاوضة ، والتي غالبا ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

ومن اهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهذه الانضمام نذكر :

- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية او الاقل نموا

نظرا للمزايا التي تمنح للدول و الاقل نموا ، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية اصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية .

و اصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا اذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على ان تتخل عن وضعها كدولة نامية و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية و المملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين ، فرفضتا ذلك و تمسكتا بصفة الدولة النامية.

• العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية : لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال جولة الاورغواي من مرونة خاصة . لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام ، تتلقى مدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة.

¹ قطاف الويزة ، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك ، جاعة اكلي محند اوكاح ، البويرة الجزائر ، 2013/2014

وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة الى كل الدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة الى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام ،بل يجب عليها ان تتفاوض مع اعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة ،وفي بعض الاحيان ليس كلها

ذلك ان الدول النامية بحيرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها بحيث ان الاعضاء الاخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة و التي تم الحصول عليها خلال مفاوضات حول الاورغواي ، اذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت الى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات رغم انها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت اثناء جولة الاورغواي.

• العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية : لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى الى الانضمام الى المنظم العالمية للتجارة مرونة خاصة بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد ،فمثلا يمكن للدول النامية الاعضاء بالمنظمة ان تستخدم قيودا كمي او جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي للمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل اعضاء المنظمة هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ،ونجد من بين هذه الشروط ،تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود التجارية بالإضافة الى مجموعة من الشروط الاساسية اهمها :

أ- تجانس الاليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول ، مع تلك التي تتميز بها الدول الاعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تنازلات اضافية لدخول السلع و الخدمات الى اسواقها ،ن دون مراعاة حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة .

ج - تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية جبائية تجاه السلع المستورد كالمعادلة بين الرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستورد في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة ¹.

¹ ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :الاهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004 ، ص

المطلب الثاني : مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة

يقع على عاتق الدولة الموضحة للانضمام التزام بوصف جوانب السياسة التجارية و الاقتصادية ذات علاقة مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجار و هذا العرض يكون في اطار مذكرة معالجة من قبل فريق العمل المعين لمعالجة طلب الانضمام

بعد معالجة المذكرة م مجموعة العمل المعنية لذلك و التي يمكن ان ينضم اليها اي عضو من اعضاء المنظمة العالمية للتجارة ،يشرع في المفاوضات الثنائية بين الدولة المعنية و مختلف الاعضاء و المفاوضات ثنائية نظرا لخصوصية مصالح كل دولة و المتعلقة بحقوق الجمارك و الالتزامات معينة تخص تجارة السلع و الخدمات .

و على كل يركز فريق العمل المعين لمعالجة ملف الجزائر على مدى مطابقة نظامها القانوني مع احكام قانون المنظمة ، يقوم فريق العمل بطرح اسئلة مكتوبة للدولة الراغبة في الانضمام. تم تسجيل عدة جولات من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة منذ تقديم الطلب من الجزائر في سنة 1987.

الجولة الاولى :

تمت في اطار الجولة الاولى الاجابة على تلك الاسئلة قبل الجلسة الاولى المفاوضات التي جرت في شهر افريل 1998 بجنيف .

الجولة الثانية :

لم تبدأ المفاوضات الفعلية الا في سنة 2001 و خلال سنة 2000 ت انشاء مجلس تنسيق يشرف عليه عمل اللجان الخاص بالقطاعات الوزارية و المجلس الوطني استفاد الخبراء الجزائريون خلال تلك الفترة من دورات تكوينية في مقر المنظمة العالمية للتجارة تم التطرق خلالها الى سياستها

عرفت الدولة التفاوضية توجيه انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة تم على اثره تعيين السيد "حميد تمار" على راس وزارة التجارة و تقرر في شهر جويلية 2001 اعادة بعث ملف العضوية و تمت مناقضة المذكرة في صياغتها الجديدة من قبل الخبراء على مستوى وزارة التجارة .¹

الجولة الثالثة :

عقد الاجتماع في جنيف في 16 نوفمبر 2000 و كان مناسبة لاثارة موضوع الملكية الفكرية و مكافحة التقليد الى جانب التعريف الجمركية بموجب الامر رقم 01-02 تم تحديد ثلاثة نسب للحقوق الجمركية وهي

¹ طاشت الطاهر ،انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الاعمال ، جامعة مولود معمري ، تيزي ويزو ،الجزائر ، 14-02-2013 ،ص 156

كالآتي (5%، 15%، 30%) و تعهدت باخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات الى تشريع يتطابق مع المنظمة العالمية للتجارة.

الجولة الرابعة :

عرفت هذه الجولة ايداع مذكرة ايضاحي في 15 جانفي 2002 ،تطرقت الى مواضيع مختلفة كالخصوصية ،قطاع الاتصال ،الطاقة والمناجم ،كما تعرضت لموضوع عقد الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ،يؤكد الامر اهتمام الجزائري لجعل اقتصادها مفتوحا و منه اعادة النظر في علاقات الجزائر الاقتصادية الدولية و كا ذلك بتطبيق برنامج واسع للاصلاحات القانونية و التشريعية و حتى المؤسساتية

الجولة الخامسة :

طالبة المنظمة العالمية للتجارة خلال الدورة التفاوضية المنعقدة في شهر جانفي من عام 2003 في الجزائر بمراجعة نصوص قانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام و هذا ما تحدث عنه الوزير نورالدين بوركوح وزير التجارة انذاك ،على الجزائر ان تسعى لاقلمة تشريعاتها مع تلك المطابقة في مختلف دول العالم و ذلك بالمصادفة على قوانين الملكية الصناعية و منح قطاع الخدمات و ملائمة نظامه الجمركي للنظم المعمول بها.¹

الجولة السادسة :

الدورة التفاوضية منعقدة في 2004 قد قاد الوزير نور الدين بوركوح الوفد الجزائري ي المفاوضات التي تمت بعد ندوة كمكون الخامسة في المكسيك من 10 الى 14 سبتمبر 2003 تم عرض اهم الاصلاحات التشريعية و التنظيمية التي اتخذتها الدولة الجزائرية خلال الفترة التي سبقت دولة كمكون و تأكد الامر ان جولة تلك التعديلات التشريعية و القانونية ما هي الا بمثابة عربون لحسن سير المفاوضات

الجولة السابعة :

لقد ترأس السيد نور الدين بوركوح وزير التجارة الوفد المفاوض المشكل من 26 خبيرا من مختل الوزارات و لقد ركزت المفاوضات على دراسة المشاريع الاوامر الرئاسة التي مست العديد من المواضيع .

¹ عياش قويدر، ابراهيم عبد الله ، أثار اضمم الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 2 ، جامعة الاغواط الجزائر ، ص 15

الجولة الثامنة :

لقد طرحت على الوفد الجزائري ما يقارب 3000 سؤال ننهاية 2004 كرست الجولة الثامنة للجواب عليها زيادة على تعرض لإحدى عشر قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاعا فرعيا لمنافسة من بينها الاتصالات السلكية و الفندقية و المياه

لقد ساهمت هذه الدورة الى دفع مجموعة التفاوض لمحضر انضمام الجزائر رسميا نهاية 2005 فتم لقاءات مع العديد من الدول

الجولة التاسعة :

تعرضت الدورة لعدة مواضيع من بينها الحماية التعريفية و صرح الوزير نور الدين بوكروح ان الاقتراح الذي سوف يصدر بخصوص هذا الموضوع سوف ينصب على مستويات تعريفية قد تكون اقل مما هي عليه في تلك الفترة

كما صرح الوزير نفسه ان اجراء انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة تتابع بشكل عادي لكن مع ذلك يعترف بان المسار شاق وطويل و اكد ان الجزائر ما كانت من استطاعتها تلبية شروط الانضمام

الجولة العاشرة :

تم اقرارها لعاشر من شهر جوان 2006 عرفت هذه السنة محاولات اعضاء المنظمة اعادة دفع جور الدوحة عبر عقد الكثير من الاجتماعات بين شهري ماي و جوان خصصت لقطاع الفلاحة و قد طلب المدير العام لهذه المنظمة من الاعضاء العمل من اجل الوصول الى اتفاق قبل نهاية 2006

اما في ما يخص الوزير الحالي احمد بن بادة فقد صرح بدوره بان ملف الجزائر كاملا متمنيا ان يكون هناك جواب مادام قد تم جابة عن التساؤلات التي تلقتهما الجزائر و ها قد اقتربت نهاية العام 2011 و 2012 ولم يكن هناك ما يدل على الاستجابة لطلب الجزائر

المطلب الثالث : الاثار المحتملة على يزان المدفوعات الجزائري بعد انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة:

يعتمد التنبؤ بميزان المدفوعات ووضعيته على مدى القدرة على توفير المعلومات الاقتصادية وتحديد العلاقات السلوكية بين مختلف المجاميع الاقتصادية، وبالنظر الى حجم المتغيرات الداخلية في ميزان المدفوعات القادر على التأثير فيه فان المعلومات المحتاج اليها ذات طبيعة غير متجانسة مصادرها متباينة و تتبع اهمية المعلومات الاقتصادية من كونها وسيلة لاستقراء التطورات المختلف للمتغيرات الخارجى عن سيطرة البلد كاسعار الواردات الصادرات و الفائدة فضلا من كونها وسيلة لتجديد الاهداف على ضوء الواقع و الامكانيات

1- مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري :

يعترض اعداد ميزان مدفوعات الجزائر بعض الصعوبات منها :

- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي و تاخر نظام الحسابات القومية ، تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير في النسبة و عدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصادقية .
- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات و اداء ميزان مدفوعات الجزائري يعتمد التنبؤ بصفة اساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها و قد تتداخل هذه المتغيرات فيما بينها فقد يؤثر حجم الواردات المحلية و اسعارها فضلا عن تاثير اسعار الصرف عليها بالاضافة الى مدى تشاؤم و تفاؤل الاعوان المتدخلين على مستوى الاسواق العالمية
- وباعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات مع الخارج فانه يمكن الاشارة الى بعض المشكلات التي تعترض التنبؤ به على النحو التالي :

- صعوبة ادراك المتغير الاساسي الذي يتحك في الحصيلة من النقد الاجنبي هل هو سعر النفط ام كمية النفط المدصردة ام مستوى الواردات ام هذه المتغيرات جميعا و ان كان الامر كذلك فما هو حجم اسهام كل منها
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري اخذ بعين الاعتبار الاسعار الداخلية مقارنة بالاسعار الخارجية

2- انعكاسات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على ميزان المدفوعات

يعمل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة على افراز مجموعة من الانعكاسات على ميزان المدفوعات يمكن تصور بعضها على النحو التالي

- توسع نطاق التبادل التجاري بين الجزائر و الدول الاخرى و الاعضاء و انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالي بشكل اكبر بحيث تتمكن الصادرات الجزائري من النفاذ بسهولة الى اسواق الدول الاعضاء في

المنظمة ، لان الرسوم الجمركية تتكون منخفضة او ملغاة مع عدم التمييز في المعاملة بينها وبين منتجات اي عضو اخر و على هذا فان الصادرات الجزائرية سوف تزداد الى الاسواق العالمية

- ان انضمام الجزائري الى المنظمة سيحسن مناخ ويدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومات المتعاقبة لانها ستجد نفسها ملزمة بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدا الشفافية ، ووضوح الانظمة و الاجراءات و توفير الحماية اللازمة و منها حماية الحقوق الملكية الفكرية و هو ما سوف يحفز الابداع و الابتكار مما يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات .¹

المطلب الرابع : ايجابيات وسلبيات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة مكاسب و عوائق نوجزها في العناصر التالية :

- ان الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة يتم بناء على الاصلاحات الاقتصادية للمؤسسات من طرف الجزائر ضمن خطوات الانتقال الى اقتصاد السوق التي تعزز قدرة لجزائر على مواصلة اصلاحاتها
 - ان استجابة الاستثمارات الاجنبية بمتطلبات الاقتصاد الجزائري مرهونة باعتماد القواعد الجديدة للتجارة الدولية التي انبثقت من جولة الاورغواي بعد التوقيع على الاتفاقات الجديدة في مراكش و بالتالي لا تستطيع الجزائر دعوة رؤوس الاموال الاجنبية بدون ان تسمح للمستثمرين الدخول في انظمة التفضيل التجاري
 - ان التخفيض التدريجي للإعانات المقدمة لصادرات المنتجات الزراعي من طرف المصدرة يسقل الفاتورة الغذائية للجزائر باعتبارها مستورد صافية للغذاء.
 - اذا لم تنظم الجزائر الى المنظمة العالمية للتجار فانها لن تتمكن من الدفاع عن مصالحها و لا الاستفادة من مجموع الاجراءات الممنوحة للدول النامية
 - ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها تستفيد من الترتيبات التي خرجت بها الاتفاقية جولة الاورغواي و الداعية الى المعاملة المتميزة و الاكثر تفضيلا للاقتصاديات النامية
 - ان تطبيق مبدأ الدول الاكثر رعاية يعني مواجهة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة شرسة من المؤسسات الاجنبية رغم ان اتفاقات الجات اقرب اجراءات لحماية ووقاية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية لكن تم تحديدها بفترات زمنية و تتميز بالصفة المؤقتة او الانتقالية
 - ان انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة يعني انها ستقبل اجراء تنازلات جمركية و هذا يعني تراجعاً كبيراً في ايرادات خزينة الدولة هذه الخسارة لا بد ان تعوض من طريق زيادة الصادرات.
- كما لا ننسى ان لهذا الانضمام اثار سلبية على الصعيد الاجتماعي و السياسي نذكر منها مايلي :

¹ جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام الى المنظمة العالمية ، للتجارة مجلة الباحث ، العدد 11 ، كلية اللوم الاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص ص 233 ، 234

- 3- تفاقم مشكلة البطالة في المدى القصير وذلك نتيجة تسريح عمال المؤسسات التي لن تستطيع الصمود امام المؤسسات الاجنبية المنافسة ، ونعني المؤسسات الخاصة و العامة
- 4- تصاعد الاضرابات العمالية المناهضة للانضمام والتي تدرك خطر المؤسسات الاجنبية التي لم تتمكن من تصريف منتجاتها في العالم المتقدم لتجد امامها عالما متخلفا يرى الجودة في كل ما هو اجنبي خاصة اذا كان باسعار مغرية
- 5- تضخم فجوة بين الاغنياء و الفقراء نتيجة عدم تكافؤ الفرص في اقتصاد
- 6- انتشار الافات الاجتماعية و الجريمة المنظمة نتيجة العناصر السالفة

وهذه بصفة عامة بعض الاثار التي تنجم عن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة خاصة اذا لم تبذل جهود المواجهة مخاطر الانضمام او على الاقل محاولة وضع الحواجز الممكنة التي تساعد على التخفيف من اثر صدم الانضمام.¹

¹ كما رزيق، مسدور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2001، 2002، ص ص : 04، 05.

خلاصة الفصل :

و من خلال هذا الفصل ستخلص النقاط التالية :

← انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق و القيام بعمليات ضخمة في مجموعة من الاصلاحات الهيكلية بالتعاون مع المؤسسات الدولية

← تدهور الوضعية المالية للدولة الجزائر نتيجة الانخفاض الكبير لاسعار البترول لذلك لجأت الى المؤسسات المالية الدولية

← تدخل المؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري من اجل الغرض تمويل التنمية و تمويل برامج الاصلاح الاقتصادي

← خلفت برامج الاصلاح الاقتصادي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية آثار ايجابية و آثار سلبية تمثلت في :

- اثار ايجابية على مستوى المجمعات الاقتصادية ممن خلال تخفيض معدل التضخم و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي تظهر في تقليص عجز الميزانية

- واثارها سلبية تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبي المجتمع نتيجة ارتفاع معدل البطالة و الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و ارتفاع في الاسعار

← تسعى الجزائر للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك احتمال ولو ضئيل بان يتحسن ميزان المدفوعات .

خاتمة

إن الأوضاع الاقتصادية و النقدية التي شهدها العالم نهاية الحرب العالمية الثانية أدت إلى ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي ألت إليها العلاقات الدولية آنذاك و نتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر سنة 1944 على إنشاء ثلاث منظمات اقتصادية تهتم بالقضايا النقدية و هي صندوق النقد الدولي حيث اختص بالبرامج قصيرة الأجل متمثلة في برامج تثبيت التي تختص بالطلب الكلي ، أما البنك الدولي فاهتم بمعالجة جانب العرض و ذلك من خلال برامج التعديل الهيكلي و المنظمة العالمية للتجارة و التي تهتم بالقضايا التجارية

إن حاجة الدول النامية للتمويل جعلها تلجأ لهذه المؤسسات باعتبارها الملجأ الأخير إليها كلما اشتدت ازمتها الاقتصادية و ازدادت حدة الاختلالات الداخلية و الخارجية لها . فهذه الدول تحصل على قروض و مساعدات و لكن بشروط قاسية تسمح للمؤسسات الدولية باستغلال الظرف الاقتصادي و الصعب الذي تمر به

و لقد كان تدخل هذه المؤسسات المالية الدولية في الجزائر لغرض تمويل التنمية التي مولت من طرف البنك الدولي عدة مشاريع تنموية منذ الاستقلال و لقد خلف تدخل هذه المؤسسات من خلال برامج الإصلاح تحسنا على مستوى المجتمعات الاقتصادية مثلا في استعادة التوازنات الكلية و كذلك ارتفاع في معدل النمو و تخفيض في معدل التضخم و أما الأثر التي خلفته على المستوى الاجتماعي مكان متدهور في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع في معدل البطالة و الفقر .

كما سعت الجزائر و مازالت تسعى الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و حتى يومنا هذا فما تزال المفاوضات متواصلة و يمكن القول في حالة ما اذا انضمت الجزائر إلى المنظمة فيكون هناك احتمال و لو ضئيل بان يتحسن ميزان المدفوعات و تتخلص الجزائر من تبعيتها سعر البرميل الواحد من النفط .

I - اختبار الفرضيات

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات و خلصنا منها الى النتائج التالية :

- الفرضية الأولى محققة : فان المؤسسات المالية الدولية تقوم بتوفير قروض من اجل بناء الاقتصاديات المهتمة و تخفيف العجز المالي و تحرص على الموافقة على توازن الاقتصادي العالمي .
- الفرضية الثانية محققة : فقد جاءت الإصلاحات الاقتصادية في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و هذا لنتيجة الأوضاع المزرية التي مر بها الاقتصاد الجزائري .
- الفرضية الثالثة محققة : فقد لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة التوازن لميزان المدفوعات و تخفيف العجز الموازي و إصلاح القطاع العام و ذلك نتيجة لأزمة المديونية التي عرفت الجزائر .
- الفرضية الرابعة محققة : إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهو يسعى الى تحقيق قواعد و التزام بأحكامها حتى تكون ضمن هذه المنظمة .

II - النتائج العامة للدراسة

بعد ما حاولنا الإجابة على أهم التساؤلات المطروحة في بحثنا تمكنا من استخلاص النتائج التالية :

- 1 - الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت الى طلب الدعم من هذه المؤسسات منذ السنوات الأولى من استقلالها ،ففي مجال تمويل المشاريع قدم البنك الدولي قروض عديدة للجزائر اما في مجال الإصلاح الهيكلي فكان تدخل هذه المؤسسات واضح خلال الاتفاقيات التي عقدت مع الحكومة الجزائرية
- 2 - سمحت برامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بتحقيق توازنات نتائج ايجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية ، من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية
- 3 - تمكنت الجزائر من تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي و ذلك من خلال برامج صندوق النقد الدولي الإصلاحية إلا أنها تتمكن من تحقيق الإصلاح الهيكلي للاقتصاد مما يؤدي بنا القول ان برامج الإصلاح الهيكلي هي مؤقتة فقط و تؤدي إلى تأجيل المشاكل الاقتصادية لا إلى حلها
- 4 - سعي الجزائر إلى تحقيق الانضمام عن طريق حد ادني من التحرر المقبول من طرف أعضاء فريق العمل لما انه لا يوجد سقف محدد فيما يخص الحماية الاقتصادية

III - الإقتراحات :

- 1 - اجراء اصلاحات جذرية على هذه المؤسسات من خلال تشديد الوقاية على النظامين النقدي و المالي الدوليين و ذلك بعد وقوف هذه المؤسسات عاجزة في وجه الازمة المالية العالمية ، او ايجاد بديل عنها باخذ بعين الاعتبار الافكار التي تقوم عليها اقتصاد المساهمة (الاقتصاد الاسلامي)
- 2 - في مجال الاصلاحات الاقتصادية ينبغي على صندوق النقد و البنك الدوليين ان ياخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد بحيث ان تكون برامج الإصلاح الاقتصادي متلائمة لظروف البلد الذي يلجأ الى طلب المساعدة و ذلك بإجراء تعديلات في هذه البرامج حتى تكون أكثر إنسانية
- 3 - يجب على الحكومة الجزائرية أن تختار طريقا يؤدي الى النمو الاقتصادي و استدامته و من ثم اتباع إستراتيجية اقتصادية تسعى من خلالها الى تحقيق معدلات النمو التي لم تحقق بإتباع سياسات وإصلاحات المؤسسات المالية النقدية
- 4 - في دراسة البنك الدولي حول إصلاح البنية الأساسية تمت التوصية بأهمية الاستثمارات الخاصة في تقديم خدمات البنية الاساسية و ضرورة اللوائح التنظيمية و الأسعار بشكل يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية و شمولية الخدمات حيث تحفز الأسعار و المستثمرين الخواص على الاستثمار في بعض مجالات البنية الأساسية كالطرق و شبكات المياه و الكهرباء و تقوم الدولة بتدعيم الفئات الهشة لتستفيد من خدمات البنية الأساسية .
- 5 - يجب ان توجه العائدات النفطية لبناء قاعدة اقتصادية تحفز القطاعات المنتجة مثل الفلاحة و الصناعة و تسمح بتحقيق التنمية المستدامة.

6 - فيما يخص انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فان أهم ما يمكن اقتراحه هو ضرورة تكثيف الجزائر لجهودها لتفعيل عملية الانضمام .

VI - أفاق الدراسة

رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب الموضوع و بعد النتائج و التوصيات الموصّل إليها فإننا نطمح إلى :

- الاقتصاد الجزائري يسعى إلى الاعتماد على عدة قطاعات اقتصادية و عدم اعتماده على قطاع واحد و عدم اللجوء إلى المؤسسات المالية مرة أخرى
- تعتبر بعض النقاط التي تطرقنا إليها من المواضيع تحتاج إلى مزيد من البحث و التوسع (كسبل الوصول إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية
الكتب

- 1- أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات-، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2010.
- 2- السريتي محمد أحمد ، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، 2012 ،
- 3- العيساوي عبد الكريم جابر ، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ، 2012
- 4- المقبل محمد علي ، سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية ، جامعة الجزائر، 2012.
- 5- دادي عدون ناصر وآخرون ،مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية، دارالمحمدية العامة، 2004.
- 6- حسن عوض زينب ، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999،
- 7- سيد عابد محمد ،التجارة الدولية ، مكتبة الاشعاع للنشر و الطباعة و التوزيع، الاسكندرية 2001
- 8- صفوت قابل محمد ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ،الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.
- 9- عادل احمد حشيش، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2002/2001،
- 10- عجام هيثم ، التمويل الدولي ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008
- 11- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 12- كنعان علي ،النقود والصيرفة والسياسة النقدية ،دار المنهل اللبناني ،بيروت، 2012.
- 13- مطهر عبد الملك عبد الرحمان ، منظمة التجارة العالمية و دورها في تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية، مصر 2009
- 14- الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان
- 15- بشار محمود قبلان، اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية ، دار عمادالدين للنصر، عمان
- 16- ضياء مجيد ، اقتصاديات اسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الاسكندرية، 1990 ،
- 17- العبيدي عبد الخالق عبد الله ، خالد أحمد فرحان المشهداني ، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية ، دار الايام رائد للنشر والتوزيع، عمان الاردن 201
- 18- عرفان تقي الحسني ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان 1999 ، ص 304.
- 19- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006
- 20- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان الاردن ، 2001
- 21- محمد ابراهيم عبد الرحيم ، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2008،

- 22-مدني بن شهرة ، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009
- 23-موسى سعيد مطر و اخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،
الرسائل والأطروحات الجامعية:
- 1-ايمان حملاوي ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدراسة حالة الجزائر (1990-2012) ، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014
- 2- بداوي مصطفى ، المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية و المصرفية ، دراسة حالة الجزائر، من مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، نوفمبر 2004،
- 3-برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد - دراسة حالة الجزائر - ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2009/2008
- 4-بادي سعيدة ، دور المنظمات المالية الدولية في تجسيد العولمة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي ، السنة الجامعية :2013/2014
- 5-باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق،غرب ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر ،2010/2011
- 6-بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية ، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008-2009
- 7-بطاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ،2005-2006،
- 8-حاجي فطيمة اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005 -2014 رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2013 - 2014
- 9-حدو علي ،انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تاهيل المنظومة المصرفية الجزائرية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية ، 2011. 2012
- 10-حياة بن سماعيل ،تمويل اقتصادي في ظل الاصلاحات المالية و المصرفية حالي الجزائر (1980- 2009) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2010- 2011

- 11-حنان بقاط ، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994 ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصادي تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة الجامعية 2006/2007
- 12-خلوط فوزية ، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، الجزائر ،2004.2003
- 13-داروسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006
- 14-دلال بن سمينة ،تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية ،دراسة حثاةة الجزائر ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2012/2013
- 15-زرنوح ياسمينه ، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر 2005 / 2006
- 16-سيلام حمزة،ولد بزيو فاتح ،فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر ،2001/2000، مذكرة من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،نخصص اقتصاديات المالية و البنوك ،جامعة اكلي محند اولحاج البويرة ،السنة الجامعية ،2013/2014
- 17-طاشت الطاهر ،انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون الاعمال ، جامعة مولود معمري ، تيزي ويزو ،الجزائر ، 14-02-2013 ،
- 18-عديسة شهرة، أثر الجانب المالي للشراكة الأوروبية جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (غير منشورة)، 2008.
- 19-علاء الدين بن سمينة ، واقع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة الفترة (1990-2012) ،مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص نقود ومالية 2013-2014 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر
- 20-عليوش امين عبد القادر ، اثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007
- 23-قطاف الويزة ،التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و آثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000-2013 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك ، جاعة اكلي محند اوكاح ، البويرة الجزائر ، 2013/2014،

- 24- كيندة زليخة ، دور صندوق النقد في حل مشكلة المديونية ، مذكرة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2005 / 2006
- 25- محمدي نورة ،دراسة تحليلية لاثر الاصلاحات الاقتصادية على أداة ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر، 2006 ،
- 26- ملاوي لخضر عبد الرزاق ،متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، بجامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009-2010
- 27- مولحان ايات الله، الاثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003، 2004،
- ثالثا. الملتقيات والمؤتمرات**
- 1- بلعزوز بن علي ،كتوش عاشور ،دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على سياسة النقدية ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر 2004
- 2- حطاش عبد الحليم ، زيتوني هند ،تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،ابحاث مؤتمر الدولي حول مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة للفترة 2001-2004 ،جامعة سطيف الجزائر ، 12/11 مارس 2013 ،
- 3- صالح مفتاح ، تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال الى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني نحو الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة بشار ، 20-21 افريل 2004
- 4- كمال رزيق، مسدور فارس ،انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ،الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2001، 2002
- 5- كمال عايشي ، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد ، ملتقى في مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر
- 6- مخلوفي عبد السلام ، ازمة المديونية و لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي ، ملتقى بالمركز الجامعي بشار ، جامعة بشار ، الجزائر ، 2005 ، ص 12

7-موسى رحمانى ، عاشور فلة ، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع و التزاوت الحكومة الدولية -FMI- ، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات الحكومات ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة الجزائر 08-09-2005 ،

رابعاً. المجالات

- 1-نبيل بوفليح ،دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000/2010
ابحاث اقتصادية وادارية ،العدد الثاني عشر ديسمبر 2012 ،جامعة الشلف الجزائر
- 2-كربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ،مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،العدد الثامن ، 2005 ،
- 3-زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009،ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد السابق جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة
- 4-راتول محمد ، تحولات الاقتصاد الجزائري سياسة التعديل الهيكلي و مدى انعكاسها على المعاملات الخارجية مجلة البحوث الاقتصادية العربية العدد 23 ، مصر ، 2001 ،
- 5 - علي مكيد ، الاصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و آفاق التحول نحو اقتصاد السوق ،ن مجلة المستقبل ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، الجزائر ، لا توجد سنة ،
- 6 - ناصر دادي عون ، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ،الاهداف و الراقيل ،مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2005
- 7-ناصر دادي عدون ، متناوي محمد ، انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة :الاهداف و العراقيل ، مجلة الباحث ، العدد الثالث ، 2004
- 8-عياش قويدر، ابراهيم عبد الله ، أثار اضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد 2 ، جامعة الاغواط الجزائر ،
- 9-جميلة الجوزي ، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي لانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة مجلة الباحث ، العدد 11 ، كلية اللوم الاقتصادية و التجارية و لوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2012

خامساً:التقارير والملاحق

- 1-بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2009 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر
- 2-تقرير صندوق النقد الدولي 2013، من اجل اقتصاد عالمي اكثر أمن و استقرار
- 3-ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الاول ،اكتوبر 2010

سادساً:المواقع الالكترونية

www.albankadowali.org/ar/country/algeria

نجم الدليمي، دور سياسة المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية ،
العدد 4165 ،ص 03 من الموقع : ، تاريخ الزيارة 2014/12/21 ، 14:15
[http:// www.alhewar.org](http://www.alhewar.org)

<http://montada.echoroukline.com/archive>

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%>

<http://cubouina,3oloum.org/t22-topic>